

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة-2-لونيسى علي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية.

أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في (الجزائر-السودان)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام L.M.D في العلوم الاقتصادية.

تخصص: صيرفة إسلامية

إشراف الدكتوراة:

إعداد الطالب:

عززي فريدة

ركابي صدام

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة البليدة2	أستاذ -	مراكشي محمد الأمين
مشرفا ومقررا	جامعة البليدة2	أستاذ محاضر-أ-	عززي فريدة
عضوا مناقشا	جامعة البليدة2	أستاذ محاضر-أ-	مرابط آسيا
عضوا مناقشا	جامعة البليدة2	أستاذ محاضر-أ-	زيدان زهية
عضوا مناقشا	القلعة	أستاذ محاضر-أ- المدرسة العليا للتجارة -	حمدوش عائشة
عضوا مناقشا	القلعة	أستاذ - المدرسة الوطنية للإحصاء التطبيقي -	بشراير عمران

السنة الجامعية: 2020/2019.

الإهداء

يسعدني أن أهدي عملي هذا إلى الوالدين الكريمين، أدعو الله أن يحفظهما ويبارك لي فيهما

وأطال في عمرهما.

كما أهديه إلى إخوتي كل باسمه

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل من ساعدني ودعمني لإتمام هذا البحث

إلى كل الأساتذة الذين علموني من الابتدائي إلى الجامعي

إلى كل الأصدقاء والزملاء وإلى كل طالب علم.

ركابي صدام

شكر وعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء وإتمام هذا العمل

أتوجه بجزيل الشكر وخالص الامتنان والاحترام إلى الأستاذة المشرفة " عزازي فريدة " على

قبولها الإشراف على هذه الأطروحة وعلى مختلف توجيهاتها و نصائحها واهتمامها

اللامتناهي لإتمام العمل، وعلى كل الإرشادات القيمة الموجهة من طرفها.

كما لايفوتني أن أشكر كل الزملاء والأصدقاء الذين دعموني، وأخص بالذكر الأستاذة

"براكني سمية".

الملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان، خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2003-2017، وقد تطرقنا إلى الجوانب المتعلقة بالقطاع الفلاحي في كلا الدولتين باستخدام المنهج التحليلي الوصفي والاستقرائي بالإضافة إلى المنهج التجريبي في تحليل ومناقشة الدراسة القياسية، وتمت الدراسة التطبيقية بالاعتماد على معطيات بانل، وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال عدة اختبارات تبين أنها مستقرة عند الفرق الأول، ثم تم إجراء اختبار التكامل المشترك الذي أكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وبعد ذلك تم تقدير المعالم باستعمال طريقة Ardl وقد خلصت هذه الدراسة إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان.

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي - صيغة السلم - التمويل الإسلامي - بيانات بانل - نموذج ardl.

Abstract :

This study aims to measure the effect of applying the formula of Salem on the agricultural sector in both Algeria and Sudan during the period from 2003 to 2017 using Panel data. Stability tests results showed that the time series used are stable at the first difference, then the cointegration test of Pedroni showed that there is a long-term relationship between the study variables. Finally, the parameters were estimated using the ARDL method and the results showed that there is a positive effect of applying the Salem formula on the agricultural sector in both Algeria and Sudan

Keywords: The agricultural sector – Salem formula – Islamic finance – Panel data – ARDL model

الصفحة	قائمة المحتويات
	الإهداء
	الشكر والتقدير
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ-ز	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتمويل الإسلامي وصيغة السلم
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الإسلامي، المفهوم والأدوات
03	المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الإسلامي ومفهومه
06	المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة
12	المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الدين
16	المبحث الثاني: ماهية صيغة السلم
16	المطلب الأول: مفهوم صيغة السلم
20	المطلب الثاني: أركان وشروط صيغة السلم
24	المطلب الثالث: استخدامات صيغة السلم
29	المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي لتطبيق صيغة السلم
29	المطلب الأول: مخاطر عقد السلم
32	المطلب الثاني: الضوابط اللازمة لعقد السلم والمعالجة المحاسبية له
37	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لعقد السلم
41	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: القطاع الفلاحي في السودان واستخدام صيغة السلم.
43	تمهيد
44	المبحث الأول: أهمية القطاع الفلاحي في السودان
44	المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في السودان
49	المطلب الثاني: القطاع الزراعي في السودان
51	المطلب الثالث: الثروة الحيوانية في السودان

56	المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي في السودان ومساهمته في الاقتصاد الوطني
57	المطلب الأول: استراتيجيات تطوير القطاع الفلاحي في السودان
59	المطلب الثاني: معوقات التنمية الزراعية في السودان
62	المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي السوداني في الاقتصاد الوطني
69	المبحث الثالث: تحليل التجربة السودانية في استخدام صيغة السلم لتمويل القطاع الفلاحي
69	المطلب الأول: مصادر التمويل الزراعي في السودان
72	المطلب الثاني: تجربة التمويل عن طريق السلم في البنوك السودانية
73	المطلب الثالث: حجم التمويل الزراعي بصيغة السلم في السودان
77	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر وإشكالية تمويله
79	تمهيد
80	المبحث الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر
80	المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر
84	المطلب الثاني: الموارد النباتية والحيوانية في الجزائر
90	المطلب الثالث: نقاط القوة ومعوقات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر
93	المبحث الثاني: المخططات التنموية للقطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني
93	المطلب الأول: الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر
97	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الاقتصاد الوطني
102	المطلب الثالث: متطلبات تطوير وإصلاح القطاع الفلاحي في الجزائر
105	المبحث الثالث: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر
106	المطلب الأول: الصناديق المخصصة لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر
108	المطلب الثاني: التمويل عن طريق البنوك للقطاع الفلاحي في الجزائر
112	المطلب الثالث: حجم التمويل الفلاحي وبداية تطبيق صيغة السلم
115	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة القياسية لأثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان خلال الفترة 2003-2017
117	تمهيد
118	المبحث الأول: منهجية بانل والانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL)

118	المطلب الأول: مفهوم وأهمية معطيات بانل (panel Data)
120	المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات بانل
129	المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك ومنهجية الـ ardl
132	المبحث الثاني: الدراسة القياسية
133	المطلب الأول: الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومصادرها
134	المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية
142	المطلب الثالث: تقدير معالم النموذج
149	خلاصة الفصل
150	الخاتمة العامة
156	قائمة المراجع
167	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
45	حجم الاراضي الزراعية في السودان	01
47	تطور القوى العاملة الزراعية في السودان خلال الفترة (2010-2016)	02
53	حجم الثروة الحيوانية لأهم الأنواع في السودان	03
55	تقديرات المنتجات الحيوانية في السودان للفترة 2010-2017	04
63	مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي في السودان	05
65	مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل في السودان	06
67	مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية في السودان	07
74	حجم التمويل الفلاحي في السودان خلال الفترة 2011-2017	08
75	حجم التمويل بصيغة السلام في السودان في الفترة 2010-2017	09
81	حجم الأراضي الفلاحية في الجزائر	10
83	تطور العمالة الفلاحية في الجزائر	11
86	حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016	12
88	تطور في التعداد الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2016	13
89	حجم الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2010-2016	14
97	مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2016	15
99	مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر	16
101	مساهمة الصادرات الفلاحية في الجزائر في الصادرات	17

	الكلية	
112	حجم تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2016-2012	18
121	اختبارات الاستقرارية لكل من الجيل الأول والثاني	19
138	نتائج استقرارية السلسلة S	20
139	نتائج استقرارية السلسلة P	21
140	نتائج اختبار Pedroni	22
141	نتائج اختبار FISHER للتكامل المشترك	23
144	نتائج تقدير معالم النموذج الطويل الأجل	24
145	نتائج تقدير معالم النموذج القصير الأجل	25
147	نتائج تقدير النموذج القصير الأجل لأثر صيغة السلم على الناتج الفلاحي في السودان	26
148	نتائج تقدير النموذج القصير الأجل لأثر صيغة السلم على الناتج الفلاحي في الجزائر	27

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
48	تطور عدد القوى العاملة الفلاحية في السودان مقارنة بالقوى الكلية	01
53	تطور أهم أنواع الثروة الحيوانية في السودان	02
56	تطور المنتجات الحيوانية خلال السنوات 2010-2017	03
63	تطور قيم الناتج الإجمالي الزراعي في السودان	04
67	تطور نسب مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية	05
76	تطور حجم التمويل بصيغة السلم خلال الفترة 2010-2017	06
99	تطور العمالة الزراعية في الجزائر	07
113	تطور التمويل الفلاحي في الجزائر	08
114	تطور حجم التمويل بصيغة السلم في الجزائر	09
135	الرسم البياني لسلسلة حجم التمويل بصيغة السلم	10
136	الرسم البياني لسلسلة حجم التمويل بصيغة السلم	11
137	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للسلسلة S	12
137	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للسلسلة P	13
143	نتائج اختبار (AIC)	14

مقدمة عامة

تمهيد

إن عملية توفير الموارد المالية وتوجيهها نحو الحياة الاقتصادية يعتبر أمراً ضروريا وهاما في تمويل الاقتصاد الوطني بمختلف وحداته وقطاعاته ومجموع مؤسساته سواء العمومية أو الخاصة للقيام بعملية الاستثمار أو توسيع المشاريع، وهناك نوعين من التمويل، التقليدي والإسلامي حيث يقوم التمويل الإسلامي على أسس ومنطق مختلف ومعارض لشروط وطريقة عمل البنوك والمصارف التقليدية خاصة في اشتراطها الفائدة المحددة سلفا.

وقد اهتم الإسلام بعملية الكسب الحلال من مختلف الأوجه، وباعتبار أن التجارة والاستثمار من الحاجات الفطرية وضرورة شرعية للكسب الحلال، عمل الدين الإسلامي على إعطاء مبادئ وأسس وخطوط أساسية للدخول في المشاريع الاستثمارية وكيفية التنفيذ وذلك وفقا لما يحقق المصلحة العامة دون ضرر لأي من الأطراف و بمقاصد وتعاليم الشرع العامة والخاصة.

ويعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات التي تراهن عليها معظم دول العالم في تطوير الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة نموها من خلال ما يلعبه هذا القطاع من أهمية بالغة في تمويل الخزينة العامة والذي من خلاله يمكن تمويل نشاطات واستثمارات أخرى، ولكن هذا القطاع يعاني العديد من النقائص خاصة في الجانب التمويلي الذي وجب الاهتمام به وتوفيره للفلاحين للنهوض بالزراعة إلى أكبر حد ممكن.

إن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية بالدرجة الأولى وحديثة من حيث النشأة وهي الآن واحدة من أكثر وأهم المصادر التمويلية المعاصرة، وقد ظهرت هذه المصارف في العديد من الدول في جهاز مصرفي تقليدي، لا يوفر تشريعات وقوانين لعملها ، ولكنها رغم ذلك فقد استطاعت العديد منها أن تقدم خدماتها ومنتجاتها المصرفية التي تتوافق مع الأحكام والمقاصد الإسلامية إلى

قطاع كبير من المتعاملين والمستثمرين، الذي يرون في التمويل الإسلامي مخرجاً آمناً ومريحاً لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم بعدما كانوا يجدون صعوبة في التعامل مع البنوك التقليدية والفائدة المفروضة سلفاً، خاصة لما توفره هاته البنوك من منتجات تمويلية (المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم وغيرها)، حيث يمكن توجيه كل صيغة لنشاط معين وتطبيقها فيه مما يوفر التمويل الكافي والتوجيه اللازم للوصول إلى أقصى حد من التعامل المريح.

يعتبر السلم من بين الصيغ الإسلامية التي تهتم خاصة بالقطاع الفلاحي وكيفية تمويله بالإضافة إلى بعض الصيغ الأخرى، فإن هذه الصيغة تدخل تحت اسم الصيغ القائمة على الدين، فالسلم هو إعطاء المال للفلاح للقيام بالنشاط الفلاحي وتقاسم الغلة مستقبلاً مع المصرف مع تحمل كلا الطرفين الخسارة إن حدثت، وقد حدد المجال الأول لاستخدامها منذ ظهورها في القطاع الفلاحي لاعتماد هذا القطاع على بعض الوقت لظهور الغلة، رغم ما يصاحب هذه الصيغة من مخاطر لكنها تبقى الصيغة الأنسب لتمويل النشاطات الفلاحية عامة.

مشكلة الدراسة:

لمعرفة مدى تأثير التمويل الإسلامي بصيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان، وذلك بعد التعرف على القطاع الفلاحي في كلا الدولتين وبالتطرق إلى كافة الجوانب المتعلقة بهما في الشأن التمويلي والإمكانات الفلاحية ومعوقات تطويره فإننا نؤول إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تطبيق التمويل بصيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية تدرج مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- 1- ما هو التمويل الإسلامي وماذا نقصد بصيغة السلم؟
- 2- ما هي إمكانات القطاع الفلاحي في السودان ومدى تطبيقها لصيغة السلم؟
- 3- ما هي درجة أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- 4- ما هو أثر تطبيق صيغة السلم على الناتج الفلاحي في كل من الجزائر والسودان؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السابقة والخروج بنتائج دقيقة فإننا نصيغ الفرضيات التالية:

- ✓ يمكن استخدام صيغة السلم كأداة تمويلية في النشاطات الفلاحية.
- ✓ هنالك دور ايجابي لتطبيق التمويل بصيغة السلم على الاقتصاد الوطني بالسودان.
- ✓ تتمتع صيغة السلم بمخاطر منخفضة عند تطبيقها في تمويل النشاط الفلاحي.
- ✓ يوجد أثر ايجابي في حال تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان.

أهمية الدراسة:

تتمتع هذه الدراسة بأهمية بالغة خاصة وأن الدول المدروسة تحاول قدر المستطاع تحقيق التنويع الاقتصادي وخاصة الجزائر ويعتبر القطاع الفلاحي من أهم مقومات التنويع وتحقيق نتائج ومساهمة هامة في الناتج الإجمالي ويمكن اختصار أهمية الدراسة فيما يلي:

- ✓ النظر إلى إمكانية تطبيق عقد السلم في القطاع الفلاحي في الجزائر وكيفية تطبيقه وأثره على الجهة الممولة والممولة.

- ✓ بما أن صيغة السلم هي بيع مؤجل أي يعتمد على عنصر الوقت، سنحاول إبراز المخاطر التي يمكن التعرض لها، وكيفية تجنبها وإدارتها، مما يسمح للبنوك استشراف نتائج تطبيق السلم في تمويل النشاطات الفلاحية.
- ✓ مساعدة الجهات ذات الصلة على الخوض في تطبيق والتعامل بهذه الصيغة مما يساعد على عملية توسيع النشاط الفلاحي وتنميته، وذلك من خلال النتائج وما يترتب عنها من إيجابيات على القطاع الفلاحي والاقتصاد الوطني ككل.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأثر الذي يتولد عن طريق التمويل المصرفي بصيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان ، ومدى مساهمته في النهوض وقدرته على تطويره النشاطات الفلاحية، فضلا عن ذلك نسعى إلى القيام بدراسة قياسية لتحديد أثر تطبيق هذه الصيغة على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان، رغم أن السودان تجاوزت الجزائر بأشواط في تطبيق هذه الصيغة ، ومنه يمكن للمصارف الإسلامية وخاصة العاملة في الجزائر الاستفادة منها.

أسباب اختيار الموضوع:

تطرق الباحث لهذه الدراسة لنزعتة ورغبته للعمل في مجال التمويل الصيرفة الإسلامية بدرجة أولى، ولأن مثل هذا الموضوع قابل للبحث والدراسة في الجزائر وكذلك تفتح الجهاز المصرفي الجزائري على المعاملات الإسلامية وزيادة التعامل بها مقارنة بوقت قصير مضى، ومن أسباب الاختيار أيضا كون أن القطاع الفلاحي أصبح من بين أهم القطاعات التي تعول عليها الدول لتحقيق التنويع الاقتصادي على غرار القطاعات الأخرى، وكذلك

ثقة الباحث في قدرة التمويل الإسلامي على التقليل من المخاطر والمشاكل التمويلية والاقتصادية وغيرها.

المنهج المتبع في الدراسة:

اتبع الباحث في هاته الدراسة عدة مناهج وفق ما يتطلبه البحث وحرصا منه على الإلمام بكل جوانب الموضوع، وهي:

- ✓ المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال التمويل الصيرفة الإسلامية.
- ✓ المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل المعطيات والبيانات ووصفها، من الكتب والتقارير والدراسات السابقة.
- ✓ المنهج التجريبي وذلك من خلال الدراسة القياسية الاقتصادية للجزائر والسودان لإبراز أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي.

حدود الدراسة :

- ✓ الحدود المكانية: تنحصر هذه الدراسة في تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في دولتي الجزائر والسودان.
- ✓ الحدود الزمانية : تراوحت الحدود الزمنية للدراسة القياسية في هذه الأطروحة من سنة 2003 إلى غاية 2017 وذلك وفقا للإحصاءات المتوفرة والمتوازنة لكلا البلدين للوصول إلى نتائج دقيقة.

صعوبات الدراسة:

من خلال بحثنا المكثف لإثراء هذه الدراسة بالمعلومات الجيدة وتنويعها واجهتنا العديد من الصعوبات التي لا يخلو منها أي بحث علمي وهي كالتالي:

- ✓ من أهم وأبرز الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث هي الصعوبة البالغة في الحصول على الإحصاءات اللازمة والمعطيات التي من شأنها إثراء البحث بأرقام دقيقة.
- ✓ قلة المراجع والدراسات السابقة في مجال التمويل بصيغة السلم للقطاع الفلاحي.
- ✓ اختلاف البيانات والإحصاءات مابين الجهات المخولة لذلك واقتدار القطاع الفلاحي في الجزائر إلى قاعدة بيانات إحصائية معتمدة.

الدراسات السابقة:

اطلع الباحث إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعات مشابهة لموضوع بحثه في الجزائر والسودان، وهدف من خلال هذه العملية إلى تحديد أوجه الاختلاف بين مايريد البحث فيه وما تطرقت إليه هذه الدراسات:

1- دراسة عثمان بابكر أحمد بعنوان "تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي

بصيغة السلم"، حيث اهتمت هذه الدراسة بدراسة التمويل الزراعي بصيغة السلم في دولة السودان وما واجهته البنوك في السودان من عراقيل في استخدام هذه الصيغة، وأفرزت نتائج هذه الدراسة على أن هناك استخدام واسع لصيغة السلم في تمويل الزراعي وقد أوشكت أن تصبح البديل للتمويل التقليدي المعروف في السودان.

2- دراسة أحمد النابر جابر، بعنوان "دور التخطيط الإستراتيجي في إدارة التمويل الزراعي

بالمصارف في السودان خلال الفترة 2007-2014"، تناولت كيفية تحديد أوجه

القصور في صيغ وعقود التمويل المطبقة في المجال الزراعي في السودان وكيف يمكن معالجتها، وذلك انطلاقاً من تحليل الوضع الزراعي في السودان وكيفية إدارته، وقام الباحث باستخدام المنهج التحليلي الكمي والتحليلي الوصفي بالإضافة إلى المنهج الاستنباطي، وقد خلصت إلى وجود قصور في التخطيط والصيغ المطبقة في المجال الزراعي والعراقيل الإدارية التي تحول دون حصول الفلاحين على التمويلات اللازمة لمشاريعهم.

3- دراسة لطف محمد السرحي، بعنوان "دور البنوك الإسلامية اليمنية في التمويل الزراعي

(دراسة لواقع وتحديات التمويل الزراعي في اليمن وآفاق تطويره)"، وهدفت هذه الدراسة إلى تضيق الفجوة الغذائية التي تعاني منها اليمن وذلك من خلال حث المصارف الإسلامية على تمويل المزارعين لإنتاج الحبوب، وتناولت صيغ التمويل الإسلامي الموجهة لزراعة على غرار المزارعة والمساقاة والسلم، وخلصت هذه الدراسة إلى إمكانية تطوير التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامي عن طريق إنشاء شركة زراعية أو هيئة تابعة للمصارف الإسلامية تعمل على تمويل الزراعة بالصيغ المذكورة سالفاً.

4- دراسة هيفاء شفيق سليمان الدويكات، بعنوان "عقد السلم كأداة للتمويل في

المصارف الإسلامية"، اهتمت هذه الدراسة إلى إظهار الخصائص التمويلية لعقد السلم والتي تتيح تمويلاً نقدياً واسع الاستخدام وذلك بتكلفة معلومة وبإزالة الغبن عن المستفيد، واقترحت وجود صيغة متكاملة لعقد السلم بحيث يمكن الاستفادة منها في العمل المصرفي وفق ضوابط الشرعية، وتوصلت الدراسة إلى أن صيغة السلم من صيغ تمويل الاستثمار في الإسلام ويمكن تطبيقه في المصارف الإسلامية بما يلبي احتياجات الأفراد والجماعات.

5- دراسة معتصم أحمد عثمان أبو نوح بعنوان "أثر استخدام صيغ التمويل الإسلامي في العمليات الزراعية على أداء المصارف بالولاية الشمالية"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اثر استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل الزراعي وخطوات تطبيقها للوصول إلى مستويات عليا من الأداء المصرفي، واعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي ، وتوصلت هذه الدراسة من خلال العينة المدروسة أن المصارف تركز على تمويل المربحة وهو ما يؤدي على عدم معرفة الزبون بصيغ التمويل الأخرى مع استخدام ضعيف لصيغة السلم وذلك لارتفاع المخاطر المحيطة بها.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال إطلاع الباحث على مجموعة من الدراسات السابقة قام بتحديد العديد من الاختلافات بين ما يسعى للوصول إليه وما خلصت له الدراسات السابقة، وتمثلت أهم الاختلافات فيما يلي:

✓ تناولت الدراسات السابقة موضوع التمويل الفلاحي بصفة عامة دون دراسة قياسية

ممنهجة كما سنقوم به في هذه الدراسة.

✓ من خلال إشكاليات الدراسات السابقة فقد تناولت التمويل الإسلامي للقطاع

الفلاحي بصفة عامة دون التخصص حول صيغة السلم والتي هي أساس هذه

الدراسة.

✓ قام الباحث بإعداد دراسة قياسية حول أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من الجزائر والسودان بصفة كلية دون تخصيص بنك أو جهة معينة.

✓ ابرز الباحث أهمية صيغة السلم في التمويل الفلاحي ودورها في تحسين وتطوير القطاع في حالة ما إذا طبقت وفق مبادئ وشروط معينة.

هيكل البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، وحاول الباحث من خلال هذا التقسيم الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالدراسة وتحقيق الأهداف المرجوة منها، وكذا الإجابة على الفرضيات والتساؤلات التي أنطلق منها، وتتمثل هذه الفصول في:

✓ تم التطرق في الفصل إلى عموميات حول التمويل الإسلامي والصيغ التمويلية المستعملة وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، وقد تناول المبحث الأول ماهية التمويل الإسلامي، أما المبحث الثاني فقد تناول صيغة السلم بصفة تفصيلية من مفهوم وشروط وأركان ، أما المبحث الثالث فقد حدد للآثار التي تنتج عن استخدام صيغة السلم.

✓ أما الفصل الثاني تناول القطاع الفلاحي في السودان وتجربتها في استخدام صيغة السلم، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث وتناول المبحث الأول الإمكانات الفلاحية في السودان، أما المبحث الثاني فقد حدد للإستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع الزراعي ومساهمته في الاقتصاد الوطني، وفي المبحث الثالث فقد تناول التجربة السودانية في التمويل الفلاحي بصيغة السلم.

✓ تناول الفصل الثالث أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تطرق المبحث الأول إلى الإمكانيات التي تحوزها على الجزائر من أراضي ومساحات وثروة حيوانية هامة ، بينما المبحث الثاني فقد خصص لمدى مساهمة القطاع الفلاحي في الجزائر في الاقتصاد الوطني، وفي المبحث الثالث والأخير فقد تناول إشكالية التمويل الفلاحي في الجزائر وبداية تطبيق صيغة السلم.

✓ أما في الفصل الرابع والأخير فقد خصص للدراسة القياسية حول اثر تطبيق صيغة السلم، وذلك بتقسيمه إلى مبحثين، فالمبحث الأول تناول الجانب النظري لمنهجية الدراسة القياسية، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل نتائج الدراسة.

الفصل الأول:

ماهية التمويل الإسلامي

وصيغة السلم

تمهيد:

يشهد العالم تطوراً كبيراً في استخدام والتعامل الصيرفة الإسلامية وذلك بعد الأزمات المتعددة التي حدثت وكانت نتيجة للنظام التقليدي الذي يعتمد أساساً على معدل الفائدة، مما أدى بالعديد من المتعاملين مع هذا النظام إلى فقدان الثقة في قدرته على التمويل وحماية الاقتصاد.

إن البنوك الإسلامية شأنها شأن البنوك التقليدية من حيث المبدأ فهي تعمل على تزويد الاقتصاد بالموارد اللازمة ولكنها تختلف عن البنوك التقليدية في طريقة التمويل فهي تعتمد على الصيغ التمويلية المقدمة وكيفية التعامل بهذه الصيغ ويكمن أهم اختلاف في المشاركة بينها وبين العميل في الربح والخسارة دون إلزام المستفيد من التمويل بدفع فائدة ثابتة خلال فترة محددة ومن بين الصيغ الإسلامية نجد المرابحة والإجارة، المضاربة بالإضافة إلى السلم وغيرها.

يعتبر السلم صيغة من صيغ التمويل الإسلامي المخصصة للتمويل الفلاحي حيث تعطي صيغة السلم للفلاح الوقت والتمويل الكافي للقيام بالنشاط الفلاحي الخاص به على أن يتقاسم البنك الغلة المتحصل عليها من خلال التمويل مع الفلاح ويكون ذلك وفق شروط معينة.

وعلى هذا الأساس سنتعرض في هذا الفصل بالدراسة والتحليل للتمويل الإسلامي وصيغة السلم، وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الإسلامي، المفهوم والأدوات.

المبحث الثاني: صيغة السلم.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي لتطبيق صيغة السلم

المبحث الأول: ماهية النظام المصرفي الإسلامي، المفهوم والأدوات.

في هذا المبحث سوف نقوم بإعطاء مفاهيم عامة حول البنوك الإسلامية وصيغ التمويل بها والشروط الواجبة لكل صيغة

المطلب الأول: نشأة النظام المصرفي الإسلامي ومفهومه

عرفت البنوك الإسلامية اهتماما كبير في الآونة الأخيرة وهذا مادعى الدول إلى التسارع في تبنيها ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول التعريف بالبنك الإسلامي وخصائصه بالإضافة إلى الصيغ التعاملية لديه.

الفرع الأول: نشأة النظام المصرفي الإسلامي

بدأت الدراسة الحقيقية لإنشاء بنوك بلا فوائد في الأربعينيات، وكانت أول محاولة لإنشائها في باكستان، بعد ذلك أنشأ أول بنك إسلامي في ريف جمهورية مصر العربية "تجربة ميت غمر"، سنة 1963، ويعود أصل هذه التجربة إلى بنوك الادخار الألمانية والتي تم تطويعها بما يتناسب مع ظروف المجتمع والقيم الإسلامية والدول النامية¹.

لم تدم تجربة البنوك الإسلامية في ريف مصر إلا حوالي أربع سنوات، لتنتقل بعدها إلى دول الخليج العربي حيث أنشئ أول بنك إسلامي بالشكل الحديث في جدة بالمملكة العربية السعودية سنة 1975 وهو البنك الإسلامي للتنمية، حيث كانت ملكيته وتعامله أساسا مع الدول والحكومات

¹أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة - جامعة القاهرة، نسخة الكترونية بدون سنة نشر، ص510.

خاصة منها الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي نفس السنة سابقة الذكر أنشئ أيضا أول بنك إسلامي خاص موجه للتعامل مع الأفراد والمؤسسات وهو بنك دبي الإسلامي¹.

الفرع الثاني: تعريف البنك الإسلامي:

تعدد التعريفات الخاصة بالبنوك الإسلامية وسنذكر أهمها باختصار:

- يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية تعمل في إطار إسلامي، تقوم بأداء الخدمات المصرفية والمالية كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، بهدف غرس القيم والمتمثلة في الأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات المالية، والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من تشغيل الأموال بقصد المساهمة في تحقيق الحياة الكريمة للشعوب الإسلامية².
- وعرفت البنوك الإسلامية أيضا على أنها " البنك الإسلامي هو مؤسسة مالية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام وعقائد التكافل الإسلامي، وبما يكفل ويضمن تحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح واللازم لتحقيق التنمية"³.
- " يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مالية اقتصادية تقوم بالوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين في إطار الشريعة الإسلامية"⁴.

¹ سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، سنة 2006، ص 23.

² محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 96.

³ شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 11.

⁴ د. سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، 2011، ص 11.

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف البنك الإسلامي " هو ذلك البنك الذي يتبع في معاملاته المالية المنهج والعقيدة الإسلامية ويساعد على تحقيق التطور والتنمية بوضع المدخرات وتوظيفها في الطريق الصحيح".

الفرع الثالث: خصائص البنك الإسلامي:

يختلف البنك الإسلامي عن البنوك التقليدية ويتميز عنها في العديد من الخصائص وفيما يلي أهم تلك الخصائص:

- ✓ إعطاء أدوات التمويل الإسلامية بجميع أنواعها الأولوية في تخصيص المدخرات المالية على أساس دراسات الجدوى الاستثمارية والاقتصادية، دون التركيز فقط على الملاءة المالية للمدن وقدرته على السداد.
- ✓ المتاجرة في السلع والخدمات والمنافع الحلال، أو في حقوق ملكية لموجودات فعلية موجودة أو موصوفة في الذمة، فيحصل بسبب ذلك مشاركة في المخاطر وتحمل المسؤولية في الوقت نفسه، وهذا الخاصية تقضي على الغرر كما هو موجود في التمويل التقليدي¹.
- ✓ خلو التمويل من أسعار الفائدة المحددة والذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة السلعة المنتجة وهو مايؤدي إلى انخفاض سعرها عند بيعها للمستهلك.
- ✓ لا يتضمن التمويل الإسلامي أدنى شبهة للربا فهو يقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة دون تحديد عائد مسبق.

¹ زبير عياش، سميرة منصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة- العدد الثالث، جوان 2016، ص 116.

✓ لا يحمل أسلوب التمويل التشاركي في طياته أي آثار تضخمية كما هو الحال في التمويل بالقروض، ذلك لأن النظام المصرفي الإسلامي القائم على المشاركة لا يؤدي إلى خلق الائتمان ولا يعين عليه ومن ثم تضيف فرص التضخم النقدي¹.

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامية القائمة على المشاركة:

في هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالصيغ الإسلامية القائمة على المشاركة والمتمثلة في المضاربة والمشاركة بالإضافة إلى المزارعة والمساواة.

الفرع الأول: المضاربة، مفهوم، أنواع، وشروطها.

1- مفهوم المضاربة: تعد صيغة المضاربة من أساليب الاستثمار المهمة في النظام المالي والإسلامي المعاصر، إذ أن هذه الصيغة تتميز بكفاءة وفاعلية عالية وتعمل على تجميع المدخرات ووضعها لدى أشخاص يتمتعون بالكفاءة والمهارة معا، بهدف تنميتها²، وهي "أن يعطي الرجل الرجل المال على أن يتجر به على جزء معلوم يأخذه العامل من ربح المال، أي جزء كان مما يتفقان عليها ثلثا أو ربعا أو نصفاً"³.

¹خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-واقع وتحديات، جامعة او بكر بلقايد - تلمسان، ص 159.

²علي فلاق، بوسهوه نذير، صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية: تجارب وتحديات، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول، ص 115.

³سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 24.

2-أنواع المضاربة:

تأخذ المضاربة شكلين أساسيين وهما¹:

✓ المضاربة المطلقة: وهي التي يترك فيها للمضارب حرية التصرف في إطار أحكام الشريعة الإسلامية والعرف التجاري، وما يؤدي إلى الهدف الذي هو تحقيق الربح، فهنا يدفع رب المال إلى المضارب مبلغ من المال ليضارب به دون أن يشترط عليه نوع العمل أو المكان ولا الزمان ولا تحديد صفة من يعاملهم.

✓ المضاربة المقيدة: وهي المضاربة التي قيدت بزمان أو مكان أو بنوع من المتاع أو السلع، أو لا يتم البيع ولا الشراء إلا من شخص معين، أو أي شرط يضعه رب المال لتقييد المضارب طالما كان ذلك في إطار الشرع وتعتبر المضاربة المقيدة هي السائدة لأنها أكثر انضباطاً من المضاربة المطلقة، ويتيح للبنوك متابعة أموالها بالوجه السليم.

3-شروط المضاربة:

سنحاول تلخيص شروط المضاربة في النقاط التالية²:

✓ العاقدان رب المال ورب العمل أنه لابد أن تتوفر عندهما الأهلية الكاملة أي صلاحيتهما للإلزام والالتزام.

¹ السبتي وسيلة والسبتي لطيفة، صيغة المضاربة الشرعية ودورها في تمويل التنمية المحلية، مجلة الاقتصاد العالمية، العدد 11، سوريا، أبريل 2013، ص 28.

² عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في النقود والتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2009، ص 47.

✓ الاتصال بالإيجاب والقبول، وأن يحدد نصيب كل من المضارب وصاحب المال وفق

جزء شائع من الربح إنشاء إبرام العقد وذلك أن يكون نسبة معينة من الربح.

✓ أن يكون مبلغ المال نقداً، معلوم المقدار والصفة عند العقد.

✓ أن يكون رأس المال عينا أي حاضرا لا دينا في ذمة المضارب لأن ما في الذمة لا

يتحول ويعود أمانة.

✓ أنلا يخالف المضارب أحكام الشريعة الإسلامية في تصرفاته وان يتقيد بالعرف الجاري

به في العمل بالمضاربة.

✓ الخسارة يتحملها رب المال في حالة لم تكن بسبب تقصير أو مخالفة لشروط العقد من

طرف المضارب، أما إذا كان بسبب ذلك فإن المضارب فإنه يشترك في الخسارة.

الفرع الثاني: صيغة المشاركة:

1- تعريف المشاركة:

تلجأ المصارف الإسلامية إلى المشاركة كأسلوب تمويل يشترك بموجبه المصرف مع طالب

التمويل في تقديم المال اللازم لمشروع ما أو عملية ما، ويوزع الربح بينهما بحسب ما يتفقان

عليه أما الخسارة فبنسبة تمويل كل منهما¹.

وتأخذ المشاركة في البنك الإسلامي ثلاث أشكال وهي²:

¹ محمود سحنون، ميلود زكري، مبررات آليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، ص4.

² نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد3 لسنة 2010، ص138.

✓ المشاركة الثابتة.

✓ المشاركة المتغيرة.

✓ المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك).

2- شروط عقد المشاركة:

لإيجاز عقد المشاركة وضع الفقهاء والعلماء عدة شروط وهي كالتالي¹:

✓ أن يكون رأس مالها من الأموال النقد واختلف في هل تكون العروض مقبولة للمشاركة،

فقبل العقود المالكية وبعض الحنابلة ولم يجز ذلك جمهور الفقهاء.

✓ أن يكون لكل شريك أهلية للتعاقد من سن وعقل.

✓ أن يكون الربح جزءا معلوما شائعا في الجملة.

✓ أن تكون الخسارة بقدر حصة كل شريك في الأصل.

✓ عقد المشاركة لازم وفسخه جائز في حضور الشريك ويشترط عدم حدوث ضرر فلا

ضرر ولا ضرار في الإسلام.

3- مشروعيتها: شرعت المشاركة بالكتاب والسنة وبإجماع العلماء والفقهاء.

ففي القرآن الكريم، قد جاء بيانها في عدة مواضع .

أما في السنة النبوية فلقد بعث النبي صلى الله عليه وسلم والناس يتعاملون بها فأقرها لهم وروى

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال فيما يرويه عن ربه عز وجل " أنا ثالث الشريكين ما

لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما"¹.

¹ فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، وقائع ندوة رقم 69، بالخرطوم-السودان، سنة 1993، ص ص 39،40.

أما الإجماع فقد أجمع علماء الأمة على جوازها في الجملة وإنما اختلفوا في أنواع منها².

الفرع الثالث: المزارعة والمساواة:

1- تعريف المزارعة: وتسمى المخابرة وهي " معاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها

والمزارعة هي اكتراء العامل ليزرع الأرض ببعض ما يخرج منها" والفرق بين المزارعة

والمخابرة في بعض الآراء الفقهية "أن المزارعة يكون فيها البذر من المالك، والمخابرة

يكون البذر فيها من العامل"³.

2- تعريف المساواة: تعرف والمساواة على أنها" عقد على مئونة نمو النبات بقدر، لا

من غير غلته، لا بلفظ بيع أو إيجار أو جعل" وصورتها أن تعقد شركة بين شخصين

أحدهما مالك للأشجار يبحث عن من ينميها، والآخر يمتلك الجهد والقدرة على ذلك

ويكون ذلك على أساس توزيع الناتج بينهما حسب الاتفاق⁴.

3- شروطهما:

لجواز المزارعة والمساواة حدد الفقهاء والعلماء عدة شروط وفي ما يلي سنجيزها بوضوح:

أولاً: المزارعة:

✓ أهلية المتعاقدون من النواحي القانونية والنية والسلوكية.

¹ رواه أبو داود.

² عقون فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

³ سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة دنانير، العدد الخامس، طرابلس،

لبنان، ص 88.

⁴ يحيوي الهام وآخرون، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة

الحقيقة، العدد 38، سنة 2016، ص 571.

- ✓ أن تكون الأرض صالحة للزراعة، مع تحديدها وبيان ما يزرع فيها.
- ✓ بيان مدة الزراعة إن كانت مثلاً لسنة أو سنتين أو لمدة معلومة.
- ✓ أن يكون الناتج بين الشريكين مشاعاً بين أطراف العقد، وبالنسبة المتفق عليها، أي يجب تحديد نصيب كل الطرفين.
- ✓ بيان من يقدم البذر من الطرفين ومن الذي لا يقدم، لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر، فإذا كان من قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل.
- ✓ بيان نوعية المزارعة، أي نوع المحصول الذي سيزرع¹.

ثانياً: المساقاة:

اشتراط جمهور الفقهاء بعض الشروط لجواز عقد المساقاة وهي كالآتي²:

- ✓ الأهلية للمتعاقدين من سن وعقل.
- ✓ الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العمل بكل ما دل عليهما من قول وفعل.
- ✓ أن تجرى المساقات قبل نضوج الثمر.
- ✓ أن تكون حصة كل منهما بحصة من نمائها أو بحصة مشاعة منه.

¹ عبد الحميد الطالب، سيف هشام صباح فخري، صيغ التمويل الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009، ص 21.

² صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 78.

✓ يجب أن تكون الأصول محل العقد معلومة لكلا الطرفين والأعمال المطلوبة من العامل يجب تعيينها وتوضيحها، وإذا لم يعرف العمل المطلوب من العامل بطلت المعاملة لوجود الجهالة.

✓ الانتفاع بها وبثمنها لكن مع وجوب بقاء أصولها الأشجار والنخل والفواكه وغيرها.

✓ أنها والمساقاة عبارة عن عقد لازم لا بطل ولا يجوز فسخه إلا بالتراضي بين الطرفين.

✓ أن تكون المدة محددة، وقد اختلف بعض الفقهاء في ذلك، فيجوز أن تكون لعدة سنوات، أما القلة فتقدرها بمدة تكفي لحصول الثمار.

4- مشروعية المزارعة والمساقاة

المزارعة مشروعة عند جمهور الفقهاء، واستدلوا على قولهم على ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم " عامل خير بشر بشر ما يخرج من ثمر أو زرع"، لذا سميت بالمخابرة. أما المساقاة فلها نفس الدليل لمشروعية المزارعة عند أغلب الفقهاء¹.

المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي القائمة على الدين

في هذا المطلب سوف نبين الصيغ الإسلامية القائمة على أساس المديونية والتي يفضلها الكثير من المتعاملين لنقص المخاطر المترتبة عليها على عكس النوع الأول حيث في هذا النوع يظهر البعد التجاري المتعلق بالبيع لأن العلاقة هنا يغلب عليها طابع الدائن والمدين.

¹ صحيح البخاري، كتاب المزارعة، الباب التاسع، حديث رقم 2329، ص 456.

الفرع الأول: صيغة المراجعة:

1- تعريفها: المراجعة في اصطلاح الفقهاء " هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح معلوم" فهذا هو المعنى التي اتفقت عليه عبارات الفقهاء وان اختلفت ألفاظهم في التعبير عنه.

2- مشروعيتها:

استدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ -سورة البقرة الآية 275. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم " أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور"، أما الإجماع فقد أجمعوا تعامل الناس بها في جميع الأعصار والأمصار نكير، مثل ذلك حجة، فالحاجة ماسة إلى هذا النوع من البيوع، لأن الذي لا يهتدي في التجارة يحتاج إلى أن يعتمد على فعل الزكي المهتدي، وتطب نفسه بمثل ما اشترى وبزيادة ربح فوجب بجوازها¹.

3- شروط المراجعة

لكي يتم عقد المراجعة بصفة سليمة وجب عدة شروط²:

✓ صيغة الإيجاب والقبول بين العاقلين.

✓ أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني لأن المراجعة بيع بالثمن الأول مع زيادة

ربح والعلم بالثمن الأول شرط لصحة البيع فإذا لم يكن معلوما فهو فاسد.

✓ أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن، والعلم بالثمن شرط لصحة البيع.

¹ هند عبد الغفار إبراهيم، الضوابط القانونية والفقهية للتمويل بالمراجعة، مجلة الشريعة والقانون، العدد 28، فبراير

2012، ص 101.

² إضاءات، المراجعة، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الثالث، مارس 2010.

- ✓ ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا فإن كان كذلك اشترى المكيل أو الموزون بجنسه مثلا بمثل لم يجز أن يبيعه مرابحة، لأن المرابحة بيع الثمن الأول وزيادة والزيادة في أموال الربا تكون ربا لا ربحا.
- ✓ أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا لم يجز.

الفرع الثاني: صيغة الإستصناع:

- 1- تعريفه: جمهور المذاهب الثلاثة (المالكية والشافعية والحنابلة) لا يكادون يذكرون الإستصناع تعريفا، لأنهم لا يوردونه في صورة مستقلة، بل يعدونه قسما من أقسام السلم، وذلك حين يتكلمون عن السلم في الصناعات.
- أما الحنفية فهم يعتبرونه عقدا مستقلا بذاته، لذلك فقد وضعوا له تعريفا وهو "طلب العمل منه في شيء خاص على وجه مخصوص".

2- شروط عقد الإستصناع:

- ✓ أن يكون المصنوع معلوما بتحديد مواصفات الشيء المطلوب صناعته تحديدا وافيا بالجنس والنوع والصفة وغيره مما يمنع التنازع عند التسليم.
- ✓ أن يكون الثمن معلوما بتحديد مواصفاته تحديدا وافيا بالجنس والنوع والصفة وغيره لتفادي وجود التنازع عن انقضاء المدة.
- ✓ أن تكون المواد عند الصانع
- ✓ توضيح كيفية التسليم ومكان التسليم، ومن يتحمل أجرة التنقل وكل شيء أتيح تحديده لتفادي الخلاف.

✓ تحديد الأجل في العقد¹.

الفرع الثالث: الإجارة:

1- **تعريفها:** وهي التزام تعاقدى يقضي بتأجير أجهزة أو معدات إنتاجية أو عقارات من

جهة مالية تمتلكها، إلى جهة أو وحدة تعمل في مجال الإنتاج تستخدمها لفترة معينة

وهذا مقابل دفع أقساط محددة متفق عليها².

2- **مشروعيتها:** ثبتت مشروعية الإجارة من الكتاب والسنة والإجماع، ويمكن ذكرها

مختصرة فيما يلي: من قرآن في قوله تعالى: {قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ

مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ}³. ومن السنة عن عائشة رضي الله عنها قالت "واستأجر

النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر من بني الدليل ثم بني عبد بن عدى هاديا خريتا

الخريت الماهر بالهداية"⁴.

3- شروط الإجارة

✓ أهلية العاقلين.

✓ أن تكون المنفعة معلومة، إما بالعرف وغما بالوصف.

✓ أن تكون الأجرة معلومة للطرفين.

✓ أن تكون المنفعة مباحة، فلا تصح الإجارة على السرقة أو الزنا، أو إجارة الدار لبيع

الخمير أو الدعارة.

¹ ماجد بن بلال شربه، الإستصناع وتطبيقاته، 1430-1431 هجري، ص 4 و 7.

² زبير عياش، مرجع سبق ذكره، ص 126.

³ سورة القصص - الآية رقم 26

⁴ صحيح البخاري، كتاب الإجارة، الباب الثالث، حديث رقم 2263، ص 421.

✓ أن تكون المدة معلومة وإذا كانت على منفعة الإنسان وكان أجيرا خاصا، أو على

منفعة العين نفيا للجهالة والنزاع¹.

الفرع الرابع: بيع السلم:

تعريفه: يعرف بيع السلم انه بيه معلوم في الذمة محصور بالصفة بعين حاضرة أو ما هو في

حكمها إلى اجل معلوم².

سيتم التطرق لصيغة السلم في المبحث التالي بصفة مفصلة كونه موضوع الدراسة.

المبحث الثاني: صيغة السلم.

السلم هو من الأدوات المالية الإسلامية القائمة على الدين كونه يحصل بعد أجل معين، ويتعامل به البنك الإسلامي في تمويل النشاطات المختلفة وبصفة خاصة والتي على أساسها شرع السلم النشاط الفلاحي وفيما يلي سنتطرق إلى السلم من جميع جوانبه.

المطلب الأول: مفهوم صيغة السلم.

يعد عقد السلم من الصيغ التمويلية البديلة للإقراض بفائدة في النظام المصرفي التقليدي، ويتم في بيع السلم توفير السيولة اللازمة للعملاء والمستثمرين لتمويل عملياتهم الإنتاجية مقابل شراء

¹ سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعية التراث، القرارة- غرداية، الجزائر، ص 115.

² سميرة بنت محمد محمود البلوشي، شركات وساطة السلم والتطبيق المعاصر، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية، السودان، 2013، ص 12.

منتجاتهم، ويكون الدفع مسبق والاستلام في وقت آجل، وقد جاءت مشروعيته في الكتاب والسنة والإجماع.

الفرع الأول: تعريف صيغة السلم

تعددت التعاريف لصيغة السلم منها:

السلم لغة:

والسلم والسلف بمعنى واحد، وقيل السلف تقديم رأس المال، والسلم تسليم رأس المال في المجلس، والسلم لفظ أهل الحجاز أما السلف لفظ أهل العراق¹.

السلم اصطلاحاً:

عقد السلم هو أحد العقود التي نالت حجماً كبيراً نوع ما من الاهتمام في الفقه الإسلامي فقد جاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم " من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم"².

وهو كذلك أن يسلم رأس المال في مجلس العقد على أن يعطيه ما يتراضيان عليه معلوماً إلى أجل معلوم، ولا يأخذ إلا ما سماه أو رأس ماله ولا يتصرف قبل قبضه³.

¹ محمد الحاج عبد الله موسى علي، هيثم إدريس إسماعيل ذهب، نموذج مقترح لقياس مخاطر السلم في البنوك الإسلامية السودانية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد 2، 2018، ص 12.

² صحيح البخاري، باب السلم، الحديث رقم 2239.

³ الصديق بن طلحة محمد رحمة، دور السلم في تمويل التنمية الريفية بالدول النامية، ملتقى الخرطوم السادس لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، 10-11 نوفمبر 2014، ص 9.

ويقصد به أيضا استعجال رأس المال وتقديمه، حيث يقوم المصرف بشراء بضاعة يتم تسليمها آجلا ولكن يقوم المصرف ببيع بضاعة آجلا ويتسلم ثمنها عاجلا.

وفي هذه الصيغة من التمويل الإسلامي فإن ثمن البضاعة يبقى ثابت ولكن تتم عملية الدفع مقدما قبل استلامها مؤخرا في وقت متفق عليه، مع وجوب الاتفاق على وصف ونوع البضاعة¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عقد السلم هو عبارة عن تسبيق رأس المال وتأجيل استلام البضاعة مع توضيح المدة والتمن ونوع البضاعة في العقد نفيا لوجود جهالة.

الفرع الثاني: مشروعية عقد السلم:

- 1- من الكتاب: أن السلم يدخل في عموم قوله تعالى: " وأحل الله البيع " فهو نوع من البيع كما سبق ذكره، وإلى جانب ذلك يوجد دليل مخصص فقوله تعالى "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ"²، قال ابن عباس، أشهد أن السلف المضمون إلى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ هذه الآية. ومعناه أن سلم أهل المدينة كان سبب نزول الآية، وهي تتناول جميع المداينات فدلّت الآية على جواز مشروعية السلم، وأفادت أنّ على المؤمن إذا باع أو اشترى أن يكتب هذا البيع، لأن الكتابة توثيق وحماية لطرفي العقد، يؤجل فيه تسليم الثمن، كما يشمل بيع السلم الذي يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع³.

¹ جسر التنمية، أدوات المصرف الإسلامي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت - منظمة عربية مستقلة -، العدد الثامن والأربعون، ديسمبر 2005، ص8.

² سورة البقرة، الآية 282.

³ سميرة بنت محمد محمود البلوشي، مرجع سبق ذكره، ص13.

2- من السنة: توجد أحاديث عدة من السنة فيها أدلة على مشروعية بيع السلم، وتوضح

أحكامه منها قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من أسلف في شيء ففي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم".

3- الإجماع: جاء في معظم كتب الفقه أن هناك إجماعاً على مشروعية السلم، وفي ذلك

يقول ابن قدامة: "وأما الإجماع فقال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن السلم جائز" وهناك من أورد أنه لم يخالف هذا الإجماع سوى ابن المسيب.

4- القياس والسلم: اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: جمهور الفقهاء ويقول بأن السلم شرع على خلاف القياس كرخصة مستثناة من القاعدة الشرعية الواردة في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "لا تبع ما ليس عندك".

القول الثاني: لابن حزم وابن تيمية وابن القيم إذ يرون أن السلم على وفق القياس وليس استثناء من قاعدة عامة، لأنه عقد مستقل بذاته كما يقول ابن حزم، أو لأنه كما يجوز تأخير الثمن وهو أحد البدلين في البيع الآجل، يجوز تأخير البذل الآخر، وهو المبيع في السلم، إما المنهي عنه في الحديث الشريف فهو بيع عين معينة لا موصوف في الذمة كالسلم، وذلك طبقاً لتفسير ابن تيمية وابن القيم¹.

¹ محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، نشر وفهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثالثة، 2004، ص ص، 17 18.

الفرع الثالث: الحكمة من مشروعية السلم:

إن سبب مشروعية بيع السلم هو حاجة الناس إليه وخاصة المزارعين منهم، ويلجأ إليه المنتج لحاجته لرأس المال النقدي ليستعين به على انجاز وإنتاج ما يعمل فيه أو تحقيق رغباته الاقتصادية، فالبائع يريد الإنفاق على نفسه ومشروعه ويحتاج إلى السيولة، ولا يجد من يقرضه قرضاً حسناً، وليس عنده ما يبيعه الآن، ولكنه باستطاعته الحصول عليه وتسليمه مستقبلاً فيقوم بالبيع عن طريق صيغة السلم حتى يكن باستطاعته الحصول على النقد الذي هو بحاجة في صورة ثمن مستعجل.

والمشتري يقدم على هذا العقد عادة طمعا في ربح المستقبل بالشرء بسعر أرخص مما يحتمل وقوعه مستقبلاً، وقد لا يكون باستطاعته الشرء عن طريق البيع العادي، فيلجأ إلى الشرء عن طريق صيغة السلم، لأن تأجيل تسليم المبيع يقابله تخفيض الثمن عنه في حالة تعجيل التسليم، فيقوم ببيعه بعد أن يتسلمه بأكثر مما اشتراه به، فيحصل له الربح الذي يبيعه، لذا أجاز الشرء من أجل تحقيق رغبة المتعاقدين، واستثناء من قاعدة عدم جواز بيع المعدوم، استحساناً لما فيه من مصلحة اقتصادية¹.

وتظهر حكمة مشروعية السلم من كونه من البدائل الشرعية للربا المحرم فقد نزل قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ " بعد قوله تعالى " وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ".

¹ سميرة بنت محمد البلوشي، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثاني: أركان وشروط صيغة السلم

تقوم البنوك الإسلامية أو غير التي تتعامل بصيغة السلم بإبرام عقد السلم مع طالب التمويل، ولكن هاته العملية لا يمكن أن تتم إلا يتوافر الشروط والأركان الخاصة بصيغة السلم لتجنب الشبهات في المعاملة وعدم الوقوع في الحرام.

الفرع الأول: شروط عامة لعقد السلم:

من أجل أن تكون عملية التمويل عن طريق بيع السلم سليمة ومقبولة وجب التقيد بالعديد من الشروط¹:

- ✓ ذكر نوع المسلم فيه، وصفاته التي يختلف الثمن باختلافها ظاهرة، دفعا للجهالة.
- ✓ أن يكون المسلم فيه مما تنضبط صفته التي يختلف الثمن باختلافها ظاهرا، لقوله: "كيل" وقوله "وزن".
- ✓ ذكر مقدار المسلم فيه، لقوله: "كيل معلوم ووزن معلوم"
- ✓ كون المسلم فيه مؤجلا إلى اجل معلوم له وقع في الثمن، وذلك لقول "إلى أجل معلوم"، ولأن السلم إنما جائز رخصة للرفق، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق، فلا يصح، ولأن الحلول يخرج منه عن اسمه ومعناه، وأجاز شيخ الإسلام ابن تيمية السلم الحال إن كان المسلم فيه موجودا في ملكه.

¹ سعد السبر، السلم والسلم الموازي، حقوق الطبع محفوظة لشبكة السبر، 1432هـ، ص ص 5،6.

✓ كون المسلم فيه موصوفا في الذمة غير معين، لحديث "من حائط بني فلان فلا، ولكن كيل مسمى إلى أجل مسمى"، دفعا للغرر الحاصل عند تلفه، فإن المعين لا يؤمن انقطاعه وتلفه.

✓ كون المسلم فيه مما يغلب على الظن وجوده في الأسواق عند حلول الأجل، لأن السلم احتمل فيه أنواع من الغرر للحاجة، فلا يحتمل فيه غرر آخر، لئلا يكثر الغرر فيه.

✓ تسليم الثمن في مجلس العقد قبل التفريق كاملا معلوم القدر والصفة، لقوله "من أسلف في شيء فليسلف"، والسلف والسلم مشتقان من التقديم، والسلم يدل على التسليم، وإذا أجل الثمن عن مجلس العقد أصبح من بيع الكالئ بالكالئ المحرم.

الفرع الثاني: شروط خاصة:

وهي كالآتي¹:

أولاً: الشروط المتعلقة برأس مال السلم:

✓ قبض رأس المال أو الثمن في المجلس قبل التفريق، ويجوز المالكية تأخير ذلك لمدة ثلاثة أيام، ولا يجوز تأخيره عند جمهور الفقهاء حتى يتحول إلى بيع الدين بالدين.

✓ يجوز أن يكون رأس المال عينا ونقدا أو حتى منفعة.

✓ لا يجوز أن يكون رأس المال ديناً في ذمة المسلم إليه أو غيره، كما لا يجوز تحويل رأس المال على دين في ذمة ثالث غير حاضر عند العقد.

✓ يجب أن يكون رأس المال أو الثمن معلوما للطرفين، ولا يجوز تركه معلقا.

¹ سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 126-127.

ثانيا: شروط متعلقة بالأجل:

✓ تأجيل التسليم بالنسبة إلى المسلم فيه، لأن هذا ما يميز السلم عن غيره من البيوع، وأجاز الشافعية أن يكون السلم حالا.

✓ أن يكون الأجل معلوما، وأجاز الإمام مالك أن يكون بتوقيت معلوم

ثالثا: شروط تتعلق بالمسلم فيه:

✓ لا يصح أن يكون المسلم فيه معينا بذاته بل بصفاته أي ليس قيما بل مثليا.

✓ أن يكون المسلم فيه معلوما من حيث المقدار عددا أو كيلا أو وزنا، ويجب أن يكون تقديره بمقياس متعارف عليه.

✓ يجوز أن يكون المسلم فيه منفعة عين.

✓ أن يكون المسلم فيه مقدورا على تسليمه، ويرى المالكية والشافعية والحنابلة شرط وجود المسلم فيه عند المحل، ويشترط الحنفية ذلك من حين العقد إلى حين المحل.

الفرع الثالث: أركان عقد السلم.

السلم نوع من البيوع لذلك فإن له أركان يقوم عليها، وهناك اختلاف بين الفقهاء حول تحديد أركانه وهما على قولين¹:

القول الأول: يشمل هذا القول كل من الجمهور ومنهم الشافعية والحنابلة وكذلك المالكية وأقروا بأن للسلم ثلاثة أركان وهم:

¹ جمعة بنت حامد يحي الحريزي الزهراني، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2015، ص ص ، 38، 39.

✓ **العاقدان:** وهما المسلم فيه " المشتري " ويسمى أيضا رب السلم، والمسلم إليه وهو " البائع "

✓ **المعقود عليه:** "المحل" وهو المسلم فيه " المبيع"، ورأس مال السلم "الثلث".

✓ **الصيغة:** الإيجاب ويصدر من المسلم أي المشتري، والقبول يصدر من المسلم إليه أي

البائع.

ودليلهم في ذلك بأن كل ما يقوم به العقد فهو ركنه، سواء أكان داخلا في الماهية أو خارجها، ولا

يتصور قيام العقد وتماحه إلا بوجوده، وعقد السلم لا يتحقق وجوده إلا بالعاقدين والمعقود عليه

والصيغة.

القول الثاني: وهو قول الحنفية وذهبوا إلى أن ركن السلم هو الإيجاب والقبول فقط، لأنهما يدلان

على اتفاق الإرادتين وتوافهما على إنشاء هذا العقد.

المطلب الثالث: استخدامات صيغة السلم:

الفرع الأول: محل السلم:

تعدد المجالات التي يمكن استخدام صيغة السلم كأداة لتمويلها وسنجزها فيما يلي¹:

✓ يمكن استخدام عقد السلم في تمويل المشروعات الزراعية المختلفة، حيث يتعامل المصرف

الإسلامي من خلاله مع المزارعين الذين يتوقع أن توجد لديهم السلعة أو المنتج الزراعي

في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم، التي يمكن أن يشتروها أو يسلموها إذا

¹حسين عبد المطلب لأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية،

أخفق في التسليم من محاصيلهم، فيقدم لهم بهذا التمويل نفعا بالغا ويدفع عنهم مشقة العجز المالي عن تحقيق إنتاجهم.

✓ يمكن استخدام عقد السلم في تمويل النشاط الزراعي والصناعي، ولا سيما تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة، وذلك بشرائها سلما وإعادة تسويقها بأسعار مجزية.

✓ يمكن تطبيق عقد السلم في تمويل الحرفين وصغار المنتجين والزراعيين وكذلك الصناعيين وذلك عن طريق تزويدهم بالمستلزمات الضرورية للإنتاج في صورة آلات ومعدات أو مواد أولية كرأس مال يستلمونه مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

الفرع الثاني: التطبيق الحديث والمعاصر لصيغة السلم.

مع ازدياد عدد البنوك الإسلامية والتطور الحاصل في المجالات المستخدمة لصيغ التمويل بصفة عامة وصيغة السلم بصفة خاصة كونها موضوع هذا البحث سوف نحاول التطرق إلى المجالات التي يمكن للبنك الإسلامي تطبيق صيغة السلم فيها ومنها:

1- المجال الزراعي: يعتبر نطاق التعامل المشروع لعقد السلم في المجال الزراعي واسع

جدا لأن الأصل في جواز عقد السلم في مجال الإنتاج النباتي، ويمكن استخدامه لتمويل محاصيل الحبوب، ومحاصيل الخضروات والفواكه، أما في جانب الإنتاج الحيواني فيجوز السلم في لحوم الحيوانات، ولا يجوز في الحيوانات الحية، لاختلافها وعدم انضباط أوصافها الباطنية أي لوجود الجهالة، حيث قال ابن قدامه " لاختلف المذهب أنه لا يجوز بيع اللحم بحيوان من جنسه وهو مذهب مالك، والشافعي وقول فقهاء المدينة السبعة، وروي عن مالك أنه لا يجوز بيع اللحم بحيوان معد للحم،

ويجوز بغيره، وقال أبو حنيفة: لا يجوز مطلقاً لأنه باع مال الربا بما لا ربا فيه، وهو أشبه ببيع اللحم بالنقود أو بلحم من غير جنسه، وهذه السعة الواسعة للمجال الشرعي لجواز التعامل بعقد السلم وتأثيره الإيجابي على إمكانية استعماله كأداة للتمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، مع مراعاة الضوابط الشرعية¹.

2- **المجال الصناعي:** يدور عقد السلم في الصناعات بين السلم الإستصناع، ويعتبره كل المذاهب الثلاثة ماعدا الحنفية على أنه سلماً. وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي²:

✓ **نوع المنتجات الصناعية التي تكون محلاً للسلم:** ذكر الفقهاء السلم في الصناعات بأمثلة لبعض المنتجات التي كانت موجودة في أزماتهم وتبعاً لطريقة الإنتاج المتعارف عليها، ولكنهم اختلف في السلم في بعض المنتجات الصناعية حول جوازه وذلك في الأمرين التاليين:

- **الأمر الأول:** تعدد أو عدم تعدد الخدمات الداخلة في المنتج، فالجانب الأول وهي المنتجات المصنعة من مادة خام كالثياب والسيوف لا خلاف حول جواز السلم فيها، أما المنتجات المصنعة من خامات مختلفة، أو ما يعبر عنه في كتب الفقه " بالسلم المخلوط" فهي غير جائزة، وهذا ما قاله ابن قدامه في المغني والشرح الكبير: "ولا يصح فيها يجمع أخلطاً مقصودة غير متميزة".

- **الأمر الثاني:** فهو يرتبط بتحديد المنتجات التي يجوز السلم فيها، ويتعلق بطريقة الإنتاج وما تؤثر فيه على إمكانية تحديد المنتج بمقاييس محددة، حيث إنه في ظل الإنتاج اليدوي بالكامل يصعب تحديد مواصفات المنتج، وذلك لأن تكراره بتلك المواصفات أمر صعب

¹ جمعة بنت حامد يحي الحريزي الزهراني، مرجع سبق ذكره، ص 73.

² محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص 59، 57.

على العامل اليدوي، وذلك لأنها الطريقة السائدة آنذاك لذلك اختلفوا في جواز السلم فيها، ويبرر عدم جوازه بندرة اجتماع الوزن مع الصفات وصعوبة ضبطها، ولكنه وبالنظر إلى الحاضر فيمكن القول بجواز السلم فيما منعه ، وذلك لأن المنتجات الآن تتم بالآلات وبناء على مواصفات محددة سلفاً وطبقاً لمقاييس معروفة غاية الدقة ومتفق على بعضها عالمياً، وهذا القول بالجواز يستند إلى أقوال الفقهاء القدامى حيث أجازوا السلم في الاسطال المربعة لعد اختلافها وفيما صب في قالب.

3- في مجال التجارة الخارجية: من المعروف أن السمة الغالبة للتجارة الخارجية في الدول

الإسلامية هي زيادة الاستيراد عن التصدير، حيث يقتصر التصدير على المواد الأولية، كالقطن والبترو، أما في مجال الاستيراد فتتنوع السلع خاصة المنتجات الصناعية، أي أن حصيلة الصادرات لا تكفي لتمويل كافة الواردات لذلك فتلجأ للقروض الربوية التي تتزايد من فترة لأخرى وتجنباً لهذه الأعباء الإضافية فإن البنوك الإسلامية يمكنها ممارسة عمليات التمويل عن طريق عقد السلم من خلال شكلين وهما¹:

✓ أن تقوم بشراء المواد الأولية من المنتجين مباشرة أو من الدولة بعقد السلم، وتعيد تسويقها عالمياً بأسعار مجزية، إما نقداً أو اعتبار هذه الصادرات رأس مال سلم وذلك للحصول مقابلها على سلع صناعية، أو بطريقة عكسية وهي بتسلم السلع الصناعية سلفاً، كرأس مال سلم مقابل المواد الأولية.

✓ تشجيع قيام صناعات في الدول الإسلامية لتحويل المواد الأولية إلى صناعات كاملة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها عن التصدير، وتمول هذه عن طريق

¹ محمد عبد الحليم عمر، مرجع سابق، ص ص ، 66، 67.

السلم الذي يدفع رأس مال السلم في صورة معدات وأجهزة للمنتجين في مقابل الحصول على منتجات صناعية منهم، تقوم بتصديرها إلى الخارج.

الفرع الثالث: مميزات تطبيق صيغة السلم في المجال الزراعي:

يعتبر عقد السلم من عقود التمويل قصيرة الأجل وإن الأساس في جوازه هو لتمويل الزراعي لدورة واحدة التي غالباً ما تقل عن سنة، وينتج عن التمويل بعقد السلم عدة مميزات سنذكر أهمها:

✓ أنه عقد مشروع يساهم مساهمة كبيرة في حل المعاناة التي عانى منها هذا المجال على مدى العصور، من وقوع المزارعين وخاصة صغار المزارعين فرائس في أيدي المستغلين المحتكرين، فمثلاً حينما لا يجد المزارع ممولاً يلجأ إليه سيضطر للجوء إلى المصارف الربوية والتي وهي بدورها تنتهز فرصة حاجته لها وعدم وجود منافس آخر فتستغله بدلاً من أن تحد من معاناته وسد عوزته.

✓ يوفر عقد السلم للفلاحين والمزارعين الحصول على ما يحتاج إليه من تمويل لإنتاجه وبطريقة مشروعة، سواء كان ذلك عن طريق إعطائهم رأس مال نقدي لتمويل المصروفات اللازمة للإنتاج والمصروفات الشخصية، أو عن طريق إعطائهم ما يحتاجونه من مستلزمات إنتاجية، وفي نفس الوقت يحميهم من كساد محصولهم، ومن أعباء تسويقه، كتقديم المصرف للمزارع بيت بلاستيكي مثلاً كرأس مال سلم مقابل التزام المزارع بالمسلم فيه من إنتاجه، أو ما في حكمه وتسليمه للمصرف.

✓ ثمن منخفض بالنسبة للممول، والذي يحصل عليه نتيجة لكون رأس المال الذي يدفعه للمزارع ثمناً للمحصول أقل من سعر المحصول الحالي، وهو يستحق هذه الزيادة، لأنه من وقت التمويل إلى أجل التسليم كان بإمكانه الاستفادة منه في وجه آخر من وجوه

الاستثمار، كما أنه يقع على عاتقه مسؤولية تسويق المحصول بعد أخذه، وفي ذلك نوع من المخاطرة.

✓ المساهمة في التنمية الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي للمجتمع والذي يساهم بشكل كبير في الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: التحليل الاقتصادي لتطبيق صيغة السلم:

كون صيغة السلم هي أداة تمويلية إسلامية للاقتصاد بصفة كلية وللقطاع الفلاحي بصفة خاصة سنقوم من خلال هذا المبحث إلى إبراز كل الجوانب الاقتصادية المتعلقة بهذه الصيغة من مخاطرها وكيفية إدارتها وآثارها وغيرها.

المطلب الأول: مخاطر عقد السلم.

يعرف السلم كغيره من الصيغ الأخرى بعض المخاطر التي تنتج عن سوء تسيير أو عن عدم السداد وغيرها من المخاطر التي سنحاول شرحها في هذا المطلب.

الفرع الأول: المخاطر الائتمانية للسلم:

باعتبار أن السلم كغيره من المنتجات الإسلامية والتي تتعامل بها البنوك الإسلامية فهو عرضة للمخاطر الائتمانية ومنها¹:

¹موسى آدم عيسى، مخاطر عقد السلم وكيفية معالجتها، ورقة بحثية مقدمة الى ملتقى الخرطوم للصناعة المالية النسخة السادسة، الخرطوم، السودان، 2014، ص 7.

✓ أن السلم تمويل سلعي، بمعنى أنه التزام العميل يكون بتسليم كمية محددة من سلعة

معينة وبمواصفات متفق عليها، وهذا الأمر يولد مخاطر تتمثل في التزام العميل بتسليم

السلعة موضوع السلم، وكذلك التزامه بالمواصفات والآجال والكميات المتفق عليها.

✓ أن السلم يتعلق في الغالب بالتمويل الفلاحي، أي أن التزام العميل فيه يكون بتسليم

سلعة يزرعها بنفسه أو يشتريها من السوق عن الأجل المحدد، ومن المعلوم أن النشاط

الزراعي يعتمد في الغالب على التقلبات المناخية، مما يوسع من دائرة احتمالات

التعسر في السداد.

✓ أن السلم هو عقد آجل، أي أن التزام العميل بسداد ما عليه يكن وفق الآجال المحددة

والمتفق عليها بين كل من البنك الممول والعميل.

الفرع الثاني: المخاطر السوقية لعقد السلم:

يتحصل البنك عن سلع يشتريها ويدفع ثمنها مسبقاً وهذا ما يعرضه إلى مخاطر تقلبات أسعارها

عند استحقاقها وعموماً فإن البنك يتعرض إلى عدة مخاطر سوقية أهمها:

✓ تذبذب أسعار السلع وذلك بأن يتغير سعر السوق وقت تسليم المسلم فيه عن السعر السائد

وقت إبرام العقد، وعادة تقع هذه المخاطر على المصرف، لأن صيغة السلم لا يتم تداولها

ولا استبدالها، وهذا كون الاتفاق ينتهي بتسليم السلعة العينية وتحويل ملكيتها، كما أنه قد

تكون أسعار السوق عند التسليم أقل منها عند التعاقد¹.

✓ مخاطر كساد السلعة محل العقد.

¹ عادل عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 143.

✓ مخاطر عدم تقيد البائعين أو المزارعين في تسليم السلعة محل العقد في آجالها المحددة سالفًا، حيث أن هذا الأخير تترتب عليه خسائر متمثلة في الفرصة البديلة، في استفاضة البنك من استثمار ثمن البيع في مجالات أو أنشطة أخرى.

الفرع الثالث: المخاطر تشغيلية:

وتتمثل في¹:

- ✓ انخفاض جودة السلعة محل عقد السلم وذلك بسبب الكوارث الطبيعية .
- ✓ عدم قدرة البنك على بيع السلعة بعد استلامها من المزارع أو المنتج، وهذا ما يؤدي بالمصرف إلى تحمل تكاليف إضافية كتأمينها و تخزينها بشكل صحيح لعدم تعرضها إلى التلف.
- ✓ تعذر تسليم العميل السلعة محل العقد عند حلول الآجال المتفق عليها، وقد يكون سبب ذلك إلى المماطلة المتعمدة من العميل لإضاعة حقوق المصرف.

الفرع الرابع: المخاطر الأخلاقية لصيغة السلم:

يقوم التعامل أو التمويل بعقد السلم أساساً على عنصر الثقة التي يظهرها المشتري البائع في استطاعته الوفاء بما التزم به وأن يقوم بتسليم السلعة المتفق عليها بالشروط المتفق عليها من كميات ومواصفات و جودة بالإضافة إلى الأجل المتفق عليه لتسليمها، غير أن كثيراً من العملاء قد يسيء ثقة المصرف بيه، ويتصرف بنية استغلال ثقة المصرف بيه، وذلك إما بعدم توجيه أو استخدام التمويل بعقد السلم في الغاية الأساسية منه وهي الإنتاج، وهذا الأمر الذي يترتب عليه

¹ محمد الحاج عبدالله موسى علي، هيثم إدريس إسماعيل ذهب، نموذج مقترح لقياس مخاطر السلم في البنوك الإسلامية السودانية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد 02، 2018، ص 13.

ضعف قدرته على السداد، أو أنه لا يستطيع الالتزام بالأجل المحدد للتسليم، أو أنه لا يلتزم بالشروط الواجب توفرها في السلعة والمتفق عليها في العقد¹.

المطلب الثاني: الضوابط اللازمة لعقد السلم والمعالجة المحاسبية له:

من أجل حصول العميل أو الزبون على التمويل بصيغة السلم هنالك العديد من المعايير وجب إتباعها بدأ بدراسة الملف إلى غاية المعالجة المحاسبية له وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: دراسة ملف عقد السلم:

قبل موافقة البنك على التعاقد سلماً مع العميل فإنه يتوجب عليه القيام بعدة إجراءات للتحقق من شخصية العميل الحالة المالية له وقدرته على الوفاء بالشروط محل العقد ويقوم ذلك على المعايير التالية:

1- معايير متعلقة بالعميل: وتتمثل فيه:

✓ **معيار الشخصية:** ويقصد به سمعة العميل ومدى التزامه بالوفاء بالتزاماته في آجالها المحددة، ويمكن الحصول على هذه المعلومات من عدة مصادر كفحص مركزه الائتماني لدى البنوك الأخرى أو مدى التزامه في تعاملاته السوقية مع الموردين والزبائن الذي يتعامل معهم، وكذا الحصول على الشهادات من المصالح الحكومية المختلفة التي يتعامل معها من ضرائب وغيرها وأن لا يكون له سوابق في عدم الوفاء في التزاماته بالاطلاع على سجل الأحكام الخاص به، وكون أن العملية تتم مع بنك

¹ موسى آدم عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

إسلامي يتعامل بضوابط شرعية فيجب التحقق من مدى تمسكه بتعاليم الدين والتزامه بالضوابط الشرعية في معاملاته.

✓ **معييار الملاءة المالية للعميل:** والهدف من هذا المعيار هو تحديد قدرته على الوفاء بمسئقاته وذلك عن طريق دراسة وفحص حجم نشاطه وتناسبه مع الكمية المتعاقد عليها سلما، وأيضا مدى كفاءته في إدارة مشاريعه وأعماله، وتحليل حساباته الختامية والنتائج المالية له.

✓ **معييار الضمانات:** على الرأي الراجع فقها يمكن للمسلم أن يحصل على ضمانات من المسلم إليه في صورة رهن أو كفيل، ويتطلب الأمر فحص الضمانات المقدمة للتأكد من تناسبها مع قيمة السلم وملكية العميل لها، وكذا إمكانية امتلاكها بسهولة في حالة المماطلة، والتأكد من أن ذمة الكفيل المالية قوية.

الفرع الثاني: فحص العملية موضوع عقد السلم:

ولإتمام هذه العملية هنالك معايير يجب إتباعها وهي:

✓ **المشروعية:** ويتم فيها التأكد من أن محل العقد من السلع المجاز التعامل بها شرعا، والتحقق من الشروط الواجب توفرها في عقد السلم والأحكام المنصوص عليها، ويمكن هنا الاعتماد على تقرير من الهيئة الشرعية للرقابة كأحد المصادر الموثوقة للتحقق من العملية.

✓ **الربحية:** في هذا المعيار يتم التأكد من قيمة الأرباح التي ستتولد من عقد السلم عن طريق مقارنتها برأس ماله والتكاليف والمصروفات الأخرى، ثم تحدد نسبة الأرباح إلى التكاليف

المذكورة سالفا والى المدة المحددة لأجل السلم، ويقوم البنك بمقارنتها مع عمليات مماثلة للاختيار الجيد.

✓ **طبيعة السلعة محل العقد:** وهي التأكد من أن السلعة محل العقد تدخل في نشاط العميل، ودراسة سوق السلعة لتحديد أسعارها وإمكانية إعادة بيعها في تاريخ الاستلام، إلى جانب التعرف إلى مدى رواجها والطلب عليها في السوق للوصول إلى أقصى استفادة عند عملية إعادة بيعها.

✓ **توافق العملية مع السياسة العامة للبنك:** سواء من حيث نوع وجودة السلعة التي يتعامل فيها، أو المشروعات التي يتعامل معها كونها مشروعات مستقرة أو مشروعات تحت الإنشاء أو في فترة الإنتاج التجريبي، وكذا توزيع الاستثمارات على الصيغ المختلفة والتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات.

الفرع الثالث: المعالجة المحاسبية لصيغة السلم: بعد إتمام البنك دراسة ملف السلم والتحقق من جميع المعايير اللازمة للموافقة على تنفيذ عقد السلم، تنتقل إلى المعالجة المحاسبية له وذلك كما يلي¹:

1- خصم رأس مال السلم من حساب التمويل بالسلم وإضافته لحساب أوراق الدفع او والى حساب العميل.

2- خصم قيمة الضريبة من حساب العميل وإضافتها إلى الضرائب.

3- خصم قيمة الدمغة من حساب العميل وإضافتها إلى الضرائب.

¹ المرشد الفقهي الصادر عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مخطط هيئات الرقابة الشرعية، بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، الطبعة الأولى، 2006، ص-ص، 51-53.

4- خصم أي مدفوعات أخرى متعلقة بالعملية من حساب العميل وإضافتها إلى حساب الإيراد المختص.

5- تسلم المسلم فيه: وهي ثلاث حالات:

أ- في حالة تسلم المسلم فيه مطابقاً للعقد:

يقوم المحاسب بالخصم من حساب الموجودات وإضافته إلى حساب التمويل بالسلم.

ب- في حالة العجز الجزئي عن تسليم المحل:

في هذه الحالة فيتم الخصم من حساب ذمة العميل والخصم من حساب الموجودات وإضافتها إلى حساب التمويل بالسلم.

ت- في حالة العجز الكلي:

يتم الخصم من حساب ذمة العميل وإضافته إلى حساب التمويل بالسلم.

ث- إذا كان العجز خارج عن إرادة العميل وأراد البنك فسخ العقد:

في حالة سداد العميل رأس المال نقداً (يتم الخصم من حساب الخزينة أو أراق الدفع وإضافتها إلى حساب ذمة العميل) أما في حالة بيع الضمان فإن البنك يقوم بتسليم رأس ماله فقط زائد المصروفات التي تنتج عن بيع الضمان وتأخذ ثلاث حالات:

✓ حصيلة بيع الضمان أكبر من الدين المطلوب من العميل يتم في هذه الحالة (الخصم من

حساب الخزينة والخصم من حساب الموجودات والإضافة إلى حساب ذمة العميل).

✓ حصيلة بيع الضمان متساوية مع رأس مال السلم فإن القيود تكون (الخصم من حساب الموجودات)(السلم) والإضافة إلى حساب ذمة العميل).

✓ أما الحالة الثالثة وهي بيع الضمان اقل من رأس مال السلم (الخصم من حساب الموجودات والخصم من حساب ذمة العميل بالفرق الناقص والإضافة إلى حساب ذمة العميل).

6- فسخ عقد السلم.

بسبب إهمال أو تقصير المسلم إليه مع وجود الضمان في الحالتين جزئياً أو كلياً فإن القيود تتم كما وردت في الحالة (5-ب/ و5ج) أعلاه، أما في حالة فسخ العقد حسب ما ورد أعلاه فإنه يتم بيع(تسييل) الضمان ثم يشتري المسلم فيه بسعر يوم التسليم المتفق عليه وتسجل القيود كالآتي:

أ- إذا كانت حصيلة تسييل الضمان أكثر من الدين المطلوب من المسلم إليه:

يتم الخصم من حساب الخزينة والخصم من حساب الموجودات(السلم) والإضافة إلى حساب ذمة العميل والإضافة إلى حساب الخزينة أو أوراق الدفع (الفرق الزائد يسلم للعميل).

ب- حصيلة تسييل الضمان متساوية مع الدين المطلوب:

الخصم من حساب الموجودات والإضافة إلى حساب ذمة العميل.

ج- حصيلة تسييل الضمان اقل من الدين المطلوب:

الخصم من حساب الموجودات والإضافة إلى حساب ذمة العميل(الفرق الناقص) والإضافة إلى حساب ذمة العميل.

7- تصفية السلم:

بعد تسلم البنك السلعة المتفق عليها وفي الآجال المحددة تتم عملية القيود كالآتي:

الخصم من حساب الخزينة أو أوراق الدفع، بالإضافة إلى حساب الموجودات (السلم)، بالإضافة إلى حساب الأرباح والخسائر (أرباح السلم).

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لعقد السلم:

أن تطبيق صيغة السلم من قبل البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الزراعية من شأنه إزالة الغبن عن الفلاحين والمزارعين إعطاء تحفيزات للأشخاص المتخصصين في الاستثمار في القطاع الفلاحي مما يؤدي إلى رفع الإنتاج أي زيادة الناتج الفلاحي والكلي ومنه زيادة المداخل وتوجيهها لاستثمارات أخرى في مختلف القطاعات.

ويمكن إبراز الدور الاقتصادي للسلم في الآتي¹:

الفرع الأول: زيادة القدرة التمويلية للسلم واتساع النطاق:

وتظهر هذه الزيادة فيما يلي:

✓ صلاحية عقد السلم في تمويل المشروعات والعمليات قصيرة الأجل، مثل

المنتجات الزراعية والغذائية لدورة زراعية تقل عادة عن اثني عشر شهرا.

✓ إمكانية تمويل عقد السلم للمشروعات طويلة الأجل، كتمويل الأصول الثابتة.

¹ محمد عبد الحليم عمر، مرجع سبق ذكره، ص ص ، 71-72.

✓ تحقيق ربحية مناسبة، حيث أن طبيعة السلم تقوم على الشراء بسعر أقل من السعر المتفق عليه عند التسليم.

✓ نظرا لتنوع السلع والخدمات التي يمكن التعامل فيها عن طريق صيغة السلم، وذلك بعدما اقر التطورات الحديثة إلى توسيع نطاق وإمكانية ضبط السلع، فإنه يمكن القول أن التعامل بالسلم يمتد إلى معظم الأنشطة الاقتصادية.

الفرع الثاني: تناسب العبء التمويلي وعدالة في التوزيع:

عند مقارنة عبء التمويل عن طريق السلم بنظيره في الاقتصاد الربوي ياي بالقروض فإننا نجد أنه في صيغة السلم يقل كثيرا عنه في القروض، حيث أنه في عقد السلم العبء التمويلي يقتصر على التزام المسلم إليه بتسليم السلعة محل التعاقد في الأجل المحدد لذلك، وعند حدوث ظروف طارئة ليس هنالك أعباء إضافية عكس ما يحدث في القروض من تكلفة ومن فوائد محددة سلفا وعدة شروط أخرى.

وفي عقد السلم تقوم عدالة في توزيع وذلك بحصول كل طرف في العقد على حقوقه في تراض دون أن يكون هناك تسلط لأحد الطرفين عكس ما يحدث في القروض الربوية التي يكون فيه تسلط للبنك بحصوله على فوائد ثابتة ومحددة سلفا ويبقى عائد المقترض مرهونا بما يتحقق من عائد على استخدامه أموال القرض.

الفرع الثالث: زوال الآثار السلبية الخطير للنظام الربوي:

يكمن الهدف الجوهرى والأساسي عن تطبيق عقد السلم في تمويل العمليات المختلفة هو إلغاء التكلفة التي يتحملها المستثمرين والمزارعون عند تمويل استثماراتهم عن طريق الأساليب التقليدية

التي تقوم على الفوائد الربوية، فهذه التكلفة في صيغة السلم مساوية للصفر، ومن المعلوم أنه كلما قلت تكاليف التمويل كلما كان له أثر ايجابي في اتساع وزيادة دائرة الاستثمار وينعكس ذلك على السلم والخدمات بمعنى انه في ظل اقتصاديين أحدهما ربوي والثاني إسلامي يطبق صيغ التمويل القائمة على المشاركة، وفي افتراض تقاربهما في مستويات التطور وحجم الموارد فإن تكاليف السلع والخدمات النهائية لكون الحالة الأولى أكبر منها في الاقتصاد الثاني بمقدار العبء الذي ينتج عن الفائدة الربوية وينعكس ذلك على كافة السلع والخدمات.

لذلك فإن تطبيق صيغة السلم التابعة لنظام المشاركة يؤدي إلى انعدام وزوال التكاليف والأعباء الاقتصادية التي يتحملها المجتمع ككل، سواء كانت تلك التكاليف على المستوى الجزئي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل¹.

الفرع الرابع: توفير مناصب العمل وتشجيع الطاقات العاطلة:

إن تطبيق الصيغ الإسلامية تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج وخاصة عنصر العمل ورأس المال في صور متعددة من مشاركة ومضاربة وسلم.. الخ.

وهذا ما شأنه أن يؤدي إلى زيادة واتساع مجالات لتشغيل أصحاب الخبرات والمختصين في المهن المتعددة وفي مختلف المجالات ومن جهة أخرى فإن الأموال المكتنزة أو المدخرة يتم توجيهها إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح تدريجياً قنوات جذب ومحفزات استثمارية هامة، بذلك تزداد الكفاءة الموظفة وتتنخفض البطالة وتقل كذلك تكاليف الإعاقة والإعانة الفردية والتكافلية والرسمية،

¹ سكينه محمد الحسن، الآثار الاقتصادية لعقد السلم، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية النسخة السادسة، الخرطوم، السودان، 2014، ص 23.

ويزداد الطلب الكلي على السلع والمنتجات والخدمات مما يؤدي إلى سرعة انتشارها وتصريفها وبالتالي توزيع العوائد المحصلة منها ليكون ذلك محفزاً لتجديد وتوسيع الاستثمار¹.

¹ صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر والتوزيع 2006، ص 410-411.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حول البنوك والتمويل الإسلامي نجد أن البنوك الإسلامية مؤسسة مالية كغيرها من المصارف تعمل على استقطاب الأموال من أصحاب الفوائض وتوظيفها وتوجيهها إلى أصحاب العجز بما يضمن نموها، لكن في إطار الشريعة والتعاليم الإسلامية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، حيث هنالك العديد من الطرق أو صيغ التمويل في البنوك والإسلامية كالمرابحة والمشاركة، المضاربة الإستصناع والسلم منها ما هو قائم على الدين كالسلم وما هو قائم على الملكية كالمرابحة ولكل صيغة أركان وشروط يستوجب توفرها لتتم عملية التمويل بصفة شرعية وقانونية.

ونستنتج أن صيغة السلم في الصيرفة الإسلامية هي صيغة قائمة على تمويل الزراعة بشكل خاص مع إمكانية استخدامها في تمويل النشاطات الأخرى كالتجارة الخارجية فهناك تشابه كبير بينها وبين الاعتماد المستندي المعمول به في البنوك التقليدية، وله آثار اقتصادية هامة خاصة على القطاع الفلاحي.

الفصل الثاني:

القطاع الفلاحي واستخدام صيغة

السلم في السودان

تمهيد:

تسعى الكثير من دول العالم إلى التوجه نحو تطوير القطاع الفلاحي كونه القطاع الأكثر استقراراً من حيث الإنتاجية، كما أن له دوراً هاماً في مخططات التنويع الاقتصادي، لما يضمنه من مداخيل ومساهمة في الناتج الداخلي الخام.

إن توفر الدول على مساحات شاسعة صالحة للزراعة أو شبه صالحة والتي يمكن استغلالها في الاستثمارات الفلاحية سواء لتحقيق الاكتفاء الذاتي داخلياً أو للوصول إلى تصدير المنتجات المميزة لكل دولة والذي من شأنه توفير العملة الأجنبية وبالتالي تعبئة الخزينة والاستفادة منها في تطوير مجالات أخرى وتحقيق التنمية التي تسعى لها معظم الدول.

والسودان من الدول التي تمتلك الأراضي الشاسعة الصالحة للزراعة والمراعي وكذا المقومات التي تسمح لها بالنهوض بهذا القطاع إلى أعلى المستويات، فبالرغم من انقسام السودان الذي حدث سنة 2011 إلى أن القطاع الفلاحي لازال يساهم في الناتج الداخلي الوطني بنسب هامة تصل إلى حدود 32%، وهي ثاني نسبة بعد القطاع الخدمي وهذا ما يجعل من السودان من الدول الإفريقية والعربية الرائدة في المجال الزراعي رغم بعض النقائص كشح الأمطار وقلة المخزون من المياه الجوفية والسدود والأنهار.

المبحث الأول: أهمية القطاع الفلاحي في السودان.

يحظى القطاع الفلاحي في السودان باهتمام كبير من قبل الجهات الوصية وذلك لمدى مساهمته في الدخل الوطني ولما تمتلكه من إمكانيات هائلة في هذا المجال، وسنحاول فيما يلي الطرق إلى هذا القطاع بتفاصيله

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في السودان

تمتلك السودان العديد من مقومات الفلاحية وهو ما يجعلها في مصاف الدول الرائدة في هذا القطاع وهذا ما سيتم إبرازه خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: الأراضي الزراعية في السودان.

تمثل الزراعة الدعامية الرئيسية للاقتصاد الوطني في السودان، وتلعب دورا حيويا وهاما في النمو الاقتصادي في مختلف المجالات، ويعتمد أكر من 70 بالمائة من سكان السودان على النشاط الزراعي، ويعود ذلك للإمكانيات الهامة التي يتمتع بها السودان من وفرة الموارد الطبيعية خاصة منها الأراضي الشاسعة والصالحة للزراعة والموارد المائية اللازمة للاستزراع، بالإضافة إلى الغابات والمراعي، ويمتلك أيضا ثروة حيوانية هائلة تتجاوز 100 مليون رأس من الأنعام المختلفة (الأبقار، الضأن، الماعز)، والموقع الاستراتيجي الذي يحتله السودان داخل القارة الإفريقية فهو يجاور تسعة دول.

ويقدر عدد السكان في عام 2016 لجمهورية السودان بنحو 40 مليون نسمة أما عدد السكان

الريفيين فقد بلغ حوالي 23 مليون نسمة أي بنسبة 57 بالمائة من إجمالي عدد السكان.

الجدول 1: حجم الأراضي الزراعي في السودان خلال الفترة 2017/2013

الوحدة: 1000 هكتار.

السنوات	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		م- المتروكة	م- الغابات	م- المراعي
	المطرية	المروية	المطرية	المروية			
2013	1.68	205.8	19755.96	1288.98	504	18000	48194.76
2014	1.68	205.8	15288.42	1367.10	4893.42	18000	48194.76
2015	1.68	214.20	21228.06	1343.58	5916.12	19209.9	48194.76
2016	1.68	215.20	15167.46	1270.92	12049.38	18000	48194.76

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (35)، (36).

تقدر المساحة القابلة للزراعة في السودان بحوالي 84 مليون هكتار أما المساحة المستخدمة والمزروعة منها فهي حوالي 21 مليون هكتار، بالإضافة إلى امتلاك السودان على مساحة شاسعة من المراعي الطبيعية تقدر بحوالي 48 مليون هكتار، وتتمتع أيضا بموارد غابية كبيرة تصل إلى 18 مليون هكتار.

الفرع الثاني: المصادر المائية في السودان:

إن امتلاك السودان إلى موارد مائية هامة واللازمة للزراعة، حيث يمتلك السودان مصادر مياه متعددة، ولكنه يواجه مشكلة كفاءة استخدامها، وتتمثل مصادر المياه في السودان في نهر النيل، وأهم روافده النيل الأبيض والنيل الأزرق وعطبرة.

ويبلغ الإيراد السنوي من مياه بحيرة " ناصر " بالنسبة للسودان 18.5 مليار م3 هذا إلى جانب وجود عدد من الأنهار الموسمية التي تمتلئ في موسم الأمطار في السودان، ويبلغ وادها السنوي نحو 6مليارات متر مكعب، وأهم هذه الأنهار نهر القاش ونهر بركة وهناك مسطحات مائية بعيدة تقع في حزام الزحف الصحراوي منها وادي الرهد في كرد فان.

وتوجد أيضا مصادر للمياه الجوفية توفر مخزوننا يقدر بنحو 40 مليار متر مكعب بتغذية سنوية حوالي 4 مليارات متر مكعب.

وإذا وضعنا في الحسبان غزارة الأمطار بالسودان خاصة جنوب السودان التي يصل منسوبها لنحو 700 إلى 1500سم مكعب في السنة وامتداد موسم المطر من شهر أكتوبر حتى ابريل لأدركنا مدى ما يمتلكه السودان من موارد مائية ضخمة، وتقدر مساحة الأراضي في السودان المزروعة بنظام الري المطري ب 17.4 مليون هكتار مقارنة ب 1.9 مليون هكتار بنظام الزراعة المروية¹.

الفرع الثالث: اليد العاملة الزراعية في السودان

إن توفر العنصر البشري الكفاء في المجال الزراعي هو العصب الفاعل في عملية تنمية هذا الأخير، وهو أساس التنمية وغايتها وهدفها النهائي، لذلك فإن الموارد البشرية لا تتمثل في كمها العددي فقط، وإنما تتجاوزته إلى أبعاد مختلفة وعديدة تتمثل في خصائص هذه الموارد وسماتها الاقتصادية وغيرها ومدى قدرتها واستقرارها على الإنتاج.

يقدر عدد سكان السودان في الإحصاء الأخير عام 2016 بحوالي 40 مليون نسمة، ويقدر تعداد السكان الريفيين بحوالي 23 مليون نسمة أي بنسبة 57 بالمائة من عدد السكان الإجمالي، ويصل

¹مهندس طلعت زايد، كيفية استغلال الموارد الزراعية بالسودان لسد الفجوة الغذائية، ورقة عمل ، الإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية-هيئة عربية دولية-، 2015، ص 11.

تعداد القوى العاملة الإجمالية في السودان إلى أكثر من 9 ملايين نسمة، وتمثل القوى العاملة الزراعية حوالي 42% من إجمالي القوى العاملة خلال نفس السنة، وفي مايلي جدول يوضح مسار القوة العاملة الزراعية في السودان خلال السنوات (2010-2016).

الجدول 2: تطور القوى العاملة الزراعية في السودان خلال السنوات 2010-2016

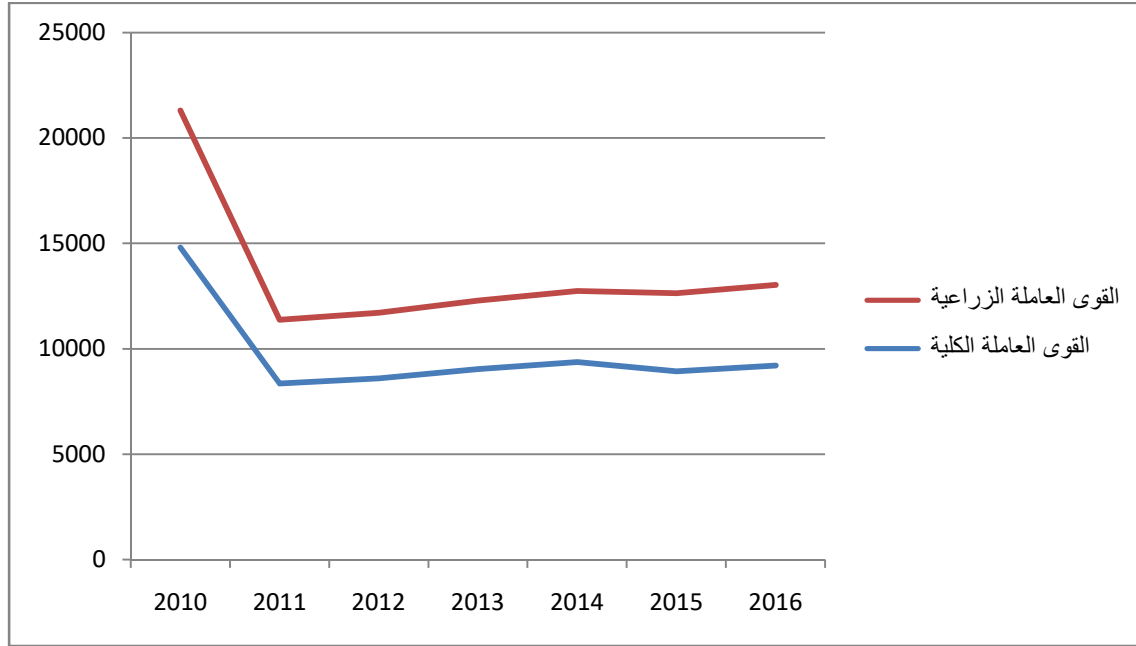
الوحدة 1000 نسمة.

السنة / البيان	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
2010	14795.00	6510.00
2011	8346.67	3026.57
2012	8589.00	3118.00
2013	9034.30	3252.00
2014	9365.25	3371.49
2015	8925.73	3713.10
2016	9195.90	3825.49

من إعداد الباحث اعتماداً على: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية المجلد، 37، 36،

34، 35.

الشكل رقم 1: تطور عدد القوى العاملة الزراعية في السودان مقارنة بالقوى الكلية.



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على معطيات الجدول 2.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (2)، والشكل المرافق له أن معدلات القوى الزراعية في السودان عرفت تناقصاً كبيراً من 2010 إلى 2011 من 6.5 نسمة إلى 3 مليون نسمة على التوالي، ثم عاودت الارتفاع بشكل طفيف خلال سنة 2013 إلى 3.2 ملايين لتستقر في 3.8 مليون نسمة سنة 2016.

يرجع الانخفاض الكبير في القوى العاملة الزراعية في السودان خلال سنة 2011 إلى 3 مليون نسمة بعدما كانت 6.5 مليون نسمة في سنة 2010 إلى انفصال السودان عن جنوب السودان في يناير 2011، وتمثل القوى العاملة الزراعية ما نسبته 41 بالمائة من القوى العاملة الإجمالية أي حوالي النصف، مما يعني أن المورد البشري الزراعي في السودان يحتل مكانة كبيرة وهامة بالنسبة لإجمالي القطاعات.

المطلب الثاني: القطاع الزراعي في السودان.

يعتبر القطاع الزراعي في السودان من أهم القطاعات، لمدى قدرته على تمويل الاقتصاد الوطني، فهو يساهم في الناتج القومي الإجمالي بحوالي 33%، ويشكل مصدر هاماً للرزق لشريحة كبيرة من المواطنين، بالإضافة إلى حجم العمالة التي يوفرها القطاع بقدر قاربت نصف العمالة الإجمالية للدولة، وينقسم القطاع الزراعي في السودان إلى ثلاثة أنظمة وهي:

الفرع الأول: الزراعة المروية:

تغطي المساحة الزراعية المروية في السودان حوالي اثنين مليون هكتار من المساحة الكلية، ويقصد بالزراعة المروية هي تلك المشاريع الزراعية التي يتم سقيها من الخزانات أو السدود، وقد يكون الري من الآبار الموسمية، وتتم عملية الري إما انسيابياً عبر الترعة والقنوات أو بواسطة الطلمبات الرافعة أو عن طريق الري الفيضي. ويدار العمل في الزراعة المروية في الغالب بواسطة مؤسسات أو هيئات لها هياكل إدارية محددة وعلاقات إنتاج محددة مع المزارعين.

ومن المحاصيل الأساسية التي تزرع في ظل هذا النظام المروي هي: الذرة، القطن، القمح، الفول، السوداني، قصب السكر، البقوليات الشتوية، وتكون الوسائل المستخدمة في عملية الري مملوكة للدولة أم الأراضي فهي موزعة للمزارعين في حيازات تتراوح بين 10-20 فدان (1 هكتار=2.38 فدان)، وتقوم علاقة الإنتاج على أساس دفع رسوم الماء والإنتاج للدولة.

ومن أهم المشاكل التي يواجهها نظام الزراعة المروي هي:

- ضعف معدلات الإنتاجية.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج وبمعدلات متصاعدة سنة بعد سنة.

- ارتفاع المصروفات الإدارية وعدم ملاءمتها للمصروفات الحقيقية للإدارة بجانب عدم الالتزام بالضوابط المحاسبية.
- تدهور البنيات التحتية مثل شبكة الري.
- تراكم الديون على المزارعين¹.

الفرع الثاني: الزراعة المطرية الآلية:

بدأ استخدام الآلة في العمليات والأنشطة الزراعية في السودان أول مرة في عام 1942م، في منطقة تسمى بالقضارييف وتوسع وانتشر هذا النظام الزراعي في السهول الطينية الثقيلة في حزام السافانا الرطب، حيث تتراوح معدلات هطول الأمطار بين 400-800 ملم سنوياً، ويغطي حزام الزراعة الآلية مامساحته حوالي 70 مليون فدان والمستغل منها في حدود 20 بالمائة فقط.

ومن بين أهم المحاصيل التي يتم زراعتها وفق نظام الزراعة المطرية الآلية نجد:

الذرة الرفيعة والتي تحتل المرتبة الأولى بين محاصيل الزراعة الآلية حيث تمثل 85% من المساحة المزروعة في هذا القطاع كما أنها تساهم بنسبة 65% من إجمالي إنتاج الذرة الرفيعة في البلاد، وهناك أيضاً السمس وزهرة الشمس والقطن قصير التيلة.

ويواجه هذا النظام جملة من المشاكل أهمها:

- التذبذب في هطول الأمطار.
- ضعف البنيات الأساسية من طرق ومخازن.
- ضعف قاعدة المعلومات اللازمة للمتابعة وتقييم أداء النشاط الزراعي.

¹ أحمد النابر جابر، دور التخطيط الاستراتيجي في إدارة التمويل الزراعي بالمصارف في السودان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان، 2015، ص، ص 135-136.

- شح اليد العاملة الموسمية وقت الحصاد وعدم التأليه الكاملة لكل العمليات.
- غياب النظام الزراعي الذي يحدد الدورة الزراعية وآجالها¹.

الفرع الثالث: نظام الزراعة المطرية التقليدية:

هو أقدم قطاع زراعي في السودان ويستوعب معظم السكان الريفيين ويمد السودان بمحاصيل الغلال الرئيسية كالذرة الرفيعة والدخن وبعض المحاصيل الزيتية كالمشمم والفول السوداني والكرمدي والبقوليات، وتقدر مساحتها بـ 9 مليون هكتار وتمارس في أنماط مختلفة منها زراعة البلديات في شرق ووسط السودان، ويتميز هذا النمط بصغر المساحة (5-50 فدان)، وتتم معظم العمليات الفلاحة يدويا غالبا ما تكون على مسافة قريبة من القرية ومواقع المياه للشرب، وتتم الزراعة بهدف الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية وعلى الرغم من التنوع والتعدد في أنماط الزراعة التقليدية وصغر مساحتها فإنها تساهم بـ 17% من إنتاج الذرة في السودان و90% من إنتاج الدخن².

المطلب الثالث: الثروة الحيوانية في السودان.

يعتبر السودان من أهم الدول العربية والإفريقية وحتى العالمية من حيث تعداد الثروة الحيوانية، حيث تتميز السودان بالأراضي والمراعي الطبيعية الشاسعة والكبيرة والغنية بأنواع الجيدة من نباتات المراعي، ويساهم قطاع الثروة الحيوانية في السودان بنسب هامة في الناتج المحلي الإجمالي.

¹ أحمد النابرجابر، مرجع سابق، ص 137-138.

² أحمد عبد المولى أحمد المكاشفي، دور الزراعة المطرية في الحد من الفجوة الغذائية بمحلية كوستي- ولاية النيل الأبيض- السودان في الفترة مابين (1975-2008)، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الخرطوم، السودان، 2010، ص 120

الفرع الأول: أهم أنواع الثروة الحيوانية في السودان:

تمثل الثروة الحيوانية مكوناً مهماً في السودان، بالإضافة إلى ما توفره من لحوم وألبان وجلود، فهي محل تقدير لما لها من قدرة على الجر وأهمية في النقل وكمصدر متنقل لرأس المال، ويزاول تربية الماشية في الأغلب الرعاة الرحل أو شبه الرحل الذين يزاولون الترحال الموسمي داخل السودان أو عبر الحدود إلى بلدان الجوار، بالإضافة إلى التحديات المتصلة بحيازة الأراضي¹.

تتمتع السودان بأنواع عديدة من الثروة الحيوانية وتتوزع هذه الأخيرة في جميع أرجاء السودان، من هذه الثروة الهامة نجد الأبقار، والضأن، الماعز والإبل، حيث يتمركز وجودها في القطاع الرعوي التقليدي مع وجود أنواع أخرى من الثروة الحيوانية الأقل أهمية اقتصادياً مثل الخيل والحمير والطيور البرية الخ.

ويعتمد عليه جزء كبير من السكان كمصدر للدخل من التجارة الداخلية والخارجية في الحيوانات والمنتجات الحيوانية من اللحوم، والألبان ومشتقاتها، البض والأسماك، الجلود والمخلفات الحيوانية الأخرى².

الجدول التالي يوضح أعداد الثروة الحيوانية لأهم الأنواع بالسودان.

¹ هاني السعدني وآخرون، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، جمهورية السودان، المجلس التنفيذي، الدورة العاشرة بعد المائة، روما، 10-12 كانون الأول 2013.

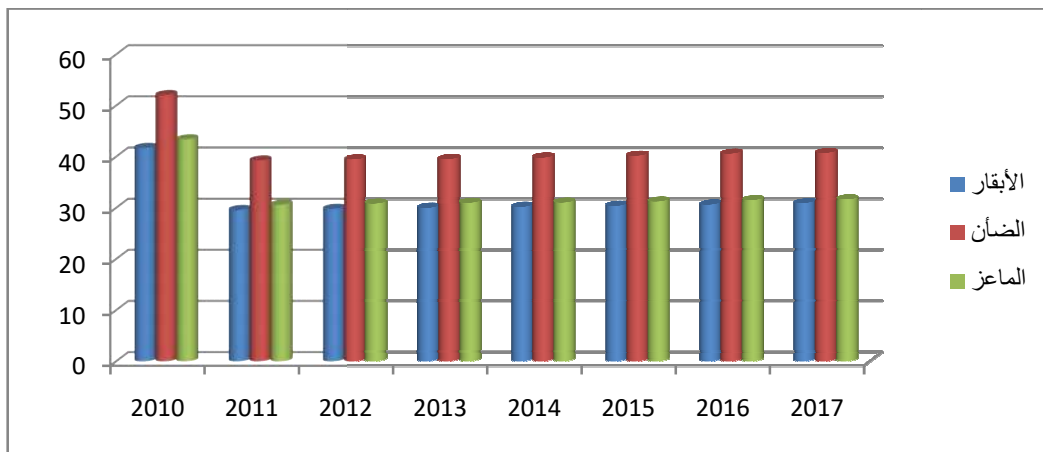
² أحمد النابر جابر، مرجع سبق ذكره، ص143.

الجدول 3: حجم الثروة الحيوانية لأهم الأنواع في السودان.

الوحدة (مليون رأس).

الأعوام	الأبقار	الضأن	الماعز	الإبل	المجموع
2010	41.761	52.079	43.441	4.623	141.904
2011	29.618	39.296	30.649	4.715	104.278
2012	29.840	39.483	30.837	4.751	104.911
2013	30.010	39.568	30.984	4.773	105.335
2014	30.191	39.846	31.029	4.792	105.858
2015	30.376	40.210	31.227	4.809	106.622
2016	30.632	40.612	31.481	4.830	107.555
2017	30.926	40.752	31.659	4.850	108.187

الشكل 2 يوضح تطور أهم أنواع الثروة الحيوانية في السودان



من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات 2011 إلى 2017.

من خلال الجدول رقم (3) والشكل المرافق له، نلاحظ أن السودان تمتلك أعداد كبيرة لأهم الأنواع الحيوانية المنتجة، حيث نجد أنه سنة 2010 تجاوز عدد الأنعام في السودان 141 مليون رأس، فقد كانت عدد الأبقار حوالي 41 مليون رأس لينخفض إلى 29 مليون رأس سنة 2011 ثم يعاود الارتفاع تدريجياً وصولاً إلى 31 مليون رأس سنة 2017، وكذلك الضأن والماعز فقد كان عددهم سنة 2010 ، 52 مليون رأس و 43 مليون رأس تواليًا، ثم ينخفض هذا العدد إلى 39 مليون رأس و 30 مليون رأس على التوالي، ليعاود الارتفاع إلى حوالي 40.8 مليون رأس للضأن و 31.7 مليون رأس للماعز، أم الإبل فقد كان عدده سنة 2010، 4.6 مليون رأس ليصل في الارتفاع التدريجي والضئيل ليصل إلى 4.8 مليون رأس سنة 2017.

كما نلاحظ الانخفاض الكبير في أعداد الثروة الحيوانية في السودان في سنة 2010، حيث قدرت بحوالي 142 مليون رأس في نفس السنة لتتخفض سنة 2011 إلى حوالي 104 مليون رأس، يعود ذلك إلى الأحداث التي وقعت في يناير 2011، حين انفصل جنوب السودان عن السودان، مما أدى إلى انخفاض كبير في أعداد الأبقار والضأن والماعز دون أن ينخفض عدد الإبل.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني في السودان.

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في عملية التنمية الزراعية وذلك لما يوفره من عناصر غذائية اللازمة للإنسان، كما أن الاهتمام بالثروة الحيوانية والعمل على زيادة إنتاجها تقلل من عملية الاستيراد من الخارج واستنزاف العملة الصعبة، وتوفيرها الأمر الذي يمكن من استعمال النقد الأجنبي في تطوير هذا النوع من الإنتاج والعمل على، وفيما يلي جدول يوضح حجم المنتجات الحيوانية في السودان خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 4: المنتجات الحيوانية في السودان للفترة 2010-2017،

ألف طن.

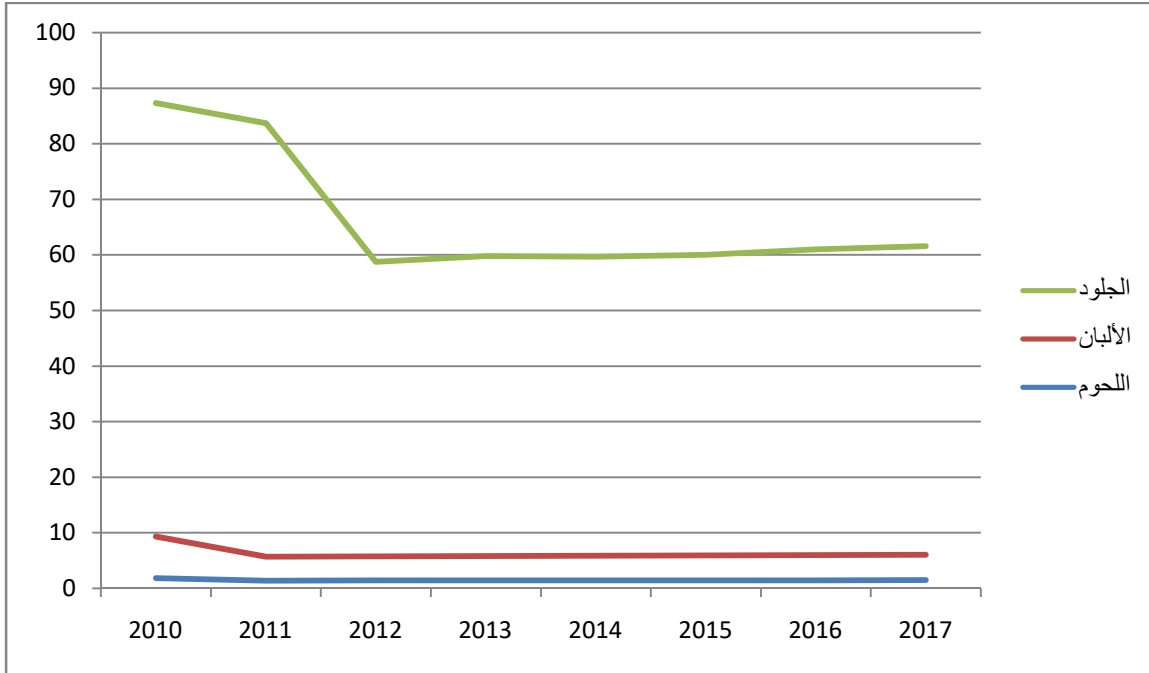
السلود	الألبان	اللحوم	السنة/ المنتج
78	7.471	1.860	2010
78	4.273	1.427	2011
53	4.318	1.456	2012
54	4.359	1.466	2013
53.8	4.391	1.476	2014
54.1	4.451	1.484	2015
55	4.507	1.502	2016
55.5	4.553	1.519	2017

من إعداد الطالب اعتمادا على التقارير السنوية لبنك السودان المركزي للسنوات

2011،2013،2015،2017.

-تحتسب السلود بالألف قطعة.

الشكل 3: يوضح تطور المنتجات الحيوانية خلال السنوات 2010-2017.



نلاحظ من خلال الجدول رقم 4 والشكل المرافق له أن هناك انخفاض في كل من اللحوم والألبان في سنة 2011، حيث قدرت بـ 1.473 و 4,273 ألف طن على التوالي بعدما كانت في سنة 2010 تقدر بحوالي 1.86 و 7.471 ألف طن على التوالي، بينما الجلود فقد حافظت على إنتاجها عند 78 ألف وحدة لتتخفص سنة 2012 إلى 53 ألف وحدة، لتعاود جميع المنتجات الحيوانية الارتفاع بنسب متفاوتة لتصل إلى حوالي 1,519 ألف طن للحوم و 4,553 ألف طن للألبان بالإضافة إلى 55,5 بالنسبة للجلود في سنة 2017.

المبحث الثاني: الاستراتيجيات المتبعة لتطوير القطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني

عملت السودان على وضع العديد من الاستراتيجيات والمخططات من أجل تطوير والنهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق الاكتفاء الذاتي وهذا ما سنقوم بإبرازه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: إستراتيجيات تطوير القطاع الزراعي.

تبنّت الجمهورية السودانية عدة استراتيجيات للنهوض بالقطاع الزراعي وزيادة مداخله ونسب مساهمته في الدخل القومي.

الفرع الأول: الإستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002)¹:

- اعتبار القطاع الفلاحي هو القطاع الأهم في الاقتصاد السوداني.
- الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.
- الحفاظ على التوازن البيئي بتخصيص مساحات للمراعي وأخرى للغابات والزراعة بشقيها النباتي والحيواني.
- تكثيف الجهود الرامية لزيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال إدخال التقانات المتطورة والملائمة وذلك في مجالات الري، المخصبات، ومجالات الإنتاج وتحسين السلالات النباتية والحيوانية في المجال والتالية المناسبة لطقس السودان.
- تحقيق الأمن الغذائي وتجويد وتنويع الإنتاج وتنمية الصادرات وزيادة المقدرة على المنافسة العالمية من حيث الجودة والتكلفة.
- دعم صغار المزارعين كشريحة إنتاجية كبيرة ومهمة، وتوسيع الاستثمارات الكلية بين القطاعين العام والخاص.
- التوسع الأفقي وذلك من خلال الزيادة الأفقية للمساحة المزروعة في الأنظمة الزراعية المختلفة وذلك بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الأمن الغذائي بالإضافة إلى توفير مناصب العمل وزيادة الغطاء النباتي، الذي يساهم في الارتفاع بالإنتاجية وزيادة دخول

¹ أحمد النابر جابر، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المنتجين، كما يساهم برنامج التوسع الزراعي في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى المدينة.

- التوسع الرأسي الذي يهدف إلى زيادة إنتاجية وحدة المساحات المزروعة، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة الأرباح والدخل الناجم عن الزراعة.

الفرع الثاني: الإستراتيجية القومية الربع قرنية (2007-2031م).

تقوم الإستراتيجية الربع قرنية على مجموعة من السياسات والأهداف المسطرة والمأمول الوصول إليها وتحقيقها وهي¹:

- العمل على إنماء الموارد الطبيعية والمحافظة عليها من خلال زرع ثقافة الترشيد من أجل تحقيق النمو الزراعي المستمر والدائم.
- تخصيص 25%، من الأراضي للمراعي والغابات من أجل المساعدة في الوصول إلى التوازن البيئي والحيوي وتحقيقه.
- الاهتمام بالموارد المائية وحمايتها بتنظيف السدود والخزانات والوديان والقضاء على الطحالب الملوثة والحشائش الضارة وترشيد استخدام المياه لمنع ضياعها كما ونوعاً.
- العمل على زيادة الاستثمارات البستانية لتوسيع إنتاجها وذلك بمراعاة تحقيق التنوع في المنتجات من المحاصيل والنمو المتوازن للأنواع الزراعية المختلفة.
- زيادة الإنفاق على القطاع الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، كونه قطاع مهم وحساس ومساهم بنسب مهمة في الدخل الوطني والنتاج المحلي الإجمالي.

¹ أحمد النابر جابر، مرجع سبق ذكره، ص 150.

- نشر ثقافة الإيداع لدى المواطنين وتحفيزهم على إيداع أموالهم لدى البنوك لتتمكن هذه الأخيرة من توفير التمويل اللازم من أجل تلبية الاحتياجات لمختلف القطاعات.

المطلب الثاني: معوقات التنمية الزراعية في السودان.

سنقوم في هذا المطلب بإبراز أهم المعوقات التي تواجه التنمية الفلاحية في السودان

الفرع الأول: مشاكل التي تواجه التمويل البنكي للقطاع الزراعي:

عند كل عملية منح للتمويل لابد من توفير أسس وشروط وإجراءات التي تضمن السير الحسن لعملية التمويل، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر المتعلقة بمنح الائتمان، خاصة تلك الممنوحة لتمويل النشاطات والعمليات الزراعية، ومن بين الإجراءات الواجب توفرها¹:

- أن يكون هنالك تقييم شامل عام وخاص لنوعية المخاطر المتعلقة بتمويل الأنشطة الزراعية وإمكانية أن تصنف تلك المخاطر على أساس نظام داخلي للمصرف يسهل عملية دراسة تمويل المشروعات من خلال معرفة المخاطر المتعلقة بطبيعة ونوعية التمويل المقدم.
- الأخذ بعين الاعتبار سمعة طالب التمويل ودراسة الجانب المالي له من مركزه وقدرته على السداد، بالإضافة إلى خبرته في القطاع الزراعي وقدرته إدارة المشاريع والأنشطة الزراعية، ومن بين الصعوبات التي تواجه البنوك في عملية منح الائتمان لتمويل الأنشطة الزراعية مايلي:

- المخاطر التي تصاحب عمليات التمويل الزراعي من بداية تمويله إلى عملية تسويقه، من كوارث طبيعية، تصحر، جفاف، صعوبة التخزين...الخ.

¹قمر الدولة عبد المطلب أحمد وآخرون، القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة من 1995-2014م، ص ص 83-84.

- ارتفاع تكلفة التمويل للقطاع الزراعي بسبب المخاطر التي يتوقعها البنك.
- من الصعب حصول البنك على الضمانات في مناطق الإنتاج الزراعي وذلك لعدم توفر الملفات المتعلقة بالأراضي الزراعية وضعف تلك الضمانات حتى في حالة توفرها.

الفرع الثاني: مشاكل جانب الثروة الحيوانية:

- نقص الاهتمام بالثروة الحيوانية في السودان بعد ظهور الصادرات البترولية.
- تدهور المراعي وانكماشها وعدم توفر مياه الشرب للحيوان.
- ضعف مواعين لتمويل الوطنية وارتفاع تكلفة التمويل وقصر مدته وشموليته في تغطية عمليات الإنتاج والتصدير.
- ارتفاع تكلفة الإنتاج إضافة إلى الأعباء الضريبية السائدة على المدخلات وتعدد الرسوم والجبايات على حركة الحيوان.
- تأثير الوضع الأمني في دارفور حيث يتواجد بها أكثر من خمس الثروة الحيوانية السودانية.
- بطء الجهود في إصدار القوانين والتشريعات التي تعمل على تنظيم مجمل النشاطات الحيوانية.
- عدم إجراء مسح شامل منذ سنة 1986 والذي تم إجرائه عن طريق المسح الجوي والذي لم يتم التدقيق في بياناته.
- النقص الكبير في الأدوية واللقاحات البيطرية التي تحارب الأوبئة الحيوانية وارتفاع تكاليف اقتناءها¹.

¹ محمد درار الخضر، مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج القومي الإجمالي السوداني في الفترة ما بين 1992-2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر، بور تسودان، ص 19.

الفرع الثالث: معوقات الاستثمار الأجنبي في السودان.

تعرف الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي في السودان العديد من المشاكل والعقبات وهي¹ :

- طول الإجراءات عند الرغبة في دخول المستثمرين في الاستثمار.
- استحداث قوانين وتفسيرات جديدة تؤثر سلباً على الاستثمارات خاصة فيما يتعلق بقوانين الجمارك والضرائب، وتضيف عليها أعباء جديدة وذلك خلال فترة الإعفاء الممنوحة للمستثمرين.
- الأعباء الضريبية المفروضة على الإنتاج الزراعي، من العوائد المحلية وتبرعات هي في جوهرها ضرائب لأن المعاملات لا تكتمل إلا بعد دفعها.
- تباين وتعدد الرسوم المفروضة على المستثمر والضرائب المحلية المتعددة والمساهمات التي يتم تحصيلها خلال مراحل العمليات الإنتاجية المختلفة، تعد وتشكل عبئاً مالياً إضافياً على المستثمر.
- إصدار التشريعات الولائية الخاصة دون مراعاة للأجهزة الاتحادية، تلاحظ أن الولايات ظلت تستقبل المستثمرين الأجانب وتمنحهم الأراضي الزراعية دون الرجوع إلى الوزارة الاتحادية من أجل المشورة الفنية لمزيد من التناسق.

¹ وزارة الزراعة والغابات، الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي-أسبوع الاستثمار الزراعي الأول، ورقة عمل الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤى المستقبلية، الخرطوم، 2005، <http://www.sudaneconomy.com/papers/index.htm> تاريخ الاطلاع 4أفريل 2018.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي السوداني في الاقتصاد الوطني

في هذا المطلب سنتطرق إلى مدى قدرة القطاع الفلاحي على التنويع الاقتصادي وحجم مساهمته في الاقتصاد الوطني من الناتج المحلي الإجمالي والتوفير العمالة بالإضافة إلى الصادرات الزراعية.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر يقيس الحركة أو الدورة الاقتصادية لأي بلد، الذي تركز عليه المجتمعات في بناء الخطط الإستراتيجية والبرامج والسياسات من أجل زيادة النمو والعمل على تطوير القطاعات المختلفة بصفة مستمرة والقطاع الزراعي في السودان يحتل مكانة هامة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فقد وصلت مساهمته سنة 2017 إلى حوالي 31.8%.

1- مساهمة القطاع الزراعي في السودان في الناتج المحلي الإجمالي:

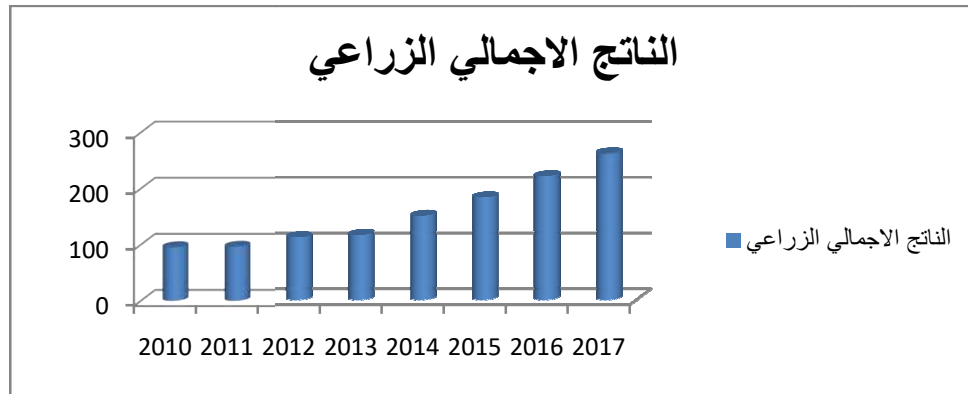
يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في السودان بنسب هامة فهو يحتل المرتبة الثانية بعد القطاع الخدمي وتعمل الحكومة السودانية من خلال عدة استراتيجيات متبعة في تطوير القطاع الزراعي من أجل زيادة نسب مساهمته، والجدول التالي يوضح مدى مساهمة القطاع الزراعي في السودان في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأخيرة.

الجدول 5: مساهمة الناتج الفلاحي في السودان في الناتج الإجمالي.

مليون دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الإجمالي الزراعي	نسبة المساهمة
2010	262.2039	95.7171	31.3
2011	186.5563	96.6774	31.5
2012	243.4128	111.6883	30.6
2013	342.8023	115.7392	33.8
2014	471.2954	150.1134	31.9
2015	582.9367	183.1503	31.4
2016	667.568	221.264	31.6
2017	823.938	262.215	31.8

الشكل رقم 4: تطور قيم الناتج الإجمالي الزراعي في السودان.



من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي لسنوات،

2011، 2013، 2015، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 5 والشكل المرافق له أن قيم الناتج الإجمالي الزراعي في السودان

تعرف ارتفاعاً مستمراً بين سنتي 2010 و 2017، بحيث انتقلت من حوالي 95 مليون جنيه سنة

2010 إلى حوالي 262 مليون جنيه سنة 2017، ولم تعرف هذه القيمة أي انخفاضاً طيلة سنوات الفترة.

بينما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن نسب مساهمة هذه القيم في الناتج الوطني الإجمالي نجدها تتغير بنسب طفيفة جداً، فقد بقيت خلال كل سنوات الفترة محصورة بين 30.6 بالمائة و 31.9%، ماعدا سنة 2013 التي عرفت نسبة المساهمة فيها ارتفاعاً إلى حوالي 34%.

يرجع سبب ارتفاع قيم مساهمة الناتج الإجمالي الزراعي في السودان في الناتج المحلي الإجمالي إلى الخطط التنموية والإستراتيجية التي انتهجتها الدولة السودانية في تطوير القطاع الزراعي بدأ من الإستراتيجية الربع قرنية 2007-2030، والذي ظهرت بوادرها في الارتفاع المستمر في قيم الناتج الزراعي، وقامت هذه الإستراتيجية على زيادة الإنفاق الموجه للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بالإضافة إلى الاستغلال الجيد للموارد المائية بجميع أنواعها ، كذلك العمل على زيادة الاستثمار الزراعي سواء المحلي أو أجنبي، حيث تطمح الحكومة السودانية من خلال هذه الإستراتيجية إلى إعطاء دور اكبر للقطاع الزراعي لتمويل الاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب العمل.

إن الغاية الأولى للدول والحكومات من تطوير وتنمية أي قطاع من القطاعات المدرة للدخل الوطني والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي هو توفير مناصب الشغل، إذ يعتبر هذا الأخير مؤشراً من المؤشرات الذي يقاس به أهمية وقدرة أي قطاع من القطاعات المساهمة في الاقتصاد الوطني سواء أكان في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي أو الدخل الفردي وكذلك القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب شغل ، والسودان كغيرها من الدول الساعية إلى زيادة العمالة الزراعية للقضاء على البطالة لأن القطاع الزراعي في السودان يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني إذ

يساهم بحوالي 30 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي، والجدول الآتي يمثل نسب مساهمة القطاع الزراعي في السودان في توفير مناصب العمل من العمالة الكلية .

الجدول رقم 6: مساهمة القطاع الزراعي في السودان في التشغيل.

(1000 عامل)

السنة / البيان	القوى العاملة الزراعية	نسبة المساهمة في العمالة الكلية
2010	6510.00	44%
2011	3026.57	36%
2012	3118.00	36.3%
2013	3252.00	35.9%
2014	3371.49	36%
2015	3713.10	41.6%
2016	3825.49	41.6%

من إعداد الباحث بالاعتماد على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 33، 34، 35، 36، 37.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 6 أن نسب مساهمة القطاع الزراعي في السودان في توفير العمالة عرفت انخفاض ملحوظا سنة 2011 حيث قدرت ب 36%، بعد أن كانت تقدر بحوالي 44 بالمائة سنة 2010، ثم عادت للارتفاع تدريجيا وصولا إلى حوالي 41.6% سنة 2016، في حين عرفت أدنى مستوى لها سنة 2013 بنسبة مساهمة 35.9%.

يرجع الانخفاض الكبير في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في السودان في العمالة الكلية إلى الأحداث التي عرفت في يناير 2011، حيث حين وقع الاستفتاء الذي قضى بانفصال جنوب السودان عن السودان، لكن هذا الانخفاض لم يدم طويلاً فقد عاودت هذه النسبة الارتفاع مجدداً سنة 2014، ويعود ذلك إلى البرامج التنموية كبرنامج النهضة الزراعية الذي اتبعته السودان من أجل النهوض بالقطاع وتطويره، لما يحتله القطاع من أهمية بالغة في الهيكل الاقتصادي السوداني

الفرع الثالث: مساهمة الصادرات الزراعية في الاقتصاد الوطني.

تعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية في السودان، إذ أن الزراعة تشارك بنسب هامة في الإجمالي الناتج المحلي، وتسعى الحكومة السودانية إلى زيادة هذه النسبة من خلال تنمية الصادرات الزراعية، نظراً لأهمية هذه الأخيرة في دخول العملة الصعبة وبالتالي تعبئة الخزينة العمومية، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

وتظهر أهمية تنمية الصادرات في العديد من النقاط أهمها¹:

✓ أن توسيع الصادرات يزيد من العوائد المباشرة التي تؤدي إلى زيادة القدرة على تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية.

✓ ارتفاع معدلات الصادرات تعني بأن البلد سيمتلك المال الكافي والضروري للوصول إلى مستويات أعلى من الاستيراد.

✓ يؤدي نمو الصادرات إلى تركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأكثر كفاءة.

✓ يستفيد البلد من اقتصاديات الحجم حيث توفر الأسواق العالمية فرص بيع منتجات كثيرة وبكميات كبيرة لا تستطيع السوق المحلية استيعابها.

¹ طه يونس حمادي، أداء الصادرات والنمو الاقتصادي في إيران للمدة (1990-2003)، مركز الدراسات الإقليمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، ص 6.

✓ استقطاب وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

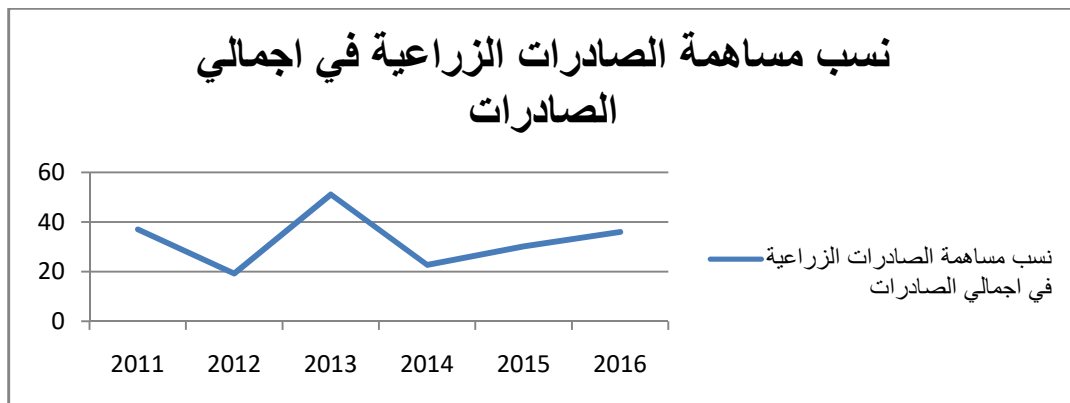
الجدول التالي يمثل نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية في دولة السودان.

الجدول رقم 7: مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية في الفترة (2011-2016).

مليون دولار.

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	نسبة المساهمة
2011	9598.01	3544.69	36.93%
2012	3367.66	645.53	19.16%
2013	7086.22	3614.38	51%
2014	4350.20	986.81	22.68%
2015	5587.5	1680.3	30.07%
2016	3653.7	1315.1	35.9%

الشكل رقم 5: يوضح تطور نسب مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية.



من إعداد الطالب اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد، 33، 35، 37.

من خلال الجدول 7 والشكل المرافق له نلاحظ أن قيم الصادرات الزراعية تعرف تذبذبا كبيرا خلال الفترة المدروسة حيث انخفضت سنة 2012 إلى حوالي 645 مليون دولار، بعد أن كانت تقدر بحوالي 3544 مليون دولار سنة 2011، ثم ارتفعت مجددا سنة إلى حوالي 3614 مليون دولار سنة 2013 لتعاود الانخفاض سنة 2014 إلى ما قيمته 986 مليون دولار لترتفع خلال سنتي 2015 و2016 إلى حوالي 1680 و 1315 مليون دولار على التوالي.

يبين الشكل رقم 6 تطور نسب مساهمة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات خلال الفترة المدروسة، حيث نجد أن نسب مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية تعرف هي الأخرى تذبذبا كبيرا فقد بلغت ذروتها سنة 2013 حيث بلغت نسبة المساهمة 51% من الصادرات الكلية وكانت اقل قيمة لها سنة 2012 وقدرت ب 19% من الصادرات الكلية أما باقي السنوات فقد تراوحت النسبة ما بين 22 % و 36%.

يعود هذا التذبذب الكبير الذي يعرفه قطاع الصادرات الزراعية في السودان إلى العديد من الأسباب خاصة منها تلك التي تعلق بانفصالها عن جنوب السودان سنة 2011، والنزوح الريفي إلى المدن والسياسات الزراعية الغير الملائمة، بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية الزراعية بشقيها المنتجات الحيوانية أو النباتية.

ومن أسباب ذلك أيضا عدم توفر التمويل الملائم بالحجم المناسب وإلى الشح الذي عرفته السودان في تلك الفترة في تهطل الأمطار مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي المطري وغيرها من الأسباب التنظيمية¹.

¹مصعب معتصم سعيد أرباب، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (2005-2015)، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، السودان، العدد 26، 2017، السودان، ص 354.

المبحث الثالث: تحليل التجربة السودانية في استخدام صيغة السلم لتمويل القطاع الفلاحي

بعد التعديلات التي أقرتها السودان على الجهاز المصرفي مابين الفترة 1990/1991م، ظهرت العديد من المعاملات الجديدة ومن بين هذه المعاملات استخدام صيغة السلم في التمويل، والتي سنبينها من خلال هذا المبحث بصفة تفصيلية.

المطلب الأول: مصادر التمويل الزراعي في السودان.

تنقسم مصادر التمويل للقطاع الزراعي في السودان إلى نوعان هما:

الفرع الأول: التمويل المنظم.

ويتفرع هذا التمويل إلى عدة مصادر وهي كالتالي:

- **بنك السودان:** بقي بنك السودان يقدم التمويل المباشر للقطاع الزراعي وذلك من خلال

منح قروض للمؤسسات الناشطة في القطاع الزراعي والتابعة للدولة، حيث تقوم هذه

الأخيرة بتقديم طلب إلى بنك السودان لتمويل احتياجاتها الزراعية، ليقوم بعد ذلك البنك

المركزي السوداني بمراجعة وتدقيق طلبات التمويل من أجل تحديد حجم التدفقات المالية

المطلوبة متضمنة جل المصروفات الإدارية والعوائد المتوقعة.

بعد ذلك تقوم تلك المؤسسات الزراعية بإعادة توزيع التمويل على المزارعين وفق نظام

مالي ومحاسبي خاص، وبعد نهاية الموسم الزراعي تقوم بإيداع الإيرادات الناجمة عن بيع

المحاصيل الممولة في حساباتها لدى البنك المركزي السوداني، وذلك لتسوية المديونية التي

تتضمن في العادة الفائدة المقطوعة التي يضعها البنك المركزي على هذه السلفيات

الزراعية للمؤسسات.

وفي سنة 1991 أوقف بنك السودان منح القروض للمؤسسات الزراعية عن طريق الفائدة وطلب من البنوك تقديم التمويل الزراعي بنظام السلم، وذلك لما عانتها تلك المؤسسات بسبب تأخر تسلم التمويل المخصص لها كما تأثرت سلباً لعدم كفايته¹.

- التمويل عن طريق البنوك التجارية:

بدأت البنوك التجارية عملها خلال سنة 1960 وقد أحجمت عن تقديم التمويل والسلفيات للقطاع الزراعي إلى غاية سنة 1990، ويرجع ذلك لعدة أسباب من أهمها أن عملية منح القروض الزراعية كانت من مهام بنك السودان (كما ذكرنا سالفاً) مع المؤسسات الزراعية التابعة للدولة، ومن بين الأسباب أيضاً ما يتطلبه القطاع الزراعي من حجم تمويل كبير ولمدة متوسطة وطويلة الأجل وما يصاحب التمويل الزراعي من مخاطر ونتائج غير متوقعة على كل من السيولة والربحية.

حيث أنه لو أخذنا على سبيل المثال الفترة 1979 إلى 1983 لم يتجاوز فيها التمويل الزراعي للمحاصيل 0.4%، من إجمالي التمويل المصرفي، ولكن بنك السودان نجح إلى حد ما في عملية توجيه التمويل الزراعي للبنوك التجارية إذ ارتفعت نسبة التمويل الزراعي للمحاصيل عن طريق البنوك التجارية إلى 13% سنة 1992، بدون احتساب ما قدمه البنك الزراعي من تمويل.

- التمويل عن طريق البنك الزراعي:

أنشئ البنك الزراعي السوداني في سنة 1959 وكان الغرض منه تقديم التمويل العيني والنقدي للقطاع الزراعي، وعمل البنك على تقييم التسهيلات الائتمانية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل،

¹ عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1418هـ، ص 30.

ولكن أغلب تلك التسهيلات كانت قصيرة الأجل وذلك لمقابلة التكاليف المترتبة عن الإنتاج الزراعي والتسويق، حيث مثلت نسبة التمويل القصير من أجمالي التمويل الذي قدمه البنك سنة 77% سنة 1992، بينما التمويل المتوسط والقصير الأجل فنسبة التمويل لم تتجاوز 33%، كما أن البنك يقدم التمويل العيني في صورة المحارث، وآليات الحصاد، والمخصبات وجوالات التعبئة.. الخ¹.

الفرع الثاني: التمويل التقليدي للقطاع الزراعي في السودان:

ويتمثل في التمويل عن طريق نظام الشيل، وهو عندما يلجأ المزارع صاحب الأرض أو الحياة الصغيرة وغير المسجلة إلى تاجر من نفس المنطقة الزراعية من أجل التعاقد معه عرفيا بتسليمه جزءا معلوما من محصوله مقابل تمويل العملية الزراعية وهي صيغة أقرب ما يكون إلى صيغة السلم وتتم عبر عدة مراحل تمتد حتى إلى الخارج القرية وذلك لتعامل تاجر القرية إلى تاجر أو شركة بالمدينة.

وعلى الرغم الانتقادات التي تعرض عليها نظام الشيل من إحجافه في حق المزارع إلا أنه كان الوسيلة المتبعة الوحيدة أما المزارعين يمكن القول انه هذا النوم قد نتج إلى حد بعيد لما يلي:

- المعرفة المسبقة بين المقترض والممول، وهو ما يجعل التهرب من تسديد الدين أمر مستبعدا.

- عدم وجود التكاليف الإضافية أو ما يسمى بالتكاليف الإدارية لأن المعاملة تتم عرفيا ومحليا وفي نفس المكان، أي عدم وجود تعقيدات إدارية ولا محاسبية.

¹ مرجع نفسه، ص ص، 31 32.

- أن نظام الشيل يأتي بعواقب اقتصادية عكسية وذلك لأن الزراعة ليست مضمونة دائماً، وبذلك قد لا يستطيع المزارع الوفاء بديونه، مما يترتب على ذلك ازدياد التزاماته، ما يدخله في دائرة الديون المستمرة.
- محدودية تاجر الشيل من حيث القدرة على التعاملات إذ تقتصر سلسلته القيمية على مستهلك أخير هو أقرب تاجر بالمدينة، وذلك ما يجعل القيمة المضافة للعملية الإنتاجية أكثر قصوراً¹.

المطلب الثاني: تجربة التمويل عن طريق السلم في البنوك السودانية:

عرفت صيغة السلم في السودان استخداماً واسعاً، فقد تم استخدام هذه الصيغة فعلياً سنة 1991م، بعد الكثير من التعديلات التي حدثت على الجهاز المصرفي آنذاك، ومن خلال هذا المطلب سنبين تجربة السودانية في التمويل بهاته الصيغة.

الفرع الأول: تطبيق التمويل عن طريق السلم في السودان:

بدأ التطبيق الفعلي للتمويل بصيغة السلم في المصارف السودانية في الموسم الزراعي لسنة 1990/1991م، وذلك بعد انتقال مسؤولية المؤسسات الزراعية الكبرى المملوكة للدولة والتي تعمل تحت إشراف بنك السودان إلى البنوك التجارية، والتي بدورها كونت محفظة مشتركة فيما بينها تحت إشراف بنك السودان المركزي لتمويل تلك المؤسسات، واستمرت للمواسم التالية.

كونت محفظة البنوك التجارية لتمويل المؤسسات الزراعية سنة 1990م، ووضعت اللجنة التي أسسها البنك المركزي من أجل دراسة تمويل تلك المؤسسات من خلال البنوك التجارية جملة من الأسس والمبادئ الواجب التقيد بها في عملية التمويل، أهمها:

¹ياسر أحمد حسن جامع، نحو تحديث آليات مصارف ومؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلى القطاع الزراعي التقليدي بالسودان-إدماج الائتمان التجاري والتقليدي نموذجاً، ص 6، 7.

- أن تكون الآجال المحددة للتمويل متوافقة مع الموجودات لدى البنك أي الودائع المتاحة.
- أن تقوم البنوك التجارية بتقديم التمويل منفردة أو مجتمعة.
- أن تقوم البنوك بتطبيق الإجراءات المصرفية والإدارية التي تتعامل بها مع القطاع الخاص عند القيام بتمويل المؤسسات الزراعية

الفرع الثاني: تطبيق عقد السلم وكيفية تحديد الأسعار.

- عندما تقوم المحفظة المشتركة للبنوك التجارية بمنح التمويل لسد حاجيات المؤسسات الزراعية من تكاليف ومصروفات، فإنها تستخدم صيغة السلم في التمويل، لذلك وجب وضع مجموعة من الأسس لكيفية تحديد أسعار المحاصيل التي تمول عن طريق صيغة السلم، لكي تتماشى مع نظام المحفظة، وذلك وفقا للأسس التالية:
- تؤخذ تكاليف زراعة الفدان الواحد للمحصول المعني والتي تعدها وزارة الزراعة المركزية.
 - تحتسب إنتاجية الفدان الواحد - من القطن مثلا.
 - تضاف أرباح للمزارع في حدود 33% من التكلفة المقدرة وبالتالي يتم الوصول لسعر - القنطار من المحصول الممول - الوحدة القياسية من المحصول المعني¹.

المطلب الثالث: حجم التمويل الزراعي بصيغة السلم في السودان:

في هذا المطلب سيتم إبراز حجم التمويل الفلاحي في السودان باستخدام صيغة السلم.

الفرع الأول: حجم التمويل الزراعي في السودان:

نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها القطاع الزراعي في الاقتصاد السوداني ومساهمته الفعالة في الناتج الداخلي الوطني، فهو يحتل المرتبة الثانية في ذلك بعد القطاع الخدمي، نجد أنه يحظى بأهمية بالغة أيضا في عملية التمويل رغم حجم المخاطر المصاحبة للتمويل

¹ مرجع نفسه، ص ص، 35-37.

الزراعي، إلا أن البنوك التجارية في السودان ومنذ أن انتقلت مسؤولية التمويل الزراعي من البنك المركزي السوداني إليها، فهي تعمل على تمويل هذا القطاع بالحجم الذي يضمن المكانة الهامة له في الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يوضح حجم التمويل الزراعي في السودان.

الجدول رقم 8: حجم التمويل الزراعي في السودان خلال الفترة 2010-2017.

السنة/ البيان	إجمالي التمويل	التمويل الزراعي	نسبة التمويل الزراعي
2010	17.205	2.614	15.2%
2011	20.202	2.663	13.2%
2012	24.815	3.673	14.8%
2013	32.631	5.229	16%
2014	40.005	6.698	16.7%
2015	50.019	8.401	16.8%
2016	64,197	11.830	18.4%
2017	99,588	21.011	21.1%

نلاحظ من خلال الجدول رقم 8 أن نسبة التمويل الزراعي من إجمالي التمويل الكلي في السودان انخفضت سنة 2011 إلى 13.2% بعدما كانت 15.2% سنة 2010 ثم عاودت الارتفاع إلى 14.8% سنة 2012، لتعرف بعد ذلك استقرار في السنوات 2013 إلى 2015 ب (16%) إلى (16.8)، لتصل سنة 2017 إلى 21.1%.

الفرع الثاني: حجم التمويل الزراعي بصيغة السلم في السودان.

الجدول رقم 9: حجم التمويل بصيغة السلم خلال الفترة 2010-2017

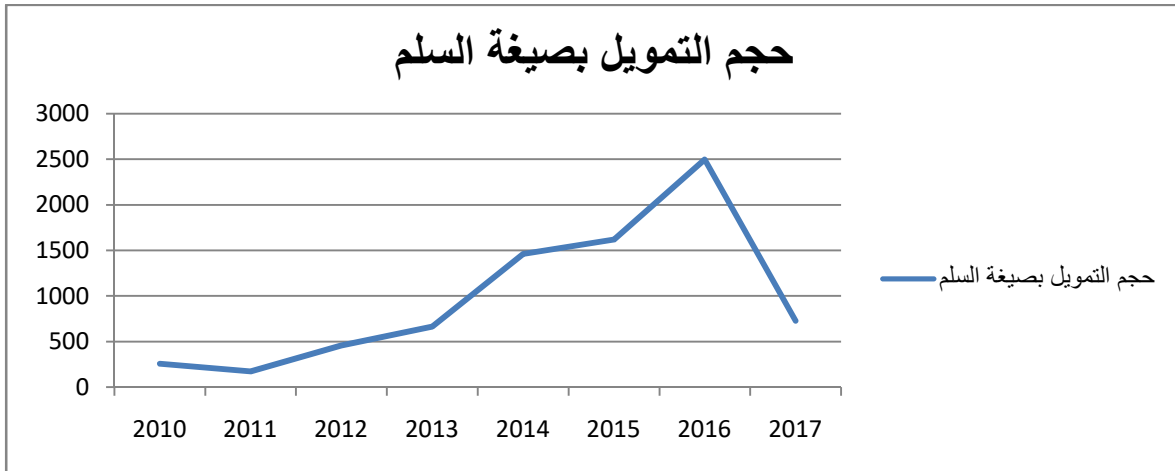
مليون ج سوداني

السنة / البيان	حجم التمويل بصيغة السلم	النسبة من التمويل الإجمالي
2010	257.6	%0.7
2011	174.8	%1.2
2012	459.8	%1.9
2013	665.3	%2
2014	1.464	%3.8
2015	1.622	%3
2016	2.499	%3
2017	728.5	%0.6

من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني للسنوات من 2010 إلى

2017.

الشكل رقم 6: منحنى يمثل تطور حجم التمويل بصيغة السلم خلال الفترة 2010-2017.



نلاحظ من خلال الجدول رقم 9 والشكل المرافق له أن حجم التمويل بصيغة السلم عرف انخفاض طفيف سنة 2011 ، ليعود للارتفاع وصولاً إلى حوالي 2500 مليون جنيه سوداني سنة 2016 وهي أكبر نسبة خلال الفترة المدروسة ، ليعاود الانخفاض مجدداً سنة 2017 إلى حوالي 750 مليون جنيه سوداني.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج أن القطاع الفلاحي في السودان يحوز على مميزات عديدة وهامة من أراضي صالحة للزراعة ووفرة الثروة الحيوانية، ولكن هنالك نقص في الموارد المائية والذي من شأنه تعطيل عملية التطوير الفلاحي كون أن الثروة المائية من أهم الركائز التنموية الفلاحية، وبالرغم من المساهمة الهامة لهذا القطاع في الناتج الوطني الإجمالي التي تجاوزت 30%، إلا أنه يعاني بعض العراقيل التمويلية، وقد عرف تمويلا متزايدا بصيغة السلم التي أظهرت نجاحها في تمويل هذا القطاع رغم أنها لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب.

الفصل الثالث:

أهمية القطاع الفلاحي في

الجزائر وإشكالية تمويله

تمهيد:

عرف القطاع الفلاحي في الجزائر الكثير من المخططات التنموية سواء على المدى القصير أو الطويل، ورغم ما تزخر به الجزائر من أراضي خصبة ومساحات شاسعة إلا أن القطاع الفلاحي في الجزائر لا يزال يواجه الكثير من العراقيل التي تحول دون نموه وتطوره للمستوى المطلوب، بحيث نجد أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لازالت لم تتجاوز عتبة 15 % ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق لأهمية القطاع الفلاحي في الجزائر بداية من الإمكانيات ومرورا بالمخططات التنموية وأخيرا التمويل الفلاحي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الثاني: المخططات التنموية للقطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

المبحث الأول: أهمية القطاع الفلاحي في الجزائر:

رغم الاهتمام المتزايد بالقطاع الفلاحي في الجزائر إلا أنه لا يزال يعاني الكثير من النقائص ولم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم التطور الملحوظ في نسب الإنتاج الفلاحي وتزايد الإمكانيات الفلاحية، وارتفاع معدلات نموه، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإمكانيات الفلاحية التي تحوزها الجزائر.

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية في الجزائر:

سنتطرق في هذا المطلب إلى ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات فلاحية هامة ومعتبرة من أراضي شاسعة والمراعي بالإضافة إلى المياه.

الفرع الأول: الأراضي الزراعية:

تمتلك الجزائر مساحات شاسعة ومتنوعة من الأراضي الصالحة للزراعة على اختلاف مناطقها، إذ أن امتلاك أي بلد للأراضي الزراعية بمساحات شاسعة يشكل حجر الأساس للإنتاج الفلاحي وله تأثير مباشر على الإمكانيات الزراعية لأي بلد، بالإضافة إلى قدرته على تطويره وزيادة مدا خيله، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.5% و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية والمقدرة بـ 238174100 كم² والجدول التالي يوضح مساحة الأراضي الزراعية في الجزائر بصفة تفصيلية.

¹ غردى محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، ص 17، سنة 2011/2012.

الجدول 10: يوضح حجم الأراضي الفلاحية في الجزائر .

(ألف هكتار)

السنة/ البيان	مساحة المحاصيل المستديمة	مساحة المحاصيل الموسمية	المساحة المتروكة	مساحة الغابات	مساحة المراعي
2010	933.54	4225.78	3275.71	4254.8	32938.3
2011	944.1	4254.88	3246.51	4255.84	32942.08
2012	949.08	4931.29	3152.33	4268.11	32943.69
2013	965.20	4453.22	3043.45	4273.67	32969.44
2014	995.56	4403.94	3065.54	4232.65	32965.97
2015	1025	4368.59	3093.66	4220.31	32968.51
2016	1044	4399	3046.33	4090.99	32910.65

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات 33،34،35،36،37. الخرطوم، السودان.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن الجزائر تحوز على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة سواء الخاصة بالمحاصيل المستديمة أو الموسمية، فقد عرفت مساحة المحاصيل المستديمة ارتفاعا تدريجيا حيث بلغت في سنة 2010 مامساحته (933.54) ألف هكتار وارتفع سنة 2012 إلى حوالي 949 ألف هكتار، واستمرت في الارتفاع وصولا إلى 1044 ألف هكتار سنة 2016، بينما الأراضي الموسمية فقد عرفت تذبذبا في مساحتها بعد أن كانت 4225.78 أه ، سنة 2010، ثم

عرفت ارتفاع سنة 2011 إلى 4254.88 أه، وصولاً إلى 4931.29 أه، سنة 2013 وهو الحد الأعلى خلال الفترة المدروسة.

كما نلاحظ أيضاً من خلال الجدول أن حجم الأراضي المتروكة في تناقص وذلك راجع لزيادة استخدام الأراضي الزراعية فقد تناقصت من 3275.71 ألف هـ، سنة 2010 إلى حوالي 3046.33 ألف هـ، سنة 2016، كذلك بالنسبة للغابات فقد عرفت تناقصاً بسيطاً إلى حوالي 4090.99 ألف هـ، بعد أن كانت مساحتها حوالي 4090.99 ألف هـ، سنة 2010، بينما مساحة الأراضي الرعوية أو المراعي فقد عرفت ثباتاً نسبياً خلال الفترة من 2010 إلى 2016 في حدود 32910.65 ألف هكتار إلى 32910.65 ألف هكتار.

الفرع الثاني: الموارد المائية في الجزائر:

تمتلك الجزائر العديد من موارد متنوعة من الموارد المائية المتنوعة سطحية وجوفية، ويعود هذا التعدد إلى التنوع الجغرافي والطبيعي في الجزائر وهو ما يميزها عن غيرها من الدول والأقاليم العربية والإفريقية، لأن كبر المساحة وتنوع التضاريس من أهم العوامل المؤثرة في زيادة ونقصان التساقط المطري¹.

1- مياه الأمطار: يقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار المتساقطة في الجزائر بـ 12.4 مليار متر مكعب، غير أن هذه التساقطات تتركز أساساً شمال البلاد، وحوالي 90% منها في المنطقة التلية وحدها.

2- المياه الجوفية: تقدر جملة المياه الجوفية في الجزائر والتي يمكن استغلالها 7 مليارات متر مكعب/السنة، و2 مليار منها متواجدة في شمال البلاد والخمسة مليار متر مكعب الأخرى متواجدة في الجنوب والتي لا تستغل منها سوى 1.7 مليار متر مكعب/السنة.

¹ محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، ورقة بحثية قدمت إلى الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، ص 74.

3- المياه السطحية: وهي الأنهار والأودية التي يتزايد منسوبها مع هطول الأمطار وتساقط الثلوج والتي تملئها وتغذيها ينابيع متجددة، حيث تقدر الموارد السطحية في الجزائر بـ 12.7 مليار متر مكعب/السنة، وموزعة جغرافيا على الشمال بـ 11.9 مليار متر مكعب/السنة، و 0.8 مليار متر مكعب في الجنوب¹.

الفرع الثالث: اليد العاملة الزراعية في الجزائر.

يوفر القطاع الفلاحي في الجزائر حوالي 21% من العمالة الكلية وهذا حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية لسنة 2016، رغم أن هذا القطاع يتميز بالعمالة الموسمية التي ترتبط أساسا بطبيعة الظروف المناخية لكل موسم فلاحي. والجدول التالي يوضح تطور العمالة الفلاحية في الجزائر.

الجدول رقم 11: يوضح تطور العمالة الفلاحية في الجزائر ونسبتها من الكلية.

الوحدة: ألف نسمة.

السنة/ البيان	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة الزراعية	النسبة من القوة العاملة الكلية
2010	10544.00	2358.34	22.36%
2011	10662.00	2442.60	22.90%
2012	11423.00	2476.50	21.67%
2013	11964.00	2528.90	21.13%
2014	11453.00	2550.60	22.26%
2015	11931.00	4959.80	41.57%
2016	12117.00	2545.00	21%

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية،

المجلدات 34، 35، 36، 37، الخرطوم، السودان 2017.

¹ محمد بلغالي، مرجع سبق ذكره، ص 75.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 11، وجود تطورا في حجم القوة العاملة الكلية والقوة العاملة الزراعية، حيث نجد أن نسبة القوة العاملة الزراعية ارتفعت سنة 2011 بـ 22.90% ، بعد أن كانت هذه النسبة 22.36% سنة 2010، ثم إلى 22.26% سنة 2014، وحدثت الزيادة الكبيرة سنة 2015 حيث وصلت إلى 41.57% وهو أقصى حد لتطور العمالة الفلاحية في الجزائر وهذا راجع إلى الاهتمام الكبير بالإنتاج الفلاحي وخاصة سنة 2014 و 2015 مع بداية تطبيق مخطط التنمية الفلاحية الجديد، الذي يوفر العديد من مناصب الشغل بداية تطبيقه، ثم عاودت الانخفاض إلى 21% سنة 2016، بسبب العزوف عن الاستثمارات الفلاحية وخاصة بالنسبة للفئة الشبابية وكذا أزمة انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى انخفاض تدفق الأموال نحوى الاقتصاد، وكذلك سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة في هذه الفترة.

المطلب الثاني: الموارد النباتية والحيوانية.

نظرا لتعدد المناطق الجغرافية في الجزائر وتنوع الأقاليم فإن هذا القطاع يتميز بالتنوع والوفرة رغم وجود العديد من النقائص، وينقسم القطاع الفلاحي إلى قسمين إنتاج زراعي وإنتاج وثروة حيوانية، ومن أهم المنتجات الفلاحية نجد الحبوب، الخضر والتمور ويقوم الإنتاج الحيواني على تربية الماشية والدواجن، والصيد البحري، وفيما يلي سنحاول إبراز ذلك.

الفرع الأول: الإنتاج النباتي (الزراعي):

تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر بحوالي 84146.7 كم²، وتقدر المساحة المطرية بحوالي 40068.8 كم²، والمساحة المروية ب 8347.8 كم²، بينما تبقى مساحة 35730.1 كم²، متروكة بدون استغلال¹.

تؤثر العوامل المناخية في المحاصيل الزراعية تأثيرا كبيرا وذلك راجع لاختلاف معدلات تساقط الأمطار، ويسجل في هذا الإطار فوارق كبيرة في معدلات تنازل الأمطار حيث يقدر المعدل الوطني بحوالي 600 ملم، ووصلت المعدلات الدنيا إلى حوالي 50 ملم بالمناطق الجنوبية، بينما قدرت بحوالي 1500 ملم بجبال جرجرة والمرتفعات الشرقية².

1- الحبوب: وهي أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر وهي من أهم ركائز الأمن الغذائي التي وجب الاهتمام المستمر والعمل الدائم على تطوير إنتاجها مع توفر الإمكانيات من أراضي منتجة له³،

2- الخضر: بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالخضر سنة 2015 أكثر من 511.02 ألف هكتار وقد وصل إنتاج الخضروات خلال نفس السنة إلى 12469.33 ألف طن⁴، ومن أهم هذه الخضروات التي يتزايد إنتاجها سنويا في الجزائر البطاطس والطماطم والبصل الجاف وغيرها.

¹دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2009، ص ص 16-17.

²بابوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلية للفترة 200-2015)، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 06/سبتمبر 2016، ص 8.

³فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004، ص 259.

⁴بشير بن عيشي، اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013، ص 152.

3- التمور: يتباين الإنتاج الكلي للتمور حسب الولايات المنتجة له، ويرجع ذلك أن زراعته

تتأثر بالعديد من العوامل، من أهمها الظروف المناخية الملائمة لنمو نخيل الخاص بالتمر، ومدى ملائمة التربة من ناحية والعامل الإنساني من ناحية أخرى¹، وتتميز الجزائر بأجود أنواع التمور إلا أن إنتاجها يواجه العديد من الصعوبات، حيث وصل الإنتاج إلى حوالي 9.34 مليون قنطار سنة 2014، وبلغ عدد النخيل المثمرة أكثر من 15 مليون شجرة سنة 2015². الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر

الجدول 12: حجم الإنتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2009-2016

ألف طن.

إنتاج /سنوات	م 2013/2009	2014	2015	2016
الخضر	9553.934	12583.023	12771.77	13479.88
الحبوب	4620.31	3435.23	3760.95	2942.28
التمور	721.58	934.38	990.38	1029.60
البقوليات	99.222	123.476	107.35	88.51

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 37، الخرطوم، السودان 2017.

نلاحظ من خلا الجدول رقم 12 أن هناك تطور ملحوظ في إنتاج الخضر من سنة لأخرى فقد كان متوسط الإنتاج في الفترة 2013/2009 حوالي 9553.93 ألف طن، وارتفع إلى 12583.023 ألف

¹قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (فاو).

²الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، ص78.

طن سنة 2014، وصولاً إلى 13479.88 ألف طن، وهذا راجع للاهتمام المتزايد بزارعة الخضر وخاصة في المناطق الصحراوية التي أصبحت تعرف إنتاجاً وفيراً للبطاطا والبصل والطماطم وغيرها من الخضر الهامة.

كما نلاحظ انخفاض كبير في كميات إنتاج الحبوب فقد وصل إنتاج الحبوب سنة 2016 إلى 2942.28 ألف طن، بعدما كان متوسط الإنتاج في الفترة 2009-2013، يقدر بحوالي 4620.31 ألف طن، وأخذ ينخفض تدريجياً ففي سنة 2014 وصل لحوالي 3435.23 ألف طن، وسنة 2015 إلى حوالي 3760.95 ألف طن.

ومن خلال نفس الجدول نلاحظ تزايد في إنتاج التمور من متوسط إنتاج في الفترة 2009-2013 بـ 721.58 ألف طن إلى 1029.60 ألف طن سنة 2016، بينما نجد هنالك تذبذب في إنتاج البقوليات فقد ارتفعت من متوسط إنتاج للفترة 2009-2013 بـ 99.222 ألف طن إلى حوالي 123.476 ألف طن سنة 2014، لتتخفض سنة 2015 إلى 107 ألف طن، وتعاود الانخفاض سنة 2016 إلى 88.51 ألف طن.

الفرع الثاني: الإنتاج الحيواني.

يعتبر الإنتاج الحيواني جزءاً أو قسماً مهماً من الإنتاج الفلاحي ويظهر ذلك من خلال مساهمته في تلبية الاحتياجات الاستهلاكية أو من خلال مساهمته في الناتج الزراعي، وتحوز الجزائر على ثروة حيوانية معتبرة مكونة من الأبقار والأغنام، الماعز بالإضافة إلى الدواجن والأسماك، وعرفت الثروة الحيوانية في الجزائر تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، إلا أنها لا زالت لم تصل إلى المستوى الذي باستطاعتها وصوله من الثروة الحيوانية وذلك راجع للعديد من الأسباب كعزوف الفلاحين عن تربية المواشي لغلاء الأعلاف وسوء الأحوال الجوية التي تؤدي إلى هلاك عدد كبير من الحيوانات.

الجدول 13: يوضح تطور في التعداد الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2010-2016.

(ألف رأس).

النوع	م-م 2009-2013	2014	2015	2016
الأبقار	1634.68	2050	2150	2081
الأغنام	23965.94	27808	28112	28136
الماعز	4433.228	5130	5014	4935
الجمال	323.576	354.465	362.265	379.094

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية،

المجلد 37، الخرطوم ، السودان 2017.

من خلال الجدول رقم 13 نلاحظ أن الجزائر عرفت تزايد كبيرا في عدد رؤوس البقر خاصة في سنتين 2014 و 2015 فقد وصل عدد رؤوس الأبقار للسنتين على التوالي 2050 ألف رأس، و 2150 ألف رأس، بعدما كان متوسط عدد رؤوس الأبقار للفترة 2009-2013 حوالي 1634.68 ألف رأس، ثم عرفت انخفاضا في سنة 2016 حيث قدرت ب 2081 ألف رأس.

كما نلاحظ ارتفاع هام في عدد رؤوس الأغنام والماعز في سنة 2014 فقد قدرت خلالها بحوالي 27808 ألف رأس للأغنام و 5130 ألف رأس للماعز وظلت الأغنام في الارتفاع وصولا إلى 28136 ألف رأس سنة 2016، بينما الماعز فقد عرفت انخفاضا طفيفا سنة 2016 وقدرت بحوالي 4935 ألف رأس.

بينما عرفت رؤوس الجمال ارتفاع متواصلا من متوسط الفترة 2009-2013 بـ 323.576 ألف رأس إلى 354.465 ألف رأس سنة 2014، وصولا إلى 379.094 ألف رأس سنة 2016.

الجدول 14: يوضح حجم الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2010-2016

ألف طن.

النوع	م-ف 2009-2013	2014	2015	2016
اللحوم الحمراء	257.05	486.26	525.58	537.65
إنتاج لحم الدجاج	258.6	255.816	257.597	265.261
إنتاج البيض	242.575	151.513	167.5	167.298
إنتاج الأسماك	116.187	100.15	105.2	102.14
إنتاج اللبن	2972.37	3649	3895	3719

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلدات 33، 34، 35، 36، 37، الخرطوم، السودان 2017.

نلاحظ من خلال الجدول 14، أن إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر قد عرف ارتفاعا ملحوظا من متوسط إنتاج في الفترة 2009-2013 بـ 257 ألف طن، إلى 486.26 ألف طن سنة 2014، وظل في الارتفاع حتى سنة 2016 حيث قدر حجم الإنتاج بـ 537.65 وهو ما يفسره الجدول 13 الذي يبين تزايد كبير في التعداد الحيواني في الجزائر خاصة في الأغنام التي هي من أهم مصادر اللحوم الحمراء.

كما نلاحظ إن إنتاج لحم الدجاج عرف انخفاضا سنة 2014 بحجم إنتاج قدر بـ 255.81 ألف طن، بعدما كان متوسط الإنتاج في الفترة 2009-2013 يقدر بـ 258.6 ألف طن، ثم عاود الارتفاع في سنتين 2015 و 2016 إلى 257.597، و 265.261 ألف طن على التوالي، ويعود هذا التذبذب في إنتاج لحوم الدواجن إلى العديد من العوامل وخاصة الأوبئة التي تصيب الدجاج والتي انتشرت بكثرة في السنوات الأخيرة.

أما بالنسبة للأسماك فنرى أن هنالك انخفاض كبير في سنة 2014 إلى 100.15 ألف طن، وذلك بعدما كان متوسط الإنتاج في الفترة 2009-2013 بحوالي 116.187 ألف طن، ثم عاودت الارتفاع قليلا إلى 105.2 ألف طن سنة 2015 لتتخفص مجددا سنة 2016 إلى 102.14 ألف طن، ويعود هذا الانخفاض في إنتاج الأسماك إلى قلة الأحواض المائية للتربية السمكية التي من شأنها الزيادة في عملية الإنتاج.

المطلب الثالث: نقاط القوة ومعوقات نمو القطاع الفلاحي في الجزائر.

يكتسب القطاع الفلاحي العديد والكثير من المميزات ونقاط القوة التي لو عرفت اهتماما جادا من طرف الدولة لعرف هذا القطاع تطورا كبيرا وساهم في التنويع الاقتصادي الذي تبحث عنه الجزائر كما أنه سيساهم في الناتج الداخلي بنسب هامة، وكذلك هنالك نقائص يجب التقليل منها أو العمل على التخلص منها للوصول إلى قطاع فلاحي منتج مثالي.

الفرع الأول: مميزات القطاع الفلاحي في الجزائر.

يتمتع القطاع الفلاحي في الجزائر بالعديد من نقاط القوة ومميزات من شأنها أن تساهم مساهمة مباشرة في تطويره والزيادة في القدرة والطاقة الإنتاجية، ومن أهم هذه النقاط مايلي¹:

- اتساع الأراضي الصالحة للزراعة بمساحة 8 مليون هكتار، وبالإضافة إلى الأراضي التقليدية، فإن الجزائر تستغل مساحة 1118.25 هكتار من الأراضي البيولوجية، التي تقوم على تقادي استخدام الأسمدة والمبيدات الكيماوية، باستبدالها باستخدام الأسمدة الخضراء، التي ليس لها أي ضرر على البيئة ولا على المنتج والمستهلك، وتتطور هذه المساحات ب 0.2% فقط وهي نسبة جد ضئيلة مقارنة بالإمكانات المتاحة، وقد بلغ عدد المستثمرات التي تستخدم الزراعة البيولوجية في الجزائر 81 مستثمرة، وهي مستثمرات أغلبها تنتج الزيتون أو التمور مما ساعد على وصول هذه المنتجات للأسواق العالمية.
- وفرة الموارد المائية، حيث تمتلك الجزائر أكبر خزان للمياه الجوفية، مع إمكانية توسيع هذه الموارد خاصة بالصيانة الدورية للسدود وتطهيرها وبناء سدود جديدة.
- الاختلاف والتوسع الجغرافي الذي يخلف تباين في درجات الحرارة مما يجعل البيئة مخزنا وراثيا للأصول النباتية.
- وفرة التعداد والثروة الحيوانية وجودتها (الخروف المسمى الجيلاي الذي يعتبر أجود أنواع اللحوم عالميا).
- ظهور بوادر والاهتمام للنهوض بالقطاع بما يتلاءم مع متطلبات السوق وذلك من خلال المخططات وبرامج التنمية الريفية والفلاحية.

¹مجدولين دهبينه، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016/2017، ص290.

- التصنيف الدولي للمنتجات الفلاحية الجزائرية وذلك نظرا لمطابقتها للمعايير الصحية والبيئية المطلوبة.

- وفرة اليد العاملة الزراعية المؤهلة التي من شأنها الإسراع في تنمية القطاع لو تلقت الدعم المناسب والمستمر.

الفرع الثاني: مشاكل ومعوقات القطاع الفلاحي في الجزائر:

رغم كل ما تمتلكه الجزائر من الإمكانيات الضخمة في القطاع الفلاحي إلا أنه هذا الأخير لازال يقف عاجز عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية وعن تحقيق الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات، كما أن هذا القطاع لازال يساهم بنسب قليلة في الناتج المحلي الإجمالي رغم الاهتمام المتزايد والبرامج التنموية الفلاحية التي تطبق منذ سنة 2000، ويعود هذا التدهور أو الضعف في الإنتاج الفلاحي في الجزائر إلى الأسباب الجوهرية التالية:

- مشكل الحيازات الفلاحية الصغيرة مع سوء الاستخدام غير المرشد لموارد الأرض والمياه.
- قلة إقبال اليد العاملة على العمل الزراعي.
- ضعف التمويل وضعف توجيهه للأنشطة الملائمة بما يتناسب مع قدرات الوسط الريفي والتجاوب مع عمليات التنمية الزراعية (عدم استغلال مخصصات صناديق التنمية الخاصة بمكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب، وصندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز)¹.

¹ مجدولين دهبينه، مرجع سبق ذكره، ص291.

- مشكلة العقار الفلاحي الذي يعد هاجسا أمام المستثمرين الوطنيين والأجانب، نظرا للمشاكل التي يواجهونها في الحصول على العقار الفلاحي، من طول مدة الحصول على العقار الفلاحي التي تفوق السنة، والبيروقراطية وضعف الخدمات الإدارية والتنظيمية والفساد.
- ضعف البنية التحتية الأساسية لتسهيل إنجاز الأعمال الضرورية لاستعمال الأملاك العقارية المعنية بالاستصلاح عن طريق الامتياز.
- ارتفاع تكاليف الاستثمار بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي (آلات، أسمدة، بذور، مبيدات الأعشاب والحشرات الضارة، الأعلاف....الخ)، بالإضافة إلى انخفاض المستوى التكنولوجي المتقدم.
- عدم وضوح السياسة الزراعية في المدى الطويل، ذلك أن التخطيط الزراعي في الجزائر دائما ما يكون للمدى المتوسط، مما يولد الخوف لدى المستثمرين في الاستثمار على المدى الطويل¹.

المبحث الثاني: المخططات التنموية للقطاع الفلاحي ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

في هذا المبحث سنقوم بالتطرق إلى الاستراتيجيات والمخططات التي وضعتها الجزائر في إطار تنمية وتطوير القطاع الفلاحي والارتقاء به للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في الأجل المتوسط أو القريب.

المطلب الأول: الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر:

من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج في شكل مخططات واستراتيجيات رباعية وخماسية، من شأنها أن تساعد وتعمل على تسريع تطوير الإنتاج الفلاحي

¹بوعافية رشيد، عزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07-أفريل 2017، ص ص 259، 258.

الفرع الأول: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 (panda).

يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بأنه تلك الإستراتيجية الكلية التي تهدف لعصرنه وتطوير قطاع الفلاحة وزيادة فعاليته، وهو مبني على سلسلة من البرامج التي تتماشى مع المناخ الجزائري. ويأخذ هذا المخطط آلية خاصة تهدف إلى ترقية وتجديد التأطير الجيد التقني والمالي وكذا النظامي، للوصول إلى قطاع فلاحي عصري، ومن أهم أهداف هذا المخطط مايلي:

- ✓ الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
 - ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني وتحسين الإنتاجية وزيادة حجم الناتج الفلاحي.
 - ✓ التخصيص الإقليمي و الجهوي للإنتاج الفلاحي والعمل على تحسين الحياة المعيشية للفلاحين وزيادة مداخيلهم.
 - ✓ تحرير المبادرات الخاصة في العمليات المتعلقة بالتخزين والإنتاج والتوزيع إلى غيرها من العمليات الأخرى.
 - ✓ تشجيع الاستثمار الفلاحي والعمل على ترقيته، وكذا العمل على تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي¹.
- وتم تنشيط وتأطير هذا المخطط من خلال:
- تكيف أنظمة الإنتاج من خلال دعم موجه وملائم للفلاحين وذلك باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين.

¹ رابح لعروسي، فاروق أهناي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص5.

- استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، حيث تم إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع وذلك من أجل دفع وتيرة الإنجازات في الميدان.
- دعم التنمية الريفية والفلاحية في المناطق الجنوبية.
- تشجيع غرس الأصناف المثمرة للأشجار الملائمة من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل مستمرة للفلاحين وذلك باستغلال المناطق الغابية¹.

الفرع الثاني: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004-2008 (pndar).

تزايدت الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي على المستوى الوطني وكذلك العلمي ومع النتائج التي حققها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتي وصفت بالإيجابية، قامت السلطات الجزائرية بتطويره ليصبح بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، ويتمثل الهدف الاستراتيجي لهذا المخطط في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، و يمكن تحديد أهم أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في النقاط التالية:

- تحديد إستراتيجية لتحقيق تنمية فلاحية وريفية معا، من خلال إعادة بعث المناطق الريفية بإقامة نشاطات اقتصادية وإقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام والخاص.
- إعداد برامج تتضمن تكييف أنظمة الإنتاج وتكثيف حجم الإنتاج الفلاحي والعمل على تحسين الإنتاج والإنتاجية وذلك من خلال تطوير أنشطة الفروع في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة الحيوانية والنباتية.
- رفع معدل استصلاح الأراضي، التشجير وإعادة التشجير.

¹الطبيب داودي، منصري نجاح، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 28،29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس-المدية، ص 9.

- إنشاء خلايا لمكافحة التصحر من خلال تنمية الفلاحة في المناطق الجنوبية والجبلية.
- تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها¹.

الفرع الثالث: برنامج التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة بين جميع الأقاليم، وهذا من منطلق انه لا يوجد تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي، وبعد بلوغ الأهداف الأولية للبرنامج تقرر تحديد القيم السنوية المرغوب الوصول إليها على الصعيد الكلي أي الوطني²،

أطلق برنامج التجديد الفلاحي والريفي رسميا خلال خطاب رئيس الجمهورية سنة 2009، وقد خصصت الدولة مايقارب 1000مليار دينار من النفقات العمومية لهذا البرنامج من أجل تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2014، ومن أهم أهداف هذا البرنامج مايلي:

- تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي.
- زيادة الإنتاج الوطني وتحسينه في مختلف أنواعه من المنتجات الفلاحية.
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية، وتحسين شروط المعيشة في المناطق الريفية، وذلك ببعث مشاريع تنموية ريفية، وحماية التربة.
- التسيير الدائم للآلات الصناعية والعمل على ترقية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.
- خلق حوالي 750000 منصب عمل دائم في القطاع الفلاحي على المستوى الوطني³.

¹الطيب داودي، منصري نجاح، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 10.

²توال جاوت، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 إلى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي

³أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الواحد والعشرون، ص 43.

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الاقتصاد الوطني:

في هذا المطلب سنقوم بتشخيص مدى مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها.

الفرع الأول: مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي الوطني:

أعطت الجزائر اهتماما متزايد للنهوض بالقطاع الفلاحي، من خلال العديد من المخططات والإستراتيجيات لتمويله وتسهيل عمليات الاستثمار فيه ودعم الفلاحين للوصول إلى زيادة معتبرة في الإنتاج الفلاحي، وهو ما ينتج عنه زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحقيق التنوع في المداخل للخزينة العمومية والتقليل من الاعتماد على المحروقات.

الجدول 15: مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2010-2016، مليون دولار.

السنة/ البيان	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج الزراعي	نسبة المساهمة
2010	161947.00	13644	%8.42
2011	199416.64	16242.60	%8.14
2012	207821.72	18334.02	%8.82
2013	209415.56	20573.39	%9.82
2014	213343	21966.6	%10.29
2015	166894	19718	%11.81
2016	158401.88	19476.73	%12.29

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية،

المجلدات 34،35،36، الخرطوم، السودان.

من خلال 15 السابق نلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي قد عرفت ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2010 و2014، حيث نجد أنها ارتفعت من حوالي 13644 مليون دولار، إلى مايقارب 21967 مليون دولار، لتعرف بعد ذلك انخفاضا خلال السنتين 2015 و2016 فقد تراجعت إلى 19718 مليون دولار و19476 مليون دولار على التوالي.

أما بالنسبة لنسب المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فقد عرفت ارتفاعا طفيفا كل سنة وصولا إلى 12.29% سنة 2016 مرورا بارتفاعات من 0.8 إلى 1.5 % كل سنة.

يعود سبب الارتفاع الذي حصل في قيم المساهمة الناتج الزراعي في الناتج الإجمالي إلى الارتفاع الكبير في الاستثمارات في القطاع الفلاحي التي عرفت الجزائر خاصة في الفترة المدروسة، بالإضافة إلى البرامج التنموية والتجديدية في القطاع الفلاحي التي بدأتها الجزائر منذ سنة 2000، انطلاقا من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004، والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2004-2008، وكذلك برنامج التجديد الفلاحي و الريفي 2009-2014. ورغم النقائص التي عرفت هذه المخططات والبرامج إلا أنها حققت ايجابيات وقفزة مهمة للقطاع الفلاحي في الجزائر عن طريق التمويل ودعم الاستثمارات ذات الطابع الفلاحي.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الفلاحي في الجزائر في توفير مناصب شغل.

من بين الأهداف الرئيسية للمخططات والبرامج التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر هو توفير مناصب شغل والتقليل من البطالة، وذلك للوصول إلى نتائج ايجابية وذلك بتقليص نسب الفقر وزيادة الأمن الغذائي خاصة في المناطق الريفية التي تعتمد أساسا على الزراعة.

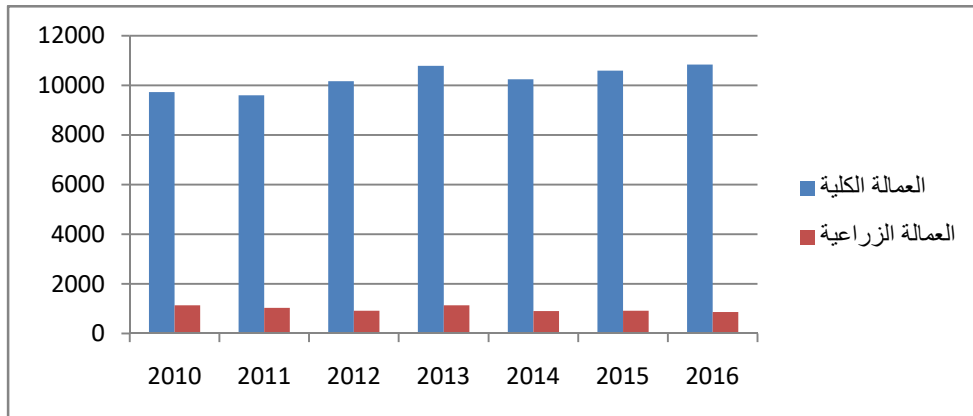
جدول 16: مساهمة القطاع الفلاحي في العمالة في الجزائر

ألف عامل

السنة/ البيان	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة الزراعية	النسبة من القوة العاملة الكلية
2010	9735	1136	%11.66
2011	9599	1034	%10.77
2012	10170	912	%8.97
2013	10788	1141	%10.58
2014	10239	899	%8.78
2015	10594	917	8.66%
2016	10845	865	%7.98

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية المنشورة للديوان الوطني للإحصاء.

الشكل 7: تطور العمالة الزراعية في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالب بناء على بيانات الجدول 16.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هناك تذبذب في استقطاب العمالة في القطاع الفلاحي فقد انخفضت سنة 2012 إلى 912 ألف عامل بعد أن كانت سنة 2010 تقدر بـ 1136 ألف عامل، ثم عاودت الارتفاع إلى 1141 ألف عامل سنة 2013، وتنخفض مجددا إلى 899 ألف عامل سنة 2014 وصولا إلى 865 ألف عامل سنة 2016، مرور بارتفاع بسيط سنة 2015 حيث قدرت بـ 917 ألف عامل.

من خلال قراءة الجدول و المعطيات الإحصائية والتقارير المنشورة عن التشغيل في القطاع الفلاحي نلاحظ أن العمالة في هذا القطاع تتماشى مع العمالة الكلية، أي أن هناك ارتباطا طرديا بينهما، وتبين أن القطاع الفلاحي لازال يعاني من نقائص عديدة ولم يصل بعد إلى الأهداف المرجوة منه خاصة من خلال تطبيق العديد من البرامج التنموية والتحفيزات الممنوحة لجذب الاستثمارات وبالتالي توفير مناصب عمل.

كما انه يمكن القول إن القطاع الفلاحي في الجزائر لازال رهينة الظروف المناخية والتقلبات الجوية، حيث أنه خلال السنوات التي عرفت مستويات عالية لتساقط الأمطار كان هنالك ارتفاع محسوس في معدلات التشغيل الموسمي والعكس.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات الكلية في الجزائر.

يشارك القطاع الفلاحي في الجزائر بنسب ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي رغم ما قامت به الجهات الوصية من تعديلات واستراتيجيات من أجل النهوض بهذا القطاع، وتعتبر الصادرات الزراعية من أهم مؤشرات تطور ونمو القطاع الفلاحي.

الجدول 17: مساهمة الصادرات الفلاحية في الجزائر في الصادرات الكلية.

مليون دولار

السنة/البيان	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2011	45189.34	208.51	116.29
2012	71865.8	840.0	604.33
2013	47998.49	561.05	403.63
2014	62884.29	647	302.6
2015	34796	648.1	221.3
2016	29992.1	771.2	317.7

من إعداد الباحث بالاعتماد البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية

الزراعية المجلدات، 33،34،35،37، الخرطوم، السودان.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية في الجزائر قد عرفت تطور هاماً خاصة خلال سنة 2012، حيث ارتفعت من 208.51 مليون دولار سنة 2011 إلى 840 مليون دولار، ويرجع هذا الارتفاع إلى القفزة المحققة في الصادرات الغذائية التي ارتفعت من 116.29 مليون دولار إلى ما يقارب 604 مليون دولار، وهذا الارتفاع قابله أيضاً ارتفاع كبير في الصادرات الكلية من 45189.34 مليون دولار سنة 2011 إلى ما يقارب 71865 مليون دولار سنة 2012 ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة، وبالرغم من المخططات الموجهة للتنمية الفلاحية التي من أهدافها ترقية الصادرات الزراعية ورغم الارتفاع الملحوظ إلا أنه لا تزال الصادرات الزراعية ضعيفة، وفي سنة 2014 انخفضت الصادرات الغذائية إلى 302.6 مليون دولار رغم ارتفاع الصادرات الزراعية

إلى 647 مليون دولار وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2014 ، مما ينتج عنه أثر مباشر على الاقتصاد الوطني بسبب التبعية الشبه كلية للمحروقات، وكذلك الزيادة في الاستهلاك نتيجة النمو الديمغرافي، وعرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في كل من الصادرات الكلية والغذائية إلى 34796 مليون دولار و 221.3 مليون دولار، بينما ارتفعت الصادرات الزراعية ارتفاعا طفيفا إلى 648.1 مليون دولار بعدما كانت في حدود 647 مليون دولار سنة 2014، لترتفع إلى 771.2 دولار سنة 2016، وكذلك الصادرات الغذائية عرفت ارتفاعا ملحوظا سنة 2016 إلى 317 مليون دولار، بينما الصادرات الكلية فقد انخفضت إلى 29992 مليون دولار خلال نفس السنة.

المطلب الثالث: متطلبات تطوير وإصلاح القطاع الفلاحي في الجزائر

من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر وجب توفر العديد من الشروط وتكثيف الجهود، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بإبراز أهم متطلبات هذا الإصلاح.

الفرع الأول: تسوية العقارات الفلاحية:

إنه من أهم المشاكل التي تحول دون إصلاح كامل للقطاع الفلاحي في الجزائر نجد الإطار القانوني للعقارات الفلاحية ورغم الجهود المبذولة في ذلك إلا أنه لازال قائما، حيث لم تسمح الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في ظل تطبيق قانون 90/25 المتعلق بالتوجيه العقاري، بتطوير القطاع الفلاحي، الذي أظهر عيوباً وسلبيات مست كل من القطاعين العام والخاص، لتولد ضرورة حتمية للبحث عن حلول أخرى ممكنة لمشكلة التملك العقاري، وفي ظل ذلك تبنت الدولة العديد من

الإصلاحات، وإزالة بعض النقائص التي كانت في قانون 90/25، ليصدر الأمر رقم 95/26 المؤرخ في 25/09/1995 متمما ومعدلا للقانون الذي سبقه، ومن أهم ما جاء فيه مايلي¹:

- سد نقائص قانون 90/25 المتعلق بالتوجيه العقاري: حيث انه بعد خمس سنوات من تطبيق هذا القانون، اتضحت عدة نقائص وثغرات أرادت الحكومة تداركها وتسويتها عن طريق القانون المتمم 95/26، والذي نص أيضا على إعادة الأراضي المتبرع بها لصندوق الثورة الزراعية والأراضي الموضوعة تحت حماية الدولة.
- تبني تقنية الامتياز كأداة للإصلاح: بسبب النقائص الفادحة والمشاكل الكثيرة في العقار الفلاحي عملت الدولة إلى استقطاب المزيد من المستصلحين، لذلك أصدرت المرسوم التنفيذي رقم 843-97 المؤرخ في 16 سبتمبر 1997، وجاء هذا المرسوم ليحدد كيفية منح الأراضي من الأملاك الوطنية للاستصلاح بالمناطق الصحراوية والسهبية وكذلك الجبلية.
- الانتقال من حق الانتفاع الدائم إلى حق الامتياز: في 15 أوت 2010 صدر المرسوم التنفيذي رقم 03-10 الذي حدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والتي كانت تخضع قبل ذلك للقانون 19-87 المؤرخ في 08 ديسمبر 1987، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية حسب القانون الجديد ، وهذا الامتياز هو العقد الذي تمنح بموجبه الدولة شخصا طبيعيا من جنسية جزائرية، حق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة ، بناء على دفتر شروط يحدد طريق التنظيم لمدة أقصاها 40 سنة قابلة للتجديد، مقابل إتاوة سنوية.

¹ قرامطية زهية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2-لونيسى علي، 2014/2015، ص ص 136 141.

الفرع الثاني: ضرورة عصرنه وتأليه القطاع الفلاحي:

لازال القطاع الفلاحي في الجزائر يعاني نقصا كبيرا في استعمال الأسمدة الفلاحية والمعدات الحديثة الضرورية، ويمكن القول أن هذه الظاهرة لازمت هذا القطاع بشكل مستمر، ولكن بأسباب مختلفة.

وسادت هذه الحالة القطاع الفلاحي قبل الإصلاحات، أي في ظل التخطيط المركزي، حيث كانت الأسعار محددة إداريا مما جعل هذه الآلات والأجهزة تتحول إلى غير الفلاحين، وتظهر بأسعار مرتفعة في السواق الموازية، مما يولد عزوف الفلاح عن اقتنائها لعجزه عن شرائها لارتفاع سعرها من جهة ومن جهة ثانية صعوبة حصول الفلاح على القروض.

وبعد الإصلاحات وما نتج عنها من تحرير للمتغيرات الاقتصادية ومن أهمها تحرير الأسعار ورفع الدعم الذي عرض هذه الأسعار إلى الارتفاع بمعدلات قياسية، مما جعل نفس المشكل السابق قائم وهو عجز الفلاح عن اقتنائها¹.

وفي سنة 2000 عرفت الحضيرة الوطنية للعتاد الفلاحي تطورا ملحوظا، وذلك بفضل القروض التي أقرتها الدولة للفلاحين من أجل اقتناء ما يحتاجونه من آلات وأسمدة وغيرها من المستلزمات الفلاحية، وأنت هذه القروض مع البرامج التنموية للقطاع منذ سنة 2000، وكانت القروض الممنوحة للفلاح بمعدلات فوائد منخفضة، وفي بعض الحالات كانت تقدر بدون فوائد وذلك في إطار برنامج الدولة في دعم التجديد وعصرنة العتاد الفلاحي².

¹ بابشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص 12.
² قرامطية زهية، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الفرع الثالث: البحث والإرشاد الفلاحي:

إن السمة الغالبة للسياسة الفلاحية هو أنها لم تتم وفقا لبرامج البحث والإرشاد الفلاحي، ونتائج البحوث الفلاحي، ويمكن اعتبار أن السبب في ذلك هو الوضعية التي تشهدها بحوث الإرشاد الفلاحي، حيث تعتبر هذه الأخيرة من المعوقات الأساسية ذات الطبيعة المؤسسية، ذلك كونها تعاني من عدم التكامل والتنسيق مما يجعل البحوث الزراعية الجامعية ذات طابع أكاديمي وجاف، وهذا ما يجعلها غير مهيئة للتجربة ولحل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي.

وبالإضافة إلى ما سبق تجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي يعاني من ضعف وقلة الارتباط والاتصال بين المؤسسات الفاعلة في مجال البحث العلمي والإرشاد الفلاحي المحلية ومحيطها الخارجي، وذلك ما يحرمها من إمكانية الاستفادة من الخبرات العالمية والإقليمية المحققة في المجال الفلاحي.

كذلك من أسباب ضعف البحث العلمي في القطاع الفلاحي ضعف المخصصات المالية له، وأيضا ضعف مرونة المؤسسات والمعاهد المختصة في البحث والإرشاد الفلاحي وهو ما يقلل من قدرة هذا الأخير على الاستجابة لمؤشرات السوق¹.

المبحث الثالث: واقع تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر.

في هذا المبحث الخاص بتمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، سنقوم بإبراز الطرق التي يتم من خلالها تمويل الفلاحة سواء كان ذلك عن طريق الصناديق أو البنوك، وإلى حجم هذا التمويل.

¹ باشي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 112، 113.

المطلب الأول: الصناديق المخصصة لدعم القطاع الفلاحي في الجزائر.

من خلال هذا المطلب سنبين الصناديق التي أنشأتها الدولة الجزائرية لتمويل القطاع الفلاحي.

الفرع الأول: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

تم إنشاء هذا الصندوق من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-67 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000/118 المؤرخ في 2000/05/30 والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص، وبموجب التعليمات الوزارية المشتركة رقم 586 المؤرخة في 2000/06/25 المحددة لمدونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302-67 بعنوان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

من خلال هذا الصندوق تتم عملية تقديم المساعدات المالية للفلاحين والمزارعين بغية إنشاء وتطوير وتعزيز استثماراتهم في هذا المجال، ويتم تقديم الدعم عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقوم هذا الأخير بدفع الأموال الى الموردين ومقدمي الخدمات¹.

الفرع الثاني: الصندوق الوطني لتنمية الاستثمارات الفلاحية:

في 25 يوليو 2005، وبمقتضى الأمر رقم 05-05، تم إنشاء الصندوق الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي، وجاء هذا الصندوق ليحل محل الصندوق السابق (الصندوق الوطني للضبط ولتنمية الفلاحية)، وأصبح حساب الخزينة رقم 302-067، مخصص للصندوق الجديد، وتم اعتماد هذا الصندوق لدعم الاستثمار الفلاحي فقط والتي تتمثل فيمايلي:

- تنمية الإنتاج والإنتاجية الفلاحية وتنميته وتخزينه وتصديره.
- حماية الثروة الوراثية للحيوانات والنباتات وتطوير الري الفلاحي.

¹ حناش يمينه، التمويل الفلاحي واثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة المهل الإقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019، ص 177.

- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في القطاع الفلاحي.
- تخفيض نسبة الفائدة على القروض المقدمة للقطاع الفلاحي ذات المدى الطويل والمتوسط والقصير، التي يتحصل عليها الفلاحون والمستثمرون في إطار برامج الدعم في القطاع الفلاحي.
- المصاريف المتصلة بدراسات الجدوى والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي والمتابعة للمشاريع البحثية في القطاع الفلاحي.

الفرع الثالث: الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي:

بمقتضى الأمر رقم 05-05 المؤرخ في 25 يوليو 2005، تم إنشاء الصندوق الوطني لضبط الإنتاج الفلاحي¹، وتم تخصيص حساب بالخزينة العمومية لهذا الأخير تحت رقم 121-302، والهدف من إنشاء هذا الصندوق هو تثمين المنتجات الفلاحية وهذا ما حدده القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 24 أبريل 2006 في مادته الثالثة والمتمثلة في التالي:

- الإعانات المقدمة لحماية مداخل الفلاحين وذلك للتكفل بالمصاريف المترتبة عن تحديد الأسعار المرجعية وذلك بالنسبة لكل المنتجات الفلاحية ذات السعر المرجعي المحدد خصوصا في الحبوب والألبان.
- المخصصات الموجهة لضبط الإنتاج الفلاحي، وذلك عن طريق المساهمة في مصاريف التخزين للمنتجات التي تعرف استهلاك واسع وكذا البذور والمشاتل، وذلك بتقديم منحة عن الإنتاج والجمع والتحويل للمنتجات الفلاحية الآتية: (الحليب، اللحوم، البيض، العسل، الطماطم، الفلفل، الجلبان، الفاصوليا، البطاطس، البصل، الثوم، البنجر السكري، الكرنب،

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1426هـ، الموافق ل 26 يوليو سنة 2005، ص08.

الجزر، اللفت، الفطر، الفول، الحمص، العدس، الحمضيات، التين، الزيتون، التفاح،
الأجاص، اللوز، الكرز، المشمش، التمر، الخوخ، البرقوق، العنب، السفرجل، الفراولة، العلف،
القمح والشعير).

- المخصصات القصوى لفوائض الإنتاج الفلاحي، وكذل العمل على التكفل بجميع المصاريف الخاصة بالتنوع من الإنتاج الفلاحي المترتبة عن تحويل نمط الإنتاج¹.

المطلب الثاني: التمويل عن طريق البنوك للقطاع الفلاحي في الجزائر

في هذا المطلب سنقوم بإبراز طرق التمويل المعمول بها في القطاع الفلاحي في الجزائر.

الفرع الأول: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، وقد بني على أساس تعاوني، وهو ملزم بتأمين مخاطر التمويل الناجمة عن المخاطر الزراعية²، وفي سنة 1995 وبموجب مرسوم رئاسي 95/97، أوكلت العديد من المهام الجديدة استجابة للمتطلبات والمعطيات الجديدة للإنتاج الفلاحي، وعرف الصندوق على أنه مؤسسة مالية متخصصة في تنفيذ البرامج الحكومية الخاصة بالتنمية الفلاحية والريفية، وذلك بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 99/97 المؤرخ في 03/11/1999 الخاص بقانون الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي وكذا الوطني والعلاقة القانونية التنظيمية الرابطة بينهما، ليتم توسيع نشاطه بموجب قرار مجلس النقد والقرض في

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، المؤرخ في 08 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006، ص 27.

² مجولين دهبين، مرجع سبق ذكره، ص 191.

2005/03/05 بالقرار رقم 02-05، ليصبح بإمكانه تقديم جميع العمليات البنكية التجارية المتعلقة بالقطاع الفلاحي¹.

الفرع الثاني: تمويل القطاع الفلاحي عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية (badr):

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، في إطار إعادة الهيكلة التي تبنتها الجزائر، وكان ذلك بهدف تنمية وتطوير وتمويل القطاع الفلاحي وترقية الريف وكذا دعم النشاطات الصناعية التقليدية والحرفية بالإضافة إلى الصناعات الزراعية وجميع المهن الحرة والمنشآت الخاصة الموجودة في الريف أيًا كان نوع نشاطها.

يستند بنك الفلاحة والتنمية الريفية على أربعة محاور أساسية سنقوم بتوضيحها كآلاتي:

1- التمويل الشامل لجميع الأنشطة الزراعية: حيث يقوم البنك بتمويل جميع الأنشطة الزراعية

التي لها علاقة بالزراعة، فالبنك يتدخل في جميع النشاطات المتعلقة بالقطاع الفلاحي.

2- المرافقة المتكاملة للنشاطات والفروع الفلاحية: وذلك بتمويل البذور، واقتناء الآلات والمعدات

الفلاحية، السقي، بالإضافة إلى عمليات الحفظ والتخزين الملائم والتحويل.

3- التكامل بين النشاطات الصناعية والفلاحين: ويكون ذلك عن طريق قروض مستحدثة في

بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تتمثل في القروض الاتحادية، وهي قروض ثلاثية الأطراف

(بنك، وسيط، منتج)، حيث تعمل هذه الأخيرة على تشجيع التكامل وتضافر جهود الفاعلين في

سلسلة القيمة الزراعية نحو إنشاء أقطاب زراعية متميزة.

¹قراطية زهية، مرجع سبق ذكره، ص 126.

4- تنوع المنتجات المالية المقدمة: حيث يعمل البنك على وضع تشكيلة متنوعة من المنتجات

المالية بغية الاستجابة لمختلف احتياجات الفلاحين وممارسي النشاطات المتعلقة بالفلاحة،

وذلك من خلال تشكيلة متنوعة لقروض الاستثمار وقروض الاستغلال.

وتشمل القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية والمدعمة من طرف الدولة على ثلاث أنواع

(قرض الرفيق، قرض التحدي، القرض الإيجاري).

1- قرض التحدي: هو قرض بشروط ميسرة، وتم اعتماد هذا القرض في سنة 2011، يمنح

بموجب اتفاقية للأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين الذي يقدمون دفتر شروط قانوني

من طرف الهياكل المخول لها مثل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المكتب الوطني للأراضي

الزراعية، أي بمعنى:

- مالكو الأراضي غير المستغلة يمنح لهم امتياز لاستغلال أراضيهم، وتربية الدواجن، المعفون

من المجال الخاص للدولة.

- المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة، التي تمارس أنشطة وتقوم بتقديم منتجات زراعية،

وكذا تحويل أو توزيع المنتجات الفلاحي والغذائية.

- الفلاحون ومربوا الدواجن أفراد أو منظمات التعاونية أو المجموعات القانونية المعينة.

- يمنح هذا القرض بمعدل فائدة 5.25% تتحمله الدولة كليا في الخمس السنوات الأولى ثم

يتناقص الدعم تدريجيا.

2- قرض رقيق: في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وبناء على ما أقره قانون المالية

التكميلي لسنة 2008، قررت الحكومة خلق منتج مالي جديد سمي " بقرض رقيق"، ودخل

هذا الأخير حيز التنفيذ في 10 أوت 2008، وهو عبارة عن قرض بدون فائدة، ويتم منحه

للفلاحين وتحمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية نسبة الفائدة كاملة، يقدم هذا القرض وفقا لشروط محددة ومجالات مخصصة كالآتي:

- الفلاحين والمربيين للثروة الحيوانية بصفة فردية، أو المنظمون للتعاونيات أو الجمعيات أو مصالح فلاحية، ومخزنو المنتجات الفلاحي التي تعرف استهلاك واسع.
- يمنح لشراء المستلزمات والمواد الفلاحية الضرورية لنشاطات الاستغلال الفلاحي من بذور وأسمدة وغيرها.
- شراء المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع، وذلك قصد تخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية التي تعرف استهلاك واسع.
- بناء وتجديد هياكل التربية للثروة الحيوانية، والتخزين على مستوى المستثمرات الزراعية، وكذا بناء البيوت البلاستيكية.
- تعزيز قدرات المستثمرات الزراعية، وتهيئة الإسطبلات والحظائر الحيوانية.

3- الاعتماد الإجاري: تعرف المادة الأولى من الأمر 96-09 المؤرخ في 10 جانفي 1996،

الاعتماد لإجاري على أنه عملية تجارية ومالية منجزة بواسطة البنوك والمؤسسات المالية أو شركة تأجير مؤهلة بهذه الصفة مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أو الأجانب، سواء كانوا طبيعيين أو معنويين تابعون للقانون العام أو الخاص، ومن مزايا هذا الاعتماد لكل من القطاع والبنك مايلي:

- مواجهة نقص رؤوس الأموال، خاصة بالنسبة للوحدات التي استنفذت قدرتها الافتراضية، وتوفير التمويل الكامل بنسبة 100 % بعكس الائتمان التقليدي الذي يوفره بنسبة 80 %.
- يعني ضمان قوي للبنك وذلك من خلال امتلاكها للأصل المؤجر عكس الائتمان التقليدي.
- الاستفادة من بعض المزايا الجبائية، بوجود تحفيزات في هذا المجال.

- توفير الموارد المالية واحتفاظ الوحدات الإنتاجية باستقلالها المالي وتوثيق العلاقة بين المؤسسات المالية والوحدات المستأجرة، والمؤسسات المنتجة للآلات.

المطلب الثالث: حجم التمويل الفلاحي وبداية تطبيق صيغة السلم في القطاع الفلاحي في الجزائر.

تم استخدام صيغة السلم في الجزائر في أواخر تسعينيات القرن الماضي وكانت محصورة في التجارة الخارجية ثم بدأ التعامل بها في القطاع الفلاحي وهذا ما سنقوم بإبرازه من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: حجم التمويل الفلاحي في الجزائر.

يحتل التمويل الفلاحي في الجزائر مكانة مهمة، وأولت الدولة الجزائرية اهتمام كبيرا لهذا القطاع وذلك بوضع العديد من البرامج والخطط والاستراتيجيات لتطويره وتمويله، حيث عرفت المبالغ والإمكانات المالية الموجهة والمرصودة لهذا القطاع في الجزائر تطورا كبيرا خلال الفترة الأخيرة. الجدول التالي يوضح تطور حجم التمويل الفلاحي في الجزائر.

الجدول رقم 18: حجم تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 2016/2012

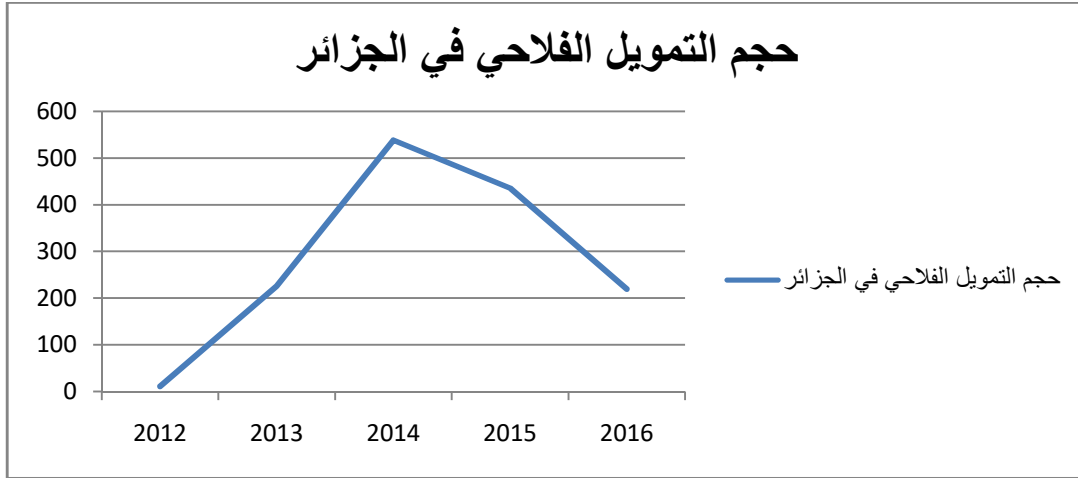
مليون دولار

السنة	حجم التمويل
2012	111.33
2013	225.82
2014	538.49
2015	435.82
2016	219.78

من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الإحصائية للكتاب السنوي للمنظمة العربية للتنمية

الزراعية، المجلدات، 33، 34، 35، 36، 37.

الشكل 8: تطور التمويل الفلاحي في الجزائر



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول 18.

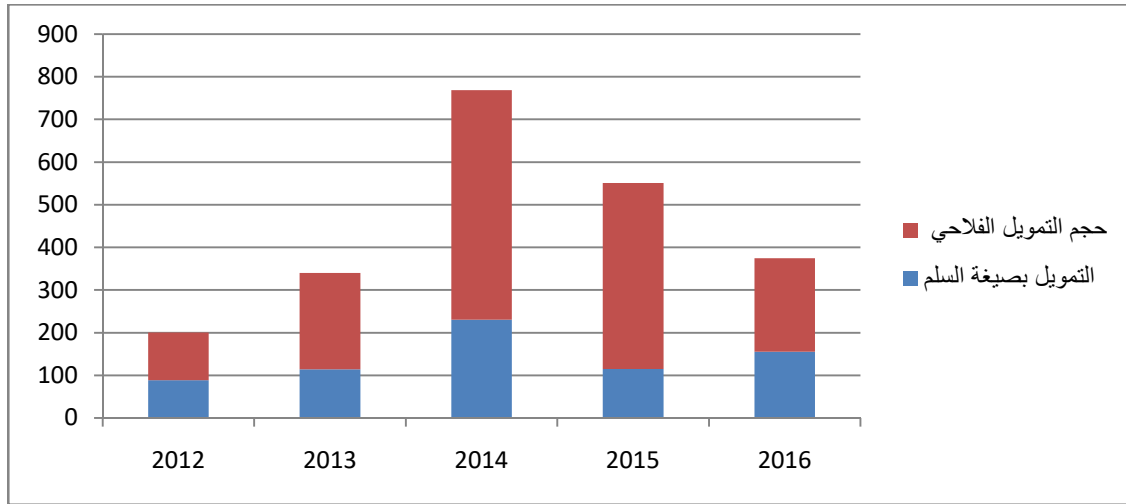
من خلال الجدول رقم 17، نلاحظ أن هنالك ارتفاع كبير في حجم التمويل الفلاحي في الجزائر خلال سنة 2013 فقد بلغ حوالي 225 مليون دولار أمريكي، بعدما كان في سنة 2012 يقدر بـ 111.33 مليون دولار أمريكي، كما عرف أيضا ارتفاعا أكبر سنة 2014 ببلوغه لحوالي 538.49 مليون دولار أمريكي وانخفض سنة 2015 إلى 435.82 مليون دولار أمريكي، وانخفض أكثر سنة 2016 إلى حوالي 219 مليون دولار أمريكي.

يرجع الارتفاع الكبير للتمويل الفلاحي خاصة في السنوات 2012، 2013، 2014 إلى برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي بدأت الدولة في تطبيقه سنة 2011 وتظهر أهمية هذا البرنامج في استدراك الأخطاء التي كانت فيما سبقه من برامج وتم بذلك توقع إن القطاع الفلاحي في حاجة إلى دعم مالي أكبر، وما جعل التمويل يعرف انخفاضا مجددا هو الأزمة التي عرفت الجزائر جراء انخفاض أسعار البترول أي انخفاض المداخيل والإيرادات للخزينة العمومية.

الفرع الثاني: التمويل عن طريق صيغة السلم:

بدأت البنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بتطبيق صيغة السلم في أواخر القرن الماضي وكان هنالك مصرف وحيد فقط وهو بنك البركة الإسلامي، والذي عن بداية تطبيقه لصيغة السلم كانت شبه محصورة في التجارة الخارجية، لكنه بعد ذلك توجه إلى تطبيقه في المجال الزراعي بصفة تدريجية، وفي سنة 2008 دخل بنك جديد إسلامي للجهاز المصرفي في الجزائر وهو مصرف السلام الإسلامي حيث بدأ مصرف السلام بتطبيق صيغة السلم سنة 2011.

الشكل 9: تطور التمويل بصيغة السلم في الجزائر.



المصدر: بالاعتماد على معطيات التقارير السنوية لبنكي البركة والسلام في الجزائر للسنوات 2011-2017.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن استخدام صيغة السلم في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر عرف تزايد هاماً في السنوات المدروسة حيث بلغ ذروته سنة 2014، ثم عرفت تناقصاً في السنوات التي تليها وصولاً لسنة 2016، وهو ما يعود لتذبذب التمويل الذي عرفه الاقتصاد الجزائري ككل كونه اقتصاد قائم على المحروقات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نستنتج إن القطاع الفلاحي في الجزائر رغم ما يحوزه من إمكانيات هامة و ثروة نباتية وحيوانية تؤهله لتحقيق مستويات عليا من الناتج الفلاحي والمساهمة أكثر في الناتج الوطني الإجمالي، إلا أنه لازال يعرف العديد من العراقيل والمعوقات التي تقف دون الوصول إلى ما هو مرجوا، ومن أهم هذه العراقيل إشكالية التمويل وكيفية تمويله والمتابعة والرقابة على المشاريع الممولة، وكذلك الخوف من استخدام الصيغ الإسلامية في عملية التمويل كون الجهاز المصرفي في الجزائر لازال لم يحدد بصفة واضحة وبقوانين وتشريعات تسمح باستخدام التمويل الإسلامي بصفة كاملة.

الفصل الرابع:

الدراسة القياسية لأثر تطبيق صيغة السلم على

القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان خلال

الفترة 2003-2017

تمهيد:

في الآونة الأخيرة زاد اهتمام الباحثين والمختصين في الاقتصاد القياسي بتحليل السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية، وذلك لما توفره هذه الأخيرة من أفضلية هامة مقارنة بتحليل السلاسل الزمنية بالمنهجية التقليدية، وسنقوم من خلال هذا الفصل بقياس أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان وذلك خلال الفترة من 2003-2017، من خلال دراسة قياسية باستعمال معطيات البانل ومنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة، حيث تم

تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: منهجية بانل والانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL).

المبحث الثاني: نتائج الدراسة القياسية.

المبحث الأول: منهجية بانل والانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL)

في هذا المبحث سنقوم بتقديم المنهجية التي سنتبعها في الدراسة القياسية للخروج بنتائج دقيقة وذلك بإعطاء مفاهيم حول الاختبارات التي سيتم تطبيقها.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية معطيات بانل (panel Data).

سننطلق في هذا المطلب إلى أهمية معطيات بانل في الدراسات القياسية وإعطاء مفهوم دقيق عنه.

الفرع الأول: تعريف معطيات بانل:

تعرف قاعدة معطيات بانل لمقطع عرضي وسلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك المفردة الواحدة خلال فترة زمنية محددة.

يقصد ببيانات بانل المشاهدات المقطعية، مثل الأسر أو السلع أو البنوك.. وغيرها، المرصودة خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال دمج المعطيات المقطعية مع الزمنية، وعلى هذا الأساس تكمن أهمية استخدام بيانات بانل، كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة¹.

الفرع الثاني: أهمية وفوائد تحليل بانل:

تتميز معطيات بانل بالعديد من الفوائد التي سنقوم باختصارها في الآتي:

¹ جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم لتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2013/2012، ص 326.

- التحكم في التباين، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على التقديرات ذات الثقة الأعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها أيضا تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر والنمو وغيرها. ويمكن أيضا لمعطيات بانل الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، التي تنتج عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تقود عادة إلى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة¹.
- كما تبرز أهمية معطيات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف " بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص. بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.
- بحيث تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط

¹Dimitrios A. and Stephen G. Hall, « Applied Econometrics : A modern approach », First edition, Palgrave Maemillan, 2007, p 344.

انعدام التجانس بينها، حيث أن واحدا من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية¹.

الفرع الثالث: النموذج الديناميكي لمعطيات بانل :

تقدم نماذج بانل الديناميكية الكثير من الايجابيات حيث تسمح في الوقت نفسه بتقدير التأثيرات على المدى القصير والطويل، النماذج الديناميكية على بيانات بانل تتطلب ضرورة الأخذ بالاعتبار أهمية وقوة عدم تجانس غير الملاحظ، ويتم التميز بين النموذج الديناميكي بمركبات الخطأ ونموذج التأثيرات الثابتة. ويكون من الأهمية الإشارة إلى أن النماذج الديناميكية تستند بشكل أساسي إلى نماذج الانحدار الذاتي، أي الأخذ بعين الاعتبار إبطاء أو تأخير المتغيرة الداخلية وبإدخالها في النموذج، إلا أنه حسب خصائص الأبعاد الفردية والزمنية، فإن الارتباط بين بعض المتغيرات الداخلة في الانحدار بشكل خاص المتعثرة المبطئة وحد الخطأ يؤدي إلى تغير والتأثير القوي على خصائص الإحصائية للمقدرات المستخدمة، ونتيجة لذلك هناك طرق تقدير بديلة تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات وتستخدم للحصول على مقدرات متقاربة للمعلمات.

المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات بانل.

تعتبر اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات بانل من أساسيات وذلك لمعرفة درجة الإستقرارية السلاسل الزمنية المدروسة وتحديد الطريقة المناسبة لتقدير نموذج الدراسة، ونجد في هذا الأساس صنفين من الاختبارات هما الجيل الأول والجيل الثاني وتهتم الأولى بالاستقلالية بين المفردات أما الجيل الثاني فيدرس الارتباط بين المفردات.

¹Peracchi F, << Econometrics >> , England , john wiley and Sons LTD , 2001,p, 397.

جدول 19: اختبارات الإستقرارية لكل من الجيل الأول والثاني.

اختبارات الجيل الأول: الاستقلالية بين المفردات	
1- نوعية التجانس لجذر الانحدار الذاتي (autorégressive) تحت الفرضية التعااقبية H1 - اختبار levin and lin (1992-1993) - اختبار levin, Lin and chu (2002) - اختبار Hanis and Tzavalis (1999)	2- نوعية عدم التجانس لجذر الانحدار الذاتي (autorégressive) - اختبار Im Pesaram and shin (1997-2002-2003) - اختبار Wu and Maddala (1999) - اختبار choi (1999, 2001) - اختبار Hadri (2000)
3- اختبار تسلسلي أو تعاقي - اختبار Henin, Jolivaldt and Nguyen (2001)	
اختبارات الجيل الثاني: الارتباط بين المفردات	
1- اختبارات معمقة مبنية على أساس - اختبار Bai and Ng (2001)	

اختبار Moon and Perron(2004) اختبار Phillips and Sul(2003) اختبار Pesaran(2003) اختبار Choi (2002)	نماذج عاملية
اختبار O'connell(1998) اختبار chang(2002.2004)	2- مقاربات وطرق أخرى

المصدر: Laura Barbieri, « Panel unit root tests : A review », Serie Rossa : Economia –

Quaderno N 43, Octobre 2006, Spain , p

الفرع الأول: اختبار Breitung(2000):

يرتكز هذا الاختبار على أن الفرضية العدمية H_0 التي ينص على احتواء السلسلة على جذر الوحدة وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية المدروسة، ويتم استعمال اختبار الجذر الأحادي وفقا لهذا الاختبار من خلال مايلي¹:

✓ **المرحلة الأولى:** يتم استخدام المتغير $\Delta y_{i,t} - l$ للحصول على البواقي $\hat{\epsilon}_{it}$

$\hat{\epsilon}_{it} - 1$ مثل اختبار Levin et al، ثم يتم تعديل الأخطاء المقدره لأجل

تصحيح التباين بين الأفراد Levin et al.

✓ **المرحلة الثانية:** يتم في هذه المرحلة تعديل سلسلة البواقي $\hat{\epsilon}_{it}$ وفقا للعلاقة

التالية:

¹Badi h beltagi. (2005). Econometric Analysis of panel Data3 third edition.p 243 .

$$e_{it}^* = \sqrt{\frac{T-t}{(T-t+1)}} \left(\tilde{e}_{it} - \frac{\tilde{e}_{it+1} + \dots + \tilde{e}_{iT}}{T-t} \right)$$

كذلك بالنسبة لـ $\vartheta_{it} - 1$ حيث

$$V_{it-1} = \vartheta_{it-1} - \vartheta_{i,1} - \frac{t-1}{T} \vartheta_{i,T} \quad \text{وجود قاطع و اتجاه زمني:}$$

$$V_{it-1} = \vartheta_{it-1} - \vartheta_{i,1} \quad \text{وجود قاطع ودون اتجاه زمني:}$$

$$V_{it-1} = \vartheta_{it-1} \quad \text{بدون قاطع واتجاه زمني:}$$

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فيتم تقدير نموذج الانحدار التجميعي كالتالي:

$$e_{it}^* = \rho v_{it-1}^* + \varepsilon_{it}^*$$

ثم بعد ذلك يتم اختبار الفرضية العدمية $p=0$: H_0 باستخدام إحصائية t-statistic حيث تخضع لتوزيع طبيعي معياري.

الفرع الثاني: اختبار Levin Lin ,chu و Levin Lin (2002).

يستند اختبار Levin lin ,chu (LLC) على افتراضين رئيسيين: تجانس الجذر الانحدار الذاتي ولكن أيضا الاستقلال بين الأفراد. مثل جميع اختبارات الجيل الأول، إجراء مستوحي مباشرة من اختبار المقدم في نماذج من نوع Dickey-Fuller المساعد في السلاسل الزمنية.

وهناك ثلاثة نماذج لاختبار وجود جذر الوحدة:

$$\Delta y_{i,t} = \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{\rho_T} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t} \quad \text{النموذج 1:}$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{\rho_T} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t} \quad \text{النموذج 2:}$$

$$\Delta y_{i,t} = \alpha_i + \beta_{i,t} + \Delta y_{i,t} + \rho y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^{\rho_T} \gamma_{i,s} \Delta y_{i,t-s} + \mu_{i,t} \quad \text{النموذج 3:}$$

حيث أن: $i=1.2.3.....N$

$T=1.2.3.....T$

وبذلك يمكن تسجيل ملاحظتين:

- نلاحظ أن النماذج الثلاثة تفرض استقلالية حدود الخطأ في البعد الفردي وهنا تقبل الفرضية في جميع اختبارات جذر الوحدة لمعطيات البائل الخاصة بالجيل الأول من الاختبارات، كما تسمح باستعمال نظرية النهاية المركزية للحصول على توزيعات مقاربة.
- وهناك ملاحظة ثانية تتعلق بعدم تجانس السلاسل المولدة للمعطيات وهي مشكل أساسي في الاقتصاد القياسي لبيانات بائل، وفي هذه الحالة يفترض الاقتصاديين Levin Lin and chu، تجانس جذر الانحدار الذاتي (Autoregressive)، $(\rho_i = \rho_j = \rho)$ ، ومنه عندما يكون هناك جذر الوحدة في حركة متغيرة Y ، أي قبول فرضية الجذر الأحادي لمجموع الفرديات أو نرفضها من أجل مجموع الفرديات، وهذا بالضبط الحد الرئيسي لهذا الاختبار.

ويقترح Levin Lin and chu انطلاقاً من النماذج السابقة الذكر الفرضيات الآتية:

$$H_0 : P = 0 \quad H_1 : P < 0 \quad \text{النموذج (1):}$$

$$H_0 : P = 0, \alpha_i = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N \quad \text{النموذج (2):}$$

$$H_1 : P < 0, \alpha_i \in R, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_0 : P = 0, B_i = 0, \forall i = 1, 2, \dots, N \quad \text{النموذج (3):}$$

$$H_1 : P < 0, B_i \in R, \forall i = 1, 2, \dots, N$$

ويجدر بالذكر أن الفرضية العدمية في النموذجين السابقين 2 و 3 هي فرضيات مترافقة، بمعنى أن في النموذج الثاني فرضية العدم هي فرضية جذر الوحدة لكل مفردات البانل: $\pi_i = p = 0$ ، مترافقة مع فرضية غياب الأثر الفردي وبالتحديد انعدام كل الحدود الثابتة $\alpha_i = 0$ ، أما النموذج الثالث فإن فرضية العدم تقتضي اختبار فرضية جذر الوحدة كما في النموذج 2 مع فرضية غياب مركبة الاتجاه العام من أجل كل مفردات البانل $\beta_i = 0$.

في الحالة العامة وفي حالة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي $(\theta_i, k \neq 0)$ فإن اختبار Levin, Lin and Chu بني على أساس نماذج Dickey-Fuller المدعم (ADF)، كما ذكرنا سابقا، بحيث أنه اختبار يسمح بوضع البواقي في توزيعات معروفة من أجل الإحصائيات t الفردية، وبالتالي تأخذ النماذج الثلاثة الشكل التالي¹:

¹Levin A, Lin .C and Chu. C, 2002, << Unit root test in panel data : Asymptotic and finite ample properties >>, Journal of Econometrics 1008, p 24.

$$\Delta Y_{it} = \rho Y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^p Y_{i,s} \Delta Y_{i,t-s} + U_{it} \quad \text{النموذج (1)}$$

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + \Delta Y_{it} + \rho Y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^p Y_{i,s} \Delta Y_{i,t-s} + U_{it} \quad \text{النموذج (2)}$$

$$\Delta Y_{it} = \alpha_i + B_{it} + \Delta Y_{it} + \rho Y_{i,t-1} + \sum_{s=1}^p Y_{i,s} \Delta Y_{i,t-s} + U_{it} \quad \text{النموذج (3)}$$

$$i.i.d (0, \sigma^2_{u,i}) \quad \text{بحيث:}$$

الفرع الثالث : اختبار (Im , Pesaran and Shin (2003)

كما ذكرنا سابقا فإن الحد الأساسي الذي يقف أمام اختبار Levin, Lin and Chu، يمكن في فرضية تجانس جذر الانحدار الذاتي تحت الفرضية البديلة H_1 ، والتي تقتضي بوجود انحدار ذاتي مشترك ρ_i لكل الأفراد، ثم جاءت بعد ذلك الأعمال المشتركة Im Pesaran and Shin، في السنوات (1997، 2002، 2003)، والتي سمحت بمعالجة هذه الفرضية، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار يندرج ضمن نماذج الجيل الأول بحيث يعتبر هؤلاء الاقتصاديون أول من قاموا بتطوير اختبار التجانس تحت الفرضية البديلة مع اختلاف جذر الانحدار الذاتي.

إن النموذج المقدم في هذه الحالة هو نموذج بآثار فردية ودون اتجاه عام والمطابق للنموذج

(2) الخاص بكل من LLC وغياب ارتباط بين البواقي، ويكتب بالصيغة التالية¹:

$$\Delta y_i = \alpha_i + \rho_i y_i = \alpha_i + \rho_i y_i - \alpha_i + \rho_i y_i$$

بحيث: $i=1,2,\dots,N$

أما الآثار الفردية فهي تعرف كالتالي:

$$\alpha_i = -\rho_i y_i$$

$$y_i \in R \text{ و } \varepsilon_{i,t} \sim N.I.d(0, \sigma_{\varepsilon,i}^2) \text{ مع}$$

يعتبر اختبار IPS مثل اختبار LLC فهو عبارة عن اختبار موافق، بحيث يجمع بين فرضيتي

جذر الوحدة وانعدام الآثار الفردية بحيث :

اختبار (IPS):

$$H_0 : P_1 = 0 , \forall_i = 1, 2, \dots, N$$

$$H_0 : P_1 < 0 , \forall_i = 1, 2, \dots, N$$

$$P_i = 0 , \forall_i = N_1 + 1, N_1 + 2, \dots, N$$

¹Im. K. S, Pesaran. M and Shin Y, 2003, <<Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels>> revised version of DAE, Working paper 9526, University of Cambridge , P53.

يوجد نوعين من الفرديات هما:

- واحدة من أجل المتغير Y_{it} مبنية على $1.2.....N_1$ وتكون مستقرة.
- والأخرى من أجل حركية المتغير Y_{it} تقبل جذر الوحدة ومبنية على شكل $N_1=1....N$ وتكون $0 < N_1 < N$ ، كما أن النسبة N_1/N تحقق العلاقة التالية:

$$\lim_{N \rightarrow \infty} \left(\frac{N_1}{N} \right) = \delta, \quad 0 < \delta < 1$$

وكما هي الفرضية السائدة في اختبارات الجيل الأول فإن كذلك البواقي مستقلة فيما بينها وذلك في البعد الفردي، حيث أن النموذج IPS يسمح بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي وذلك برتب مختلفة من أجل كل فرد في بيانات البانل، وفي هذه الحالة اشتق IPS توزيعات تقاربيه لإحصائيتهم المتوسطة عندما T و N تتجه نحو ∞ واقترحوا إحصائيتين متوسطتين موحدين للنموذج.

ومن أجل إجراء هذا الاختبار اقترح IPS استخدام متوسط الإحصائيات الفردية ADF المعرفة كما يلي:

$$t_{bar_{NT}} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N t_{pit}$$

بحيث t_{pit} تمثل الإحصائية الفردية والتي تتعلق بإحصائية t-student المرتبطة بالفرضية العدمية $H_0: \pi_i = 0$ بالنسبة لـ π_i مفردة فيما يخص الفرضية H_1 . وفي ظل فرضية غياب الارتباط الذاتي للأخطاء يشير IPS أن هذه الإحصائية المتوسطة تتبع القانون الطبيعي في حالة $T, N \rightarrow \infty$ وبناء

عليه قاموا بتعريف إحصائية معيارية Zips متقاربة نحو القانون الطبيعي $N(0,1)$ ، ويكتب

$$zips = \frac{\sqrt{N} \left(\bar{t}_{NT} - \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N E[tpit] \right)}{\sqrt{\frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \text{Var}[tpit]}} \quad \text{بالصيغة التالية:}$$

$$\text{مع: } (T, N \rightarrow \infty) \rightarrow N(0,1)$$

أما القيم $E[tpit]$ والتباين $\text{var}[tpit]$ فتحسب باستخدام محاكاة العديد من قيم البعد الزمني T ودرجة الانحدار P_i .

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك ومنهجية الـ ardl

الفرع الأول: اختبار pedroni للتكامل المشترك

يعتبر هذا الاختبار ضمن اختبارات الجيل الثاني ويقترح في دراساته التي قام بها ويسعى للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقرة، إما في مستواها الأول من الدرجة الأولى، ويركز هذا الاختبار على تقدير بواقي علاقة الأجل الطويل للنموذج التالي¹:

$$y_{it} = \alpha_i + \sum_{j=1}^m \beta_{ji} X_{jit} + \delta_i t + u_{it}$$

حيث يفترض أن تكون المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $(I(1))$ ، و α ، δ تمثل الآثار الفردية والآثار الزمنية على التوالي.

تحت الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل المشترك أي:

$$H_0 - p_i, \text{ for all } i=1 \dots \dots \dots N$$

¹موراد تهتان، عمران بشرير، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية-دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الباحث، العدد 17، 2017، ص 25.

فإن تقدير بواقي الانحدار للنموذج تكون:

$$u_{it} = \rho_i u_{i(t-1)} + w_{it}$$

$$u_{it} = \rho_i u_{i(t-1)} + \sum_{j=1}^{p_i} \psi_{ij} \Delta u_{i(t-j)} + v_{it}$$

وتجدر بنا الإشارة إلى أن اختبار بدروني مبني على مجموعتين من الإحصائيات، وأربعة من ها خاصة بإحصاءات بانل، وتسمى ب اختبار البعد الداخلي pedroni، و أما هنالك ثلاثة خاصة بإحصائيات المجموعة، وتسمى باختبار البعد البيني pedroni، وكلا الحالتين تقومان على أن اختبار الفرضية العدمية لغياب علاقات التكامل، المشترك، والاختلاف بينهما هو على مستوى صياغة الفرضية البديلة، كما هو موضح¹:

✓ فرضية التجانس البديلة للمجموعة الأولى:

$$H_1 \text{ (panel statistics)} = \rho_i < 1, \text{ for all } i = 1 \dots N$$

✓ فرضية عدم التجانس البديلة للمجموعة الثانية:

$$H_1 \text{ (group statistics)} = \rho_i = \rho < 1, \text{ for all } i = 1 \dots N$$

الفرع الثاني: منهجية الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL)

تعد نماذج الـ (ARDL) من الأساليب الأكثر تطورا ومن أهمها التي استخدمت لمعالجة النماذج المبنية على قواعد بيانات السلاسل الزمنية، تم تطويرها من أجل تجاوز المشاكل التي واجهت

¹Pedroni, p(2004), « panel cointegration : asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the ppp hypothesis », Econometric Theory, Cambridge University press, pp. 597-611

استخدام نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، ومن بين هذه المشاكل هي اختلاف رتب استقرار السلاسل الزمنية وعدم إمكانية استبعاد متغيرات أساسية تختلف درجة استقرارها عن المتغيرات الأخرى في النموذج.

1- تعريف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة.

نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL) هي مقارنة مطورة من طرف Pesaran and Shin سنة 1999، ثم من طرف Pesaran and Al سنة 2001، والمعروف كذلك باختبار الحدود (Bounds test)¹. تعتمد الدراسات الحديثة على هذه المقاربة للتأكد من وجود علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة، واختيار هذا النوع من النماذج له عدة مزايا على نماذج التكامل المشترك السابقة لأن Bounds test للتكامل المشترك يجرى تطبيقه بصرف النظر عما إذا كانت متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة (0) أو (1) أو كلاهما، لكن بشرط عدم وجود ولا متغيرة متكاملة من الدرجة (2) أو من درجة أعلى². ونتائج هذه المقاربة مكافئة لنتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وهي معتمدة للمزج بين المتغيرات المستقرة وغير المستقرة في المستوى.

2- خصائص منهجية الـ (ARDL)³:

أ- لا يشترط فيه أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس المستوى. فقد تكون مستقرة عند المستوى أي (0) أو متكاملة من الدرجة الأولى (1)، أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون مستقرة عند المستوى الثاني (2).

¹Alaaeddin A. Al-Tarawneh, Ghazi I. Al-Assaf, "Trade openness and real investment in Jordan : An ARDL Bound testing approach", *Jordan journal of economic sciences*, Vol 01 , N°01, 2014, p08.

²Radimohammed Al-Adayleh, Empirical investment of the equilibrium relationship between micro-macro economic variables and Amman stock exchange performance using ARDL model, Faculty of business administration, Mutah University, Jordan, 2014, p06.

³محمد أدريوش دحماني، سعدية بلقايدي، إسماعيل بن قانة، "دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي: دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثاني، 2016، ص 180، بتصرف.

ب- تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى.

ج- يأخذ العدد الكافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات.

د - يمكن هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية

3- مقدرات وسط المجموعة ووسط المجموعة المدمجة في نموذج panel ardl:

ليكن لدينا فترة زمنية $t=1.2.....T$ ، ومجموعة من أفراد في البائل $i=1.2.....N$ ، ونريد تقدير نموذج $ARDL(p, q, \dots, q)$ حيث:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^p \lambda_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^q \delta'_{ij} X_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

حيث $X_{it} (k \times 1)$ عبارة عن شعاع المتغيرات التفسيرية بالنسبة لكل فرد في البائل i ، μ_i تمثل الأثر الثابت في النموذج، λ_{ij} عبارة عن معاملات القيمة السابقة بالنسبة للمتغير $y_{i,t}$ والتي تعتبر ثوابت في النموذج، δ_{ij} عبارة عن شعاع من البعد $(k \times 1)$ يمثل معاملات المتغيرات التفسيرية بالنسبة لكل فرد i ، مع افتراض أن T كبيرة لتقدير النموذج بالنسبة لكل فرد i في البائل على حد ¹.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

بعد إعداد الجانب النظري والمنهجي المتعلق بالدراسة القياسية في المبحث السابق سنقوم في هذا المبحث بالتطبيق واستخراج النتائج ومناقشتها.

¹قارة ابراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البائل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد-تلمسان، 2018/2019، ص205.

المطلب الأول: الجوانب المتعلقة بمتغيرات الدراسة ومصادرها.

الفرع الأول : تعريف متغيرات الدراسة وأهدافها.

إن الهدف من هذه الدراسة القياسية باستخدام معطيات بائل الديناميكي هو قياس الأثر الذي ينتج عن استخدام صيغة السلم في التمويل الفلاحي، كون هذه الصيغة عرفت تطور ملحوظ في استخدامها من قبل البنوك وهو ما يبين أهميتها في توفير المدخرات للمزارعين والقطاع الفلاحي ككل، من أجل تحديد الأثر الذي يلعبه التمويل الفلاحي عن طريق صيغة السلم في كل من الجزائر والسودان، ومعرفة مدى قدرة هذه الصيغة على تطوير وتمويل القطاع الفلاحي، تم اختيار البيانات الإحصائية للتمويل بصيغة السلم و الناتج الفلاحي في كل من الجزائر والسودان.

الفرع الثاني: مصادر البيانات:

تم جمع المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة عن طريق التقارير السنوية للبنك المركزي السوداني، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والتقارير السنوية والبيانات الإحصائية للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر والديوان الوطني للبيانات الإحصائية في الجزائر وتم اختيار الدول طبقا لإمكانية الحصول على البيانات الخاصة بالمتغيرات رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتنا في الحصول على البيانات الإحصائية في الجزائر .

الفرع الثالث: العينة وفترة الدراسة:

قمنا بتقسيم عينة الدراسة إلى دولتين وهما الجزائر والسودان من أجل الوصول وتحقيق الهدف المطلوب من الدراسة والذي يتمثل في تحديد الأثر الناتج عن استخدام صيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان، وتم على هذا الأساس اختيار عينة الدراسة اعتمادا على مدى توفر البيانات الإحصائية حول المؤشرات المستخدمة وكذا الوقوف على قدرة الجزائر في تبني صيغة السلم واستخدامها في التمويل الفلاحي الذي يوفر حولا وفيرة لمشاكل التمويل الفلاحي ، وحددت فترة الدراسة خلال الفترة من 2003-2017، وذلك لعدم توافر البيانات والمعلومات الإحصائية لفترات أطول.

الفرع الرابع: المتغيرات المستعملة في الدراسة:

P: وهو المتغير التابع الذي يرمز إلى حجم التمويل الفلاحي عن طريق صيغة السلم

S: وهو المتغير المستقل الذي يشير إلى الناتج الفلاحي في كل من السودان والجزائر

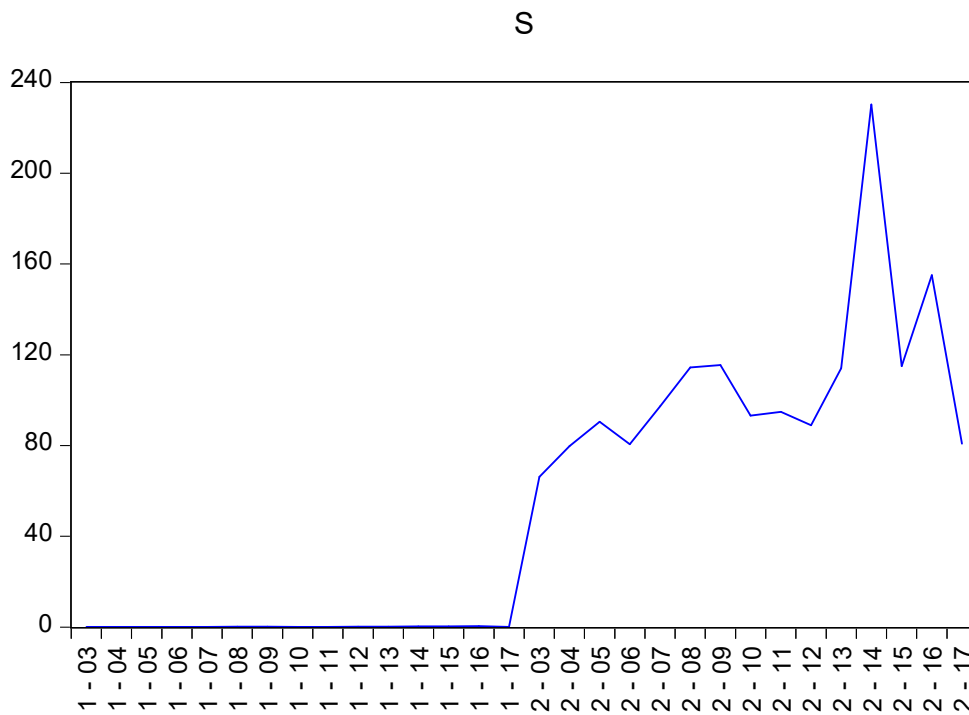
المطلب الثاني: استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك:

من أجل الوصول إلى خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج بانل الديناميكي، وجب إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية وذلك اعتمادا على مختلف الاختبارات والأكثر شيوعا واستخداما المعرفة سابقا، بحيث تم تطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة من متغيرات الدراسة وتحصلنا على النتائج الآتية:

الفرع الأول: من حيث الشكل

- **المنحنى:** قمنا برسم منحنى تغير سلسلة حجم التمويل بصيغة السلم باستخدام برنامج Eviews 9 وكانت النتائج كما يبينه الشكل الموالي.

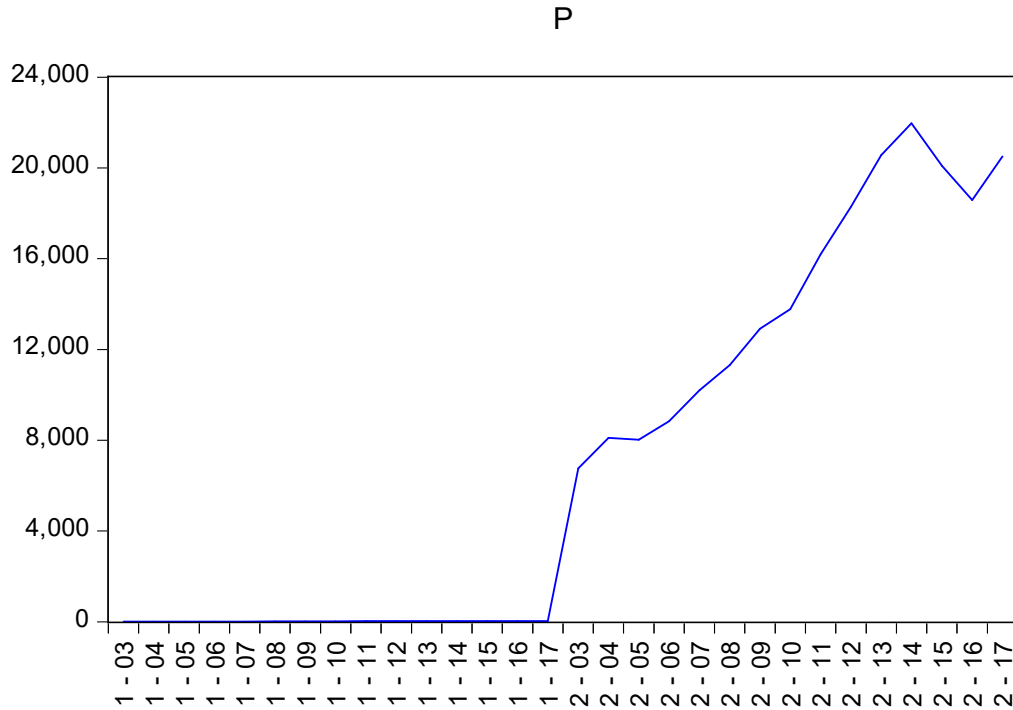
الشكل 10 : الرسم البياني لسلسلة حجم التمويل بصيغة السلم.



المصدر: من مخرجات برنامج Eviews9.

من خلال الشكل المستخرج نلاحظ أن القيم المدروسة متذبذبة في حالة التمويل الفلاحي الجزائري بصيغة السلم على عكس تمويل الفلاحي في السودان بنفس الصيغة، بالتالي يمكن القول أن السلسلة S غير مستقرة.

الشكل 11 :الرسم البياني لسلسلة حجم الناتج الفلاحي .



المصدر: مخرجات برنامج eviews9

نفس الحالة بالنسبة للشكل الخاص بالناتج الفلاحي في كل من السودان والجزائر فقد أظهر تذبذب في القيم في حالة الناتج الفلاحي في الجزائر على عكس الناتج الفلاحي في السودان ومنه السلسلة غير مستقرة.

• **Correlogram**: لمعرفة إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين القيم المتجاوزة للسلاسل

الزمنية قمنا برسم معاملات الارتباط الذاتي وكانت النتائج كما تمثله الأشكال الموالية.

الشكل 12: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للسلسلة S

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.919	0.919	27.963	0.000
		2 0.842	-0.015	52.289	0.000
		3 0.751	-0.138	72.318	0.000
		4 0.641	-0.177	87.469	0.000
		5 0.536	-0.035	98.493	0.000
		6 0.441	0.025	106.29	0.000
		7 0.358	0.021	111.63	0.000
		8 0.289	0.022	115.26	0.000
		9 0.225	-0.045	117.57	0.000
		10 0.171	-0.013	118.98	0.000
		11 0.124	-0.021	119.76	0.000
		12 0.087	0.020	120.17	0.000

المصدر: مخرجات Eviews 9

الشكل 13: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للسلسلة P

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.805	0.805	21.435	0.000
		2 0.755	0.306	41.002	0.000
		3 0.630	-0.121	55.093	0.000
		4 0.543	-0.054	65.974	0.000
		5 0.524	0.212	76.500	0.000
		6 0.478	0.044	85.655	0.000
		7 0.422	-0.143	93.092	0.000
		8 0.356	-0.088	98.627	0.000
		9 0.305	0.071	102.89	0.000
		10 0.236	-0.063	105.57	0.000
		11 0.180	-0.119	107.21	0.000
		12 0.119	-0.053	107.97	0.000

المصدر: مخرجات Eviews 9

أ- نلاحظ من خلال الشكل أن قيم الارتباط الذاتي بين الأخطاء تقع خارج مجال المعنوية

لـ 5%، ومنه يمكن القول أن كلا السلسلتين غير مستقرتين.

ب- من خلال استعمال اختبار Q-test يمكن ملاحظة أن احتمال القيم الأخيرة معدوم وهو ما

يعني أن السلسلة المدروسة لكل من S و P غير مستقرة.

الفرع الثاني: نتائج اختبار الإستقرارية

من خلال ما سبق ومن النتائج المذكورة أعلاه التي بينت عدم وجود استقرارية السلسلة المدروسة، سنقوم باستعمال اختبارات الإستقرارية للوصول إلى نتائج أكثر دقة والتأكد من النتائج السابقة، وفي هذا الصدد قمنا بتطبيق مجموعة من اختبارات الإستقرارية الأكثر شيوعا، على سلاسل الدراسة والمتمثلة في P و S ، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجداول التالية:

الجدول 20 : يمثل نتائج استقرارية السلسلة S

عند الفرق الأول			عند المستوى			
1	2	3	1	2	3	الاختبار
0.00	0.0003	0.0041	0.71-	0.80-	0.42	Levin , Lin and Chu
		0.82			2.11-	Breitung
	0.000	0.0004		1.35-	2.22-	Im, Pesaran and Shin
0.00	0.0002	0.0029	3.68	7.95	11.58	ADF
0.00	0.0001	0.005	4.08	7.88	8.78	PP

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews09

من خلال الجدول 20 الذي يمثل مخرجات برنامج Eviews9 للسلسلة S، يمكن ملاحظة أن أغلب قيم احتمالات إحصائيات اختبارات جذر الوحدة تقل عن 0.05 بعد إجراء الفروقات على

السلسلة الأصلية، والتي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر وحدة ومنه السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، أي متكاملة من الدرجة الأولى.

مع العلم أن الخانات الملونة تمثل استقرارية السلسلة S عند مستوى معنوية 5%.

الجدول 21 : يمثل نتائج استقرارية السلسلة P

عند الفرق الأول			عند المستوى			
1	2	3	1	2	3	الاختبار
0.0008	0.000	0.0006	2.03	-0.58	-0.77	Levin , Lin and Chu
		0.40			-1.13	Breitung
	0.0052	0.07		0.72	-0.96	Im, Pesaran and Shin
0.0039	0.0086	0.07	0.41	1.11	7.13	ADF
0.0040	0.032	0.20	0.42	1.18	1.17	PP

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات Eviews09

من خلال الجدول أعلاه الذي يمثل مخرجات برنامج Eviews09 لدراسة استقرارية السلسلة P عند مستوى معنوية 5%، وبما أن أغلب الاحتمالات تقل عن 0.05 فيمكن قبول الفرضية البديلة والقول أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى.

وتمثل الخانات الملونة استقرارية السلسلة p عند مستوى المعنوية 5%.

الفرع الثالث: نتائج اختبار التكامل المشترك

من أجل معرفة وجود تكامل مشترك من عدمه بين متغيرات الدراسة المتمثلة في التمويل بصيغة السلم S و الناتج الفلاحي P ، سنقوم باستعمال اختبارين فيشر وبيدروني.

أولاً: نتائج اختبار pedroni

من خلال ما سبق وبما أن نتائج الإستقرارية أوضحت أن كلتا السلسلتين S و P مستقرتين عند الفرق الأول، فهناك احتمال وجود تكامل مشترك بينهما على المدى الطويل، ومن أجل معرفة وجود هذا التكامل من عدمه سنقوم باختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار بيدروني pedroni.

الجدول 22: نتائج اختبار pedroni

داخل الفرديات	الإحصائية	الاحتمال	الإحصائية المرجحة	الاحتمال
إحصائية V	0.08	0.46	0.40	0.34
RHO	-3.90	0.00	-3.40	0.0003
PP	-2.51	0.0059	-2.25	0.012
ADF	-2.35	0.0093	-2.28	0.013
بين الفرديات	الإحصائية			الاحتمال
RHO	1.98-			0.02
PP	2.35-			0.0092
ADF	2.31-			0.01

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews09.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية القيم الإحصائية المحسوبة لاختبار pedroni معنوية عند المستوى 5% إذ أن قيم احتمالاتها تقل عن 0.05، بالتالي يمكن قبول الفرضية H1 والقول أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين S و P، على المدى الطويل.

ثانيا: نتائج اختبار فيشر للتكامل المشترك:

قمنا باختبار فيشر لدراسة علاقة التكامل المشترك بين المتغيرتين المدروستين، حيث كانت

النتائج المستخرجة من برنامج Eviews09 على النحو التالي:

الجدول 23: نتائج اختبار فيشر للتكامل المشترك.

Max-eign test		Trace test		عدد العلاقات
الاحتمال	القيمة	الاحتمال	القيمة	
0.006	14.28	0.01	13.11	لا يوجد علاقة
0.70	2.165	0.70	2.165	يوجد علاقة واحد على الأكثر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على Eviews 9

في الحالة الأولى والتي تنص على عدم وجود علاقة بين متغيرات الدراسة نلاحظ أن قيمة الاحتمال في كلتا الاختبارين trace و Max-eign test تقل عن 0.05، ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل H_1 التي تنص على أنه يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين S و P.

عند الانتقال إلى الحالة الثانية والتي تنص على أنه يوجد علاقة واحدة على الأكثر للتكامل المشترك، نلاحظ أن الاحتمالات في كلا الاختبارين أكبر 0.05، أي نقبل H_0 ، التي تنص على وجود علاقة واحدة على الأكثر بين متغيرات الدراسة.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن المتغيرتين S و P تربط بينهما علاقة تكامل مشترك .

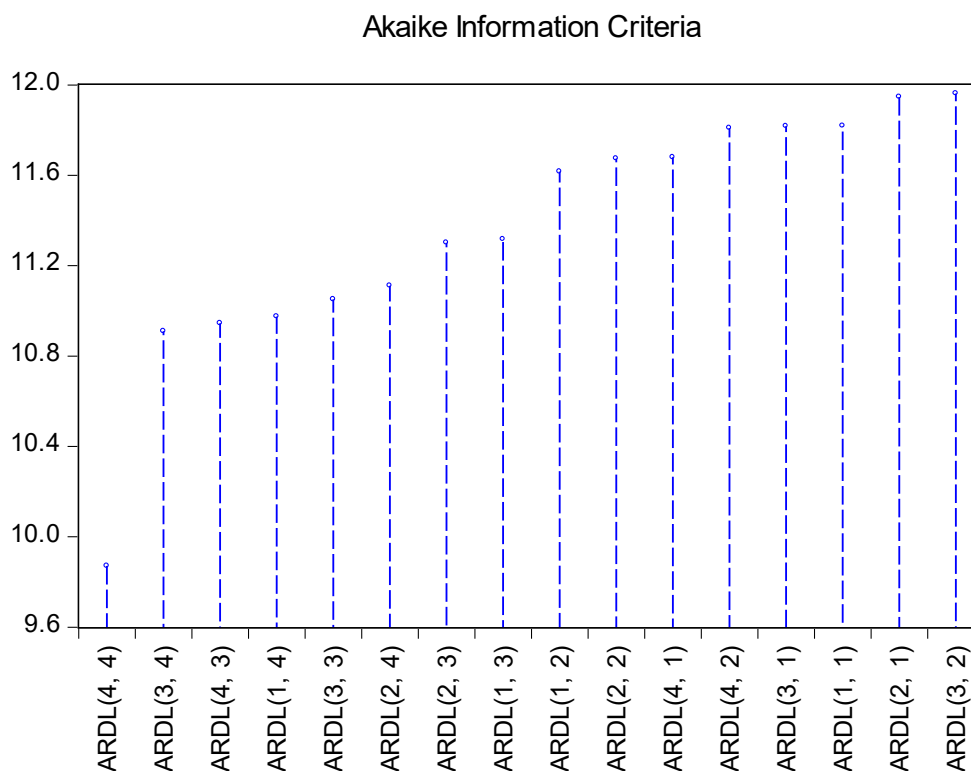
المطلب الثالث: تقدير معالم النموذج:

بعد دراسة الإستقرارية للسلاسل الزمنية محل الدراسة والتي أظهرت نتائجها أن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الأول في غالبية الاختبارات، والتأكد من إمكانية وجود تكامل مشترك بينهما على المدى الطويل من خلال اختبار Fisher pedroni، وبما أن العينة المدروسة صغيرة نسبياً، ومن أجل الحصول أو الوصول إلى نتائج دقيقة عن الطرق التقديرية الأخرى، سنقوم في هذه الحالة باستخدام نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (Ardl)، الذي يعتمد على الخطوات الممنهجة التالية:

أولاً: إيجاد التباطؤات المثلى:

لمعرفة التباطؤات المثلى للمتغيرات المستعملة في الدراسة سنعتمد على معيار أكايكي (Akaike Information Criteria) والنتائج موضحة في الشكل الموالي.

الشكل 14 : نتائج اختبار (Aic)



المصدر: مخرجات Eviews 9

من خلال الشكل أعلاه المتحصل عليه من خلال تطبيق اختبار أكايكي، الذي يعطي العديد من النماذج، قمنا باختيار النموذج الأمثل على أساس أقل قيمة لهذا المعيار والمتمثل في النموذج الذي يأخذ أربع تأخيرات للمتغير التابع وكذا المتغير المستقل.

ثانيا: تقدير معاملات النموذجين الطويل والقصير الأجل:

في هذا الصدد قمنا بعملية تقدير معالم نموذج الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة عن طريق استعمال برنامج Eviews09. كانت نتائج تقدير النموذجين الطويل والقصير الأجل كما يبينه الجدولين المواليين.

الجدول 24: نتائج تقدير معالم النموذج الطويل الأجل.

الاحتمال	الإحصائية t	الانحراف المعياري للأخطاء	التقدير	المتغيرة
0.0420	2.301085	23.29695	53.60826	S

المصدر: مخرجات برنامج EvIEWS09.

التحليل الإحصائي لنتائج الجدول:

نلاحظ أن قيمة الاحتمال المقدرة أقل من 5%، وهو ما يوجب قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على معنوية المعلمة المقدرة عند مستوى معنوية 5%، كما نلاحظ أن هاته القيمة موجبة وهو ما يدل على وجود علاقة طردية موجبة بين التمويل بصيغة السلم والنواتج الفلاحي، وبما أنها تقدر ب 53.60 فيمكننا القول أن أي زيادة في التمويل بصيغة السلم بوحدة واحدة ينتج عنها زيادة في الناتج الفلاحي ب 53.60 وحدة.

التحليل الاقتصادي لنتائج الجدول:

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين وجود علاقة طردية بين التمويل بصيغة السلم الموجه للقطاع الفلاحي والنواتج الفلاحي في كل من الجزائر والسودان، أي أنه أي زيادة في التمويل بصيغة السلم تقابله زيادة في الناتج الفلاحي ب 52.60 ودة، وهذا ما يمكن تحديده من خلال التقدير الموضح الجدول أعلاه، وهو ما يثبت قدرة وكفاءة صيغة السلم في التمويل الفلاحي، والتي يمكن الاستفادة منه في تطوير القطاع الفلاحي وتطويره.

الجدول 25: نتائج تقدير معالم النموذج القصير الأجل.

المتغيرة	التقدير	الانحراف المعياري للأخطاء	الإحصائية t	الاحتمال
حد تصحيح الخطأ	-0.3678	0.0972	-3.7812	0.0030
D(p(-1))	-0.3280	0.0914	-3.5859	0.0043
D(p(-2))	0.7351	0.2528	2.9077	0.0142
D(p(-3))	0.5298	0.3075	1.7230	0.1128
D(s)	7.7159	22.2384	0.3469	0.7352
D(s(-1))	2.8100	36.4321	0.0771	0.9399
D(s(-2))	-41.8727	22.4968	-1.8612	0.0896
D(s(-3))	-1.2171	33.7584	-0.0360	0.9719
C	1346.879	1341.904	1.0037	0.3371

المصدر: مخرجات برنامج Eviews09.

التحليل الإحصائي للجدول:

من خلال الجدول نلاحظ أن حد تصحيح الخطأ سالب وذو معنوية إحصائية، أي أن شرط وجوب صحة نموذج تصحيح الخطأ محقق، وبالتالي يمكن القول أن هنالك توازن بين المدايين الطويل والقصير، أي أن 36,78% من الخطأ يمكن تصحيحه في وحدة الزمن من أجل العودة إلى الأجل الطويل، ومنه سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 36.78% لكل سنة.

كما نلاحظ أن قيمة الناتج الفلاحي المؤخرة بفترة زمنية واحدة تؤثر سلبا على الناتج الفلاحي إذ أن زيادة وحدة واحدة من قيمة الناتج المؤخر بفترة واحدة يؤدي إلى تدهور قيمة الناتج الفلاحي للسنة الحالية بـ 0.32 وحدة. نلاحظ كذلك أن زيادة قيمة الناتج الفلاحي المؤخر بفترتين تؤثر إيجابا على الناتج الفلاحي الحالي بـ 0.73 وحدة.

أما فيما يخص المتغير المفسر والمتمثل في قيمة التمويل عن طريق صيغة السلم للناتج الفلاحي فنلاحظ أنها غير معنوية في المدى القصير.

التحليل الاقتصادي:

أهم نتيجة يمكن التوصل إليها من خلال نتائج تقدير النموذج القصير الأجل هي أن قيمة الناتج الفلاحي في كل من الجزائر والسودان يتعدل نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل بنسبة 36.78 %. فيما يخص عدم معنوية الناتج الفلاحي المؤخر بفترة واحد يمكن إرجاع ذلك كون أن صيغة السلم لا تظهر مساهمته في الإنتاج الفلاحي من خلال السنة الأولى بل يحتاج وقت وهذا ما أكدته القيمة الموجبة لتأثير الناتج المؤخر بفترتين، أما فيما يخص تأثير التمويل عن طريق صيغة السلم على الناتج الفلاحي فيمكن تفسير عدم معنويتها في المدى القصير كون صيغة السلم تعتمد على التسليم الأجل والدفع العاجل وتستغرق وقت كونها تعتمد على بيع الغلة الناتجة من النشاط الزراعي الممول عن طريقها.

ثالثاً: تقدير النماذج القصيرة الأجل لكل من الجزائر والسودان

لمعرفة تأثير صيغة السلم على الناتج الفلاحي في كل من الجزائر والسودان لكل على حدى خلال فترة الدراسة قمنا بتقدير النماذج قصيرة الأجل كانت النتائج متمثلة في الجداول التالية.

الجدول 26: نتائج تقدير النموذج القصير الأجل لأثر صيغة السلم على الناتج الفلاحي في

السودان

1

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.465100	0.027022	-17.21206	0.0004
D(P(-1))	-0.236588	0.042643	-5.548085	0.0115
D(P(-2))	0.482347	0.064505	7.477705	0.0050
D(P(-3))	0.222348	0.081387	2.731988	0.0718
D(S)	29.95437	370.5334	0.080841	0.9407
D(S(-1))	39.24216	590.5693	0.066448	0.9512
D(S(-2))	-19.37589	481.8299	-0.040213	0.9704
D(S(-3))	32.54132	667.2316	0.048771	0.9642
C	4.975468	4.130593	1.204541	0.3147

المصدر: اعتماداً على مخرجات برنامج 9 EViews

نلاحظ أن قيمة معلمة حد الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى 5%، ومنه يمكن القول أن الناتج

الفلاحي في السودان يتعدل نحوى قيمته التوازنية في المدى الطويل بنسبة 46.51%.

الجدول 27: نتائج تقدير النموذج القصير الأجل لأثر صيغة السلم على الناتج الفلاحي في

الجزائر

2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
COINTEQ01	-0.270547	0.000700	-386.4881	0.0000
D(P(-1))	-0.419564	0.005195	-80.76443	0.0000
D(P(-2))	0.988020	0.006416	153.9843	0.0000
D(P(-3))	0.837388	0.006180	135.4959	0.0000
D(S)	-14.52243	40.77235	-0.356183	0.7453
D(S(-1))	-33.62210	28.01284	-1.200239	0.3162
D(S(-2))	-64.36952	18.17364	-3.541916	0.0383
D(S(-3))	-34.97557	23.41467	-1.493746	0.2321
C	2688.784	234691.5	0.011457	0.9916

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج EViews 9

نلاحظ من خلال الجدول 27 أن قيمة معلمة حد الخطأ سالبة ومعنوية عند مستوى معنوية 5%، بالتالي فشرط صحة نموذج تصحيح الخطأ متوفر، ومنه يمكن القول أن الناتج الفلاحي في الجزائر يتعدل نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل بنسبة 27.05%، وهي نسبة تقل عن النسبة التي تقابلها في دولة السودان، وهذا يرجع لحدثة استخدام صيغة السلم في الجزائر وعدم توفر التشريعات التي تسمح بالعمل بها بصفة كبيرة.

خلاصة الفصل:

إن الهدف من الدراسة القياسية التي قمنا بها هو تحديد الأثر الناتج عن تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان، عن طريق استخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة (ARDL) و بيانات بانل على العينة المتكونة من دولتين، خلال الفترة 2003-2017، وبعد القيام بأهم الاختبارات على متغيرات النموذج توصلنا إلى وجود أثر ايجابي لتطبيق صيغة السلم في تمويل الفلاحة في كلا الدولتين ويمكن تلخيص أهم النتائج فيما يلي:

✓ أثبتت نتائج اختبارات الإستقرارية، أن السلاسل مستقرة عند الفرق الأول أي عند

المستوى (1)

✓ بينت اختبارات التكامل المشترك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات

الدراسة.

✓ من خلال تقدير معالم النموذج توصلنا إلى وجود اثر ايجابي لتطبيق صيغة السلم

على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان.

✓ تقدر نسبة تعديل الناتج الفلاحي نحو قيمته التوازنية في الجزائر بـ 27.05%، و

في السودان بـ 46.53% في الأجل الطويل.

الخاتمة العامة

الخاتمة:

لعبت إشكالية التمويل الفلاحي بالطريقة التقليدية أو بالصيغ الإسلامية المناسبة دورا مهما من أجل تنمية القطاع الفلاحي، ومن ثم زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مايعزز فكرة التنوع الاقتصادي، التي تسعى الدول إلى تجسيدها وفي الجزائر للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات والاقتصاد الريعي.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإلمام بكل جوانب القطاع الفلاحي للإجابة على الإشكالية المطروحة وتجسيد مضمونها، وكذلك تحديد الأثر الناتج عن تطبيق صيغة تمويلية إسلامية مخصصة للتمويل الفلاحي تسمى صيغة السلم، حيث تم التعريف بهذه الصيغة وبجميع الجوانب المتعلقة بها من أركان وشروط ومبادئ التي وجب توفرها وكذا كيفية تطبيق هذه الصيغة، والمخاطر المرتبطة بها، ثم حاولنا الإلمام بالجوانب المتعلقة بالقطاع الفلاحي بدأ بالسودان بالتعريف بالإمكانات الفلاحية التي تمتلكها بالإضافة إلى ماقامت به من أجل تطوير هذا القطاع ثم إلى طرق تمويله وحجمه، ثم إلى القطاع الفلاحي في الجزائر وإشكالية تمويله والمعوقات التي يواجهها خاصة من الجانب التمويلي، وفي الفصل الأخير عمل الباحث على إبراز الأثر الذي ينتج عن عملية تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي وما يمكن أن ينتج من آثار ايجابية عن هذا التطبيق، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ أن من أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام التمويلي في الإسلام هو مبدأ

المشاركة، والتي تعني المشاركة في الربح والخسارة بين العميل والبنك عكس

التمويل التقليدي الذي يلزم العميل بدفع فائدة ثابتة سنويا، أي أن التمويل

الإسلامي ينزع الغبن عن الممول.

✓ توفر الصيرفة الإسلامية العديد من الصيغ التي يمكن توجيهها حسب القطاعات وتطويرها وتكييفها مع ما يحتاجه الواقع الاقتصادي.

✓ تعتبر صيغة السلم من بين صيغ التمويل الزراعي المستعملة في الصيرفة الإسلامية وتقوم هذه الصيغة على التمويل العاجل بالآجل وهو ما يوفر إمكانية تعزيز العمل بها في القطاع الفلاحي.

✓ تتمتع صيغة السلم بمخاطر مرتفعة مقارنة بالصيغ الأخرى وذلك لارتباطها بعنصر الوقت.

✓ يساهم القطاع الفلاحي في السودان بنسبة تقارب 33% في الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يجعل هذا القطاع من بين أهم القطاعات التي تعمل الدولة السودانية على تطويره والاهتمام به بصفة أكبر.

✓ رغم الإمكانيات الفلاحية في الجزائر من أراضي صالحة للزراعة ومراعي وكذلك الثروة الحيوانية الهامة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من العديد من المشاكل، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بحوالي 11%، وهي نسبة جد منخفضة إذا تم مقارنتها بالإمكانيات المتاحة.

✓ بينت نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية أن السلاسل المستعملة في الدراسة مستقرة عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1).

✓ بعد القيام باختبارات التكامل المشترك لبيدروني تبين أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة P و S .

✓ بعد تقدير معالم النموذج من أجل تحديد أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان، تبين أن هنالك أثر إيجابي لهذا التطبيق في كلا الدولتين.

✓ تقدر نسبة التعديل نحو القيمة التوازنية للنتاج الفلاحي في الجزائر بنسبة 27.5%، أما نسبة التعديل في السودان فقد قدرت بـ 46.53%، في الأجل الطويل.

نتائج اختبار الفرضيات:

✓ **الفرضية الأولى:** بالنسبة للفرضية الأولى التي تنص على إمكانية استخدام صيغة السلم كأداة تمويلية في النشاطات الفلاحية، فإنه من خلال النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أكدت إمكانية استخدام صيغة السلم تمويل النشاطات الفلاحية لما توفره من امتيازات للفلاحين خاصة مقارنة بالتمويلات التقليدية الأخرى كرفع الغبن وتوفير تمويل يتوافق مع رغبة الفلاح دون إلزامه بدفع فائدة ثابتة ومشروطة.

✓ **الفرضية الثانية:** أما بالنسبة للفرضية الثانية التي تنص على وجود أثر إيجابي لتطبيق التمويل الفلاحي في السودان عن طريق صيغة السلم، فقد بينت النتائج أن الأثر الإيجابي محقق وموجود أي أنها فرضية صحيحة، وذلك ما أثبتته التجربة السودانية من خلال تطبيق صيغة السلم في تمويل النشاطات والاستثمارات الفلاحية.

✓ **الفرضية الثالثة:** نصت هذه الفرضية على أن صيغة السلم تتمتع بمخاطر منخفضة ومن خلال الدراسة تبين أنها فرضية خاطئة، فقد أظهرت النتائج أن صيغة السلم تتمتع بمخاطر

مرتفعة وذلك لارتباطها بعنصر الزمن والمناخ، كونها تتعلق بالقطاع الفلاحي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على التغيرات المناخية، وهو ما جعل البنوك متخوفة من التعامل بصفة أكبر بهاته الصيغة.

✓ **الفرضية الرابعة:** نصت الفرضية الرابعة على وجود أثر ايجابي في حال تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في كل من دولتي الجزائر والسودان، وأثبتت نتائج الدراسة صحة هذه الفرضية، فقد تبين أن المعلمة المقدرة معنوية وموجبة أي وجود علاقة طردية موجبة بين التمويل الفلاحي بصيغة السلم والنتاج الفلاحي، حيث كلما ارتفع التمويل بصيغة السلم بوحدة واحدة تقابله زيادة في الناتج الفلاحي بـ 53.60 وحدة.

آفاق وتوصيات:

يمكن أن نلخص أهم الآفاق المتعلقة بدراسة أثر تطبيق صيغة السلم على القطاع الفلاحي في الجزائر والسودان في النقاط التالية:

✓ زيادة حجم العينة المدروسة وتوسيعها، والعمل على مقارنة استخدام الصيغ الإسلامية في التمويل الزراعي والطرق التقليدية من حيث كفاءتها.

✓ استخدام طرق وأساليب قياسية أخرى في تحديد الأثر والتوسع في ذلك الى مؤشرات أخرى كالناتج الإجمالي الوطني والصادرات الفلاحية.

✓ كيفية تحديد المخاطر المتعلقة بصيغة السلم والطرق المثلى لإدارتها لزيادة وتوسيع تطبيق هذه الصيغة التمويلات الفلاحية.

✓ أثر تطبيق هذه الصيغة على المجالات الأخرى كالصناعة والتجارة وغيرها وكيفية الاستفادة منها في تمويل الاقتصاد ككل دون اقتصارها على القطاع الفلاحي فقط.

قائمة المراجع والمصادر

الكتب

1. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36.
2. المرشد الفقهية الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، توثيق تجربة السودان في مجال المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية مخطط هيئات الرقابة الشرعية، بنك السودان المركزي، جمهورية السودان، الطبعة الأولى، 2006.
3. جمعة بنت حامد يحيي الحريري الزهراني، عقد السلم وتطبيقاته المعاصرة دراسة فقهية، جامعة طيبة، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، 2015.
4. سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور، 2011.
5. سعد السبر، السلم والسلم الموازي، حقوق الطبع محفوظة لشبكة السبر، 1432هـ.
6. سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الأجل للبنوك الإسلامية، نشر جمعية التراث، القرارة - غرداية، الجزائر.
7. شهاب أحمد سعيد العززي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
8. عثمان بابكر أحمد، تجربة البنوك السودانية في التمويل الزراعي بصيغة السلم، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 1418هـ.
9. صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية - أنشطتها التطلعات المستقبلية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

10. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر للنشر

والتوزيع 2006.

11. محمد عبد الحليم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء

التطبيق المعاصر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، نشر وفهرسة مكتبة الملك فهد

الوطنية، الطبعة الثالثة، 2004.

12. محمود سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر،

2003.

13. محمود سحنون، ميلود ز كري، مبررات آليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري

على العمل المصرفي الإسلامي.

الأطروحات والرسائل الجامعية

1. أحمد عبد المولى أحمد المكاشفي، دور الزراعة المطرية في الحد من الفجوة الغذائية

بمحلية كوستي- ولاية النيل الأبيض- السودان في الفترة مابين (1975-2008)،

أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، جامعة الخرطوم، السودان، 2010.

2. أحمد النابر جابر، دور التخطيط الاستراتيجي في ادارة التمويل الزراعي بالمصارف في

السودان، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة

الرباط الوطني، السودان، 2015.

3. جبوري محمد، "تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية

وقياسية باستخدام بيانات بانل"، أطروحة دكتوراه ، كلية لعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم لتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2013/2012.

4. عادل عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 2005.
5. عقون فتيحة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار-دراسة حالة بنك البركة الجزائري، رسالة ماجستير في النقود والتمويل، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2008/2009.
6. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، سنة 2011/2012.
7. قارة إبراهيم، أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستخدام معطيات البانل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، 2018/2019.
8. قرامطية زهية، إشكالية تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 2006-2012، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2-لونيسي علي، 2014/2015.
9. مجدولين دهيته، استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي بالجزائر في ظل الإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2016/2017.
10. محمد درار الخضر، مساهمة قطاع الثروة الحيوانية في الناتج القومي الإجمالي السوداني في الفترة مابين 1992-2006، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة البحر الأحمر، بور السودان.

المجلات والجرائد

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 52، المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1426هـ، الموافق ل 26 يوليو سنة 2005.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، المؤرخ في 08 جمادى الثانية 1427 الموافق ل 04 يوليو 2006
3. أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة- جامعة القاهرة، نسخة الكترونية بدون سنة نشر.
4. أقاري سالم، تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد الواحد والعشرون.
5. إضاءات، المراجعة، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، دولة الكويت، العدد الثالث، مارس 2010.
6. السبتى وسيلة والسبتى لطيفة، صيغة المضاربة الشرعية ودورها في تمويل التنمية المحلية، مجلة الاقتصاد العالمية، العدد 11، سوريا، أفريل 2013.
7. بشير بن عيشي، اقتصاديات إنتاج التمور في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62/شتاء-ربيع 2013.
8. بابوش حميد، واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية(دراسة تحليلية للفترة 200-2015)، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06/سبتمبر 2016.
9. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 02/2003.

10. بوعافية رشيد، عزاز سارة، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 07-أفريل 2017.
11. جسر التنمية، أدوات المصرف الإسلامي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت- منظمة عربية مستقلة-، العدد الثامن والأربعون، ديسمبر 2005.
12. حسين عبد المطلب لأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، العدد 08، مارس 2010.
13. حناش يمينية، التمويل الفلاحي وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة المهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، جوان 2019.
14. دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان، ديسمبر 2009.
15. رابح لعروسي، فاروق أهناي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.
16. زبير عياش، سميرة مناصرة، التمويل الإسلامي كبديل تمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة- العدد الثالث، جوان 2016.
17. سليم فيصل النابلسي، مخاطر التمويل الزراعي بالصيغ الإسلامية، مجلة دنانير، العدد الخامس، طرابلس، لبنان.
18. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، جامعة ورقلة، سنة 2006.

19. طه يونس حمادي، أداء الصادرات والنمو الاقتصادي في إيران للمدة (1990-2003)، مركز الدراسات الإقليمية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
20. عبد الحميد الطالب، سيف هشام صباح فخري، صيغ التمويل الإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2009.
21. علي فلاق، بوسهوه نذير، صيغ التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية: تجارب وتحديات، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الأول.
22. فوزية غربي، واقع إنتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العدد الخامس، فيفري 2004.
23. قمر الدولة عبد المطلب أحمد وآخرون، القطاع الزراعي في السودان بين الواقع والتحديات خلال الفترة من 1995-2014م.
24. محمد الحاج عبد الله موسى علي، هيثم إدريس إسماعيل ذهب، نموذج مقترح لقياس مخاطر السلم في البنوك الإسلامية السودانية، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 04، عدد 2، 2018.
25. محمد أدريوش دحماني، سعدية بلقايدي، إسماعيل بن قانة، "دراسة لانتقال رؤوس الأموال الدولية في إطار العلاقة بين الاستثمار والادخار في دول المغرب العربي: دراسة قياسية للفترة (1980-2015)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد الثاني، 2016.
26. مصعب معتصم سعيد أرباب، واقع الصادرات السودانية غير البترولية (2005-2015)، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، السودان، العدد 26، السودان، 2017.

27. مورا تتهان، عمران بشرير، رأس المال البشري والنمو الاقتصادي في الدول العربية-دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (1990-2014)، مجلة الباحث، العدد 17، 2017.
28. مهندس طلعت زايد، كيفية استغلال الموارد الزراعية بالسودان لسد الفجوة الغذائية، ورقة عمل، الإتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية-هيئة عربية دولية-، 2015.
29. نغم حسين نعمة، رغد محمد نجم، المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3 لسنة 2010.
30. نوال جاوت، مسار التجديد الفلاحي والريفي من 1962 الى 2012 إصلاحات شاملة وبرامج تنموية لتحقيق الأمن الغذائي.
31. هند عبد الغفار إبراهيم، الضوابط القانونية والفقهية للتمويل بالمراوحة، مجلة الشريعة والقانون، العدد 28، فبراير 2012.
32. وزارة الزراعة والغابات، الإدارة العامة للاستثمار والتعاون الدولي-أسبوع الاستثمار الزراعي الأول، ورقة عمل الاستثمارات الأجنبية في السودان والرؤى المستقبلية، الخرطوم، 2005.
33. <http://www.sudaneconomy.com/papers/index.htm>. تاريخ الاطلاع 4 أبريل 2018.
34. يحيوي الهام وآخرون، المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة الحقيقة، العدد 38، سنة 2016.

المؤتمرات

1. الصديق بن طلحة محمد رحمة، دور السلم في تمويل التنمية الريفية بالدول النامية، ملتقى الخرطوم السادس لتطوير المنتجات المالية الإسلامية، 10-11 نوفمبر 2014.
2. الطيب داودي، منصري نجاح، القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى العلمي الدولي الثالث حول: القطاع الفلاحي ومتطلبات الأمن الغذائي بالدول العربية، يومي 28، 29 أكتوبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس-المدية.
3. خالدي خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي-واقع وتحديات، جامعة او بكر بلقايد- تلمسان.
4. سميرة بنت محمد محمود البلوشي، شركات وساطة السلم والتطبيق المعاصر، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية، السودان، 2013.
5. سكينه محمد الحسن، الآثار الاقتصادية لعقد السلم، ملتقى الخرطوم للصناعة المالية النسخة السادسة، الخرطوم، السودان، 2014.
6. فخري حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، وقائع ندوة رقم 69، بالخرطوم-السودان، سنة 1993.
7. محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، ورقة بحثية قدمت إلى الندوة الدولية الرابعة حول: الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط.

8. هاني السعدني وآخرون، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية، جمهورية السودان،

المجلس التنفيذي، الدورة العاشرة بعد المائة، روما، 10-12 كانون الأول 2013.

أحاديث وآيات:

1. صحيح البخاري، باب السلم، الحديث رقم 2239.

2. صحيح البخاري، كتاب المزارعة، الباب التاسع، حديث رقم 2329.

3. سورة القصص - الآية رقم 26

4. صحيح البخاري، كتاب الإجارة، الباب الثالث، حديث رقم 2263.

5. سورة البقرة، الآية 282.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alaaeddin A. Al-Tarawneh, Ghazi I. Al-Assaf (2014), "Trade openness and real investment in Jordan : An ARDL Bound testing approach", Jordan journal of economic sciences, Vol 01 , N°01.
2. Badi h beltagi (2005), "Econometric Analysis of panel Data", third edition.
3. Dimitrios A. and Stephen G. Hall (2007), « Applied Econometrics: A modern approach », First edition, Palgrave Maemillan.
4. Im. K. S, Pesaran. M and Shin Y(2003), "Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels", revised version of DAE, Working paper 9526, University of Cambridge.
5. Laura Barbieri (Octobre 2006), « Panel unit root tests : A review », Serie Rossa : Economia – Quaderno N 43, Spain.
6. Levin A , Lin .C and Chu. C ,(2002), “ Unit root test in panel data : Asymptotic and finite ample properties “ , Journal of Econometrics 1008.
7. Pedroni, p(2004), « panel cointegration : asymptotic and finite sample properties of pooled times series tests with an application to the ppp hypothesis », Econometric Theory, Cambridge University press, pp. 597-611
8. Peracchi F (2001), << Econometrics >> , England , john wiley and Sons LTD.

9. Radimohammed Al-Adayleh(2014) , "Empirical investment of the equilibrium relationship between micro-macro economic variables and Amman stock exchange performance using ARDL model", Faculty of business administration, MutahUniversity, Jordan.

الملاحق

الملحق رقم (01): نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة التمويل بصيغة السلم (S) عند الفرق الأول.

Sample: 2003 2017

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.64459	0.0041	2	26
Breitung t-stat	0.94461	0.8276	2	24
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.36694	0.0004	2	26
ADF - Fisher Chi-square	16.0779	0.0029	2	26
PP - Fisher Chi-square	14.8504	0.0050	2	26

Sample: 2003 2017

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 2

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.40684	0.0003	2	24
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.15542	0.0000	2	24
ADF - Fisher Chi-square	21.5942	0.0002	2	24
PP - Fisher Chi-square	22.6548	0.0001	2	26

Sample: 2003 2017

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-7.12664	0.0000	2	26
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	35.0679	0.0000	2	26
PP - Fisher Chi-square	35.4475	0.0000	2	26

الملحق رقم (02): نتائج اختبارات الاستقرار لسلسلة الناتج الفلاحي (P) عند الفرق الأول.

Sample: 2003 2017

Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.23725	0.0006	2	25
Breitung t-stat	-0.24155	0.4046	2	23
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.45905	0.0723	2	25
ADF - Fisher Chi-square	8.56340	0.0730	2	25
PP - Fisher Chi-square	5.94665	0.2032	2	26

Sample: 2003 2017

Exogenous variables: Individual effects

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.08723	0.0000	2	25
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.56092	0.0052	2	25
ADF - Fisher Chi-square	13.6222	0.0086	2	25
PP - Fisher Chi-square	10.5021	0.0328	2	26

Sample: 2003 2017

Exogenous variables: None

Automatic selection of maximum lags

Automatic lag length selection based on SIC: 0

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-3.17464	0.0008	2	26
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
ADF - Fisher Chi-square	15.4336	0.0039	2	26
PP - Fisher Chi-square	15.3594	0.0040	2	26

الملحق 3: نتائج اختبار التكامل المشترك لـ Fisher و Pedroni

Pedroni Residual Cointegration Test

Series: S P

Date: 02/20/20 Time: 07:31

Sample: 2003 2017

Included observations: 30

Cross-sections included: 2

Null Hypothesis: No cointegration

Trend assumption: No deterministic intercept or trend

User-specified lag length: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)

	Statistic	Prob.	Weighted Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	3.457834	0.0003	4.091275	0.0000
Panel rho-Statistic	-3.613708	0.0002	-3.442227	0.0003
Panel PP-Statistic	-2.828853	0.0023	-2.693596	0.0035
Panel ADF-Statistic	-0.974014	0.1650	-0.944406	0.1725

Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)

	Statistic	Prob.
Group rho-Statistic	-2.180733	0.0146
Group PP-Statistic	-3.094930	0.0010
Group ADF-Statistic	-0.696187	0.2432

المصدر: مخرجات EViews 9.

Johansen Fisher

Panel

Cointegration

Test

Series: S P

Date: 02/20/20 Time: 07:34

Sample: 2003 2017

Included observations: 30

Trend assumption: Linear deterministic trend (restricted)

Lags interval (in first differences): 1 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace and Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Fisher Stat.* (from trace test)	Prob.	Fisher Stat.* (from max-eigen test)	Prob.
None	13.11	0.0108	14.28	0.0065
At most 1	2.165	0.7055	2.165	0.7055

المصدر: مخرجات EViews 9.

الملحق 4: نتائج تقدير النموذج (4.4) ARDL

Selected Model: ARDL(4, 4)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
Long Run Equation				
S	53.60826	23.29695	2.301085	0.0420
Short Run Equation				
COINTEQ01	-0.367824	0.097276	-3.781230	0.0030
D(P(-1))	-0.328076	0.091488	-3.585991	0.0043
D(P(-2))	0.735183	0.252837	2.907741	0.0142
D(P(-3))	0.529868	0.307520	1.723037	0.1128
D(S)	7.715970	22.23840	0.346966	0.7352
D(S(-1))	2.810030	36.43213	0.077131	0.9399
D(S(-2))	-41.87271	22.49681	-1.861273	0.0896
D(S(-3))	-1.217127	33.75844	-0.036054	0.9719
C	1346.879	1341.904	1.003708	0.3371

المصدر: مخرجات 9 EViews.